

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/GRID/2005/WG.1/2
2 June 2005
ORIGINAL: ARABIC



SESRTCIC



DESA



UN-ESCWA

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - الإسكوا

اجتماع الخبراء عن البعد الإقليمي لتنفيذ توافق آراء
مونترلي: التمويل من أجل التنمية
بيروت، ٦-٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٥

تمويل التنمية في ضوء السياسات الاقتصادية واستراتيجيات النمو دراسة حالة لبعض الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

إعداد

أشرف شمس الدين

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي. والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلف وليست، بالضرورة، آراء الإسكوا.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
تقديم.....	٤
تمويل التنمية في إطار مقررات مؤتمر مونتيري وعلاقته بالسياسات الاقتصادية	٦
وإستراتيجيات التنمية في الدول النامية والمتقدمة.....	٦
تحديد أهداف التنمية في ضوء إستراتيجية واضحة.....	٦
السياسات المتبعة وعلاقتها بإستراتيجية وأهداف التنمية والسياسات المتبعة - مفاهيم	٨
أساسية.....	٨
السياسات الاقتصادية المحلية والدولية.....	٩
البيئة الدولية للتبادل التجاري والتدفقات المالية.....	١٠
الأزمات المالية ووسائل الحد من مخاطرها.....	١٠
الإستثمار الخاص المباشر.....	١١
إدارة الدين الخارجي.....	١١
السياسة العامة في مجال التجارة الدولية.....	١٢
التطور التكنولوجي وحماية الملكية الفكرية.....	١٣
التعاون الدولي من أجل التنمية.....	١٣
المساعدات الإنمائية الرسمية.....	١٤
المجتمع الدولي وأهداف التنمية في الألفية الثالثة.....	١٤
مؤتمر مونتيري الدولي لتمويل التنمية.....	١٥
السياسات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية.....	١٧
السياسات المتبعة في الدول النامية.....	١٨
السياسات المتبعة في الدول المتقدمة.....	١٩
أهداف السياسة الاقتصادية ومدي تكاملها مع أغراض التنمية في دول منطقة الإسكوا.....	٢١
العلاقات الاقتصادية المتشابكة إقليمياً ودولياً.....	٢١
التطورات الاقتصادية وآفاق النمو في الإقتصاد الدولي.....	٢١
أسعار الفائدة والتضخم.....	٢٣
التجارة الدولية.....	٢٣
الدين العام الخارجي.....	٢٤
العلاقات المتشابكة وأثارها المستقبلية.....	٢٥
التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤.....	٢٦
النمو الاقتصادي.....	٢٦
سياسات التنمية.....	٢٨
تمويل التنمية في منطقة الإسكوا.....	٢٨
السياسات المالية والنقدية في منطقة الإسكوا.....	٣٠
السياسة النقدية.....	٣٠
السياسة المالية.....	٣١
تمويل العجز.....	٣٣
الاستثمار الأجنبي المباشر.....	٣٤

٣٥.....	تدفقات الاستثمار المباشر بين الدول العربية.....
٣٦.....	الاستثمارات الاجنبية غير المباشرة.....
٣٧.....	التجارة الخارجية والتجارة البينية العربية.....
٣٨.....	الصادرات والواردات.....
٣٩.....	السياسة التجارية.....
٤٠.....	التجارة البينية.....
٤١.....	الدين الخارجي وإدارته.....
٤٢.....	خدمة الدين
٤٣.....	دراسة حالة تمويل التنمية في الاقتصاد المصري والاقتصاد الأردني.....
٤٣.....	جمهورية مصر العربية
٥١.....	المملكة الأردنية الهاشمية
٥٧.....	التوصيات
٥٩.....	المراجع

تمويل التنمية في ضوء السياسات الاقتصادية و إستراتيجيات النمو دراسة حالة لبعض الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقديم

تمويل التنمية مسؤولية يشارك فيها الجميع .. الفرد ، والمؤسسات ، والدولة . فكل منهما له دور يلعبه وواجبات يتحتم الالتزام بها ... وتتكامل جميع الأدوار لتحقيق أهداف يجري وضعها طبقا للحاجة. فالفرد بمدخراته ، والمؤسسة بتنظيمها ، والدولة بسياساتها وأطرها التشريعية . وتكمن المشكلة في الإطار الذي يتم فيه كيفية تحديد الأدوار و توزيع المسؤوليات بوضوح.

ومسؤولية الفرد هي أن ينتج وبكفاءة عالية فيزيد دخلة ومن ثم مدخراته التي تتدفق فيما بعد إلى قنوات الاستثمار المختلفة . أما المؤسسات فمسئوليته وضع التنظيم المناسب الذي يتم من خلاله أداء العمل الفردي وتعظيم عوائده وخفض تكلفته فضلا عن ما تقوم به من دور استثماري هي الأخرى . والدولة مسؤولة في النهاية عن وضع التشريعات والقواعد المنظمة للعمل ، وهي تضمن سلامة تطبيق القانون وحماية الحريات والملكية واحترام العقود . وتهدف الدولة في ذلك إلى خلق البيئة والمناخ المواتيين لاطلاق المبادرات الفردية وترتيب الحوافز لها . فعليها تقع المسؤولية الرئيسية لتعبئة الموارد المحلية العامة والخاصة ودفعها إلى مجالات الإستثمار المختلفة . وعلي القدر من الالتزام بالواجبات يتم المطالبة بالحقوق حتي تصبح الرفاهية البشرية هدفا يسهل تحقيقه والتمتع به.

ومن الناحية الاقتصادية ، يعتمد تمويل النشاط الاقتصادي اللازم لتحقيق أهداف التنمية علي عدة مصادر يمكن ترتيبها طبقا لأولويتها لتشمل: (١) مدخرات الأفراد والمؤسسات المحلية ، (٢) الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار في الأوراق المالية (ما يطلق عليه أحيانا الاستثمار غير المباشر) (٣) الدخل من التجارة الدولية ، (٤) الاقتراض من الخارج ، ثم (٥) المعونات الدولية . والسياسة الحصيفة تولي أهمية بالغة للمدخرات المحلية والدولية حيث يقاس النجاح بذلك القدر المحقق من المدخرات الذي يمكن تعبئته للاستثمار في المجالات المختلفة. فإنتاج الفرد يجب أن يكفي استهلاكه الحالي والمستقبلي من خلال ما يدخره ويستثمره . والمؤسسة بدورها تعمل من خلال التنظيم علي تعظيم الفوائد الناتجة من العملية الإنتاجية. أما الدولة فهي المسؤولة عن كفاءة تعبئة هذه المدخرات وعلي حسن تخصيص الموارد بين الاستخدامات المختلفة والمتعددة .

ولا يقتصر أمر تعبئة المدخرات هنا علي تعبئة الموارد المحلية فهي عادة قليلة وقاصرة عن الوفاء باحتياجات التنمية لكبر الفجوة بين القدرة علي الادخار والقدرة علي الاستثمار . فتعبئة المدخرات تتعدي الموارد المحلية لتشمل المدخرات الاجنبية أو الدولية كمصدر أساسي من مصادر التمويل . ويعتمد ذلك بالدرجة الأولى علي قدرة الاقتصاد الوطني علي تحقيق عائد حقيقي ومجزل لهذه المدخرات، وعلي تقليل المخاطر التي قد تتعرض لها إلى الحدود الدنيا . وهنا تكمن في رأينا المشكلة الحقيقية التي تواجهها الدول النامية حيث تعجز عن خلق وتهيئة البيئة الاستثمارية المواتية لجذب المدخرات الدولية والمحلية علي وجه السواء.

- وللمجتمع الدولي نصيب من مسؤولية تمويل التنمية ، وعلية تحمل جانب من واجبات هذه التنمية .
 ليس فقط لصالح الدول الأخرى ، إنما لصالحه بالدرجة الأولى . وتتمثل هذه الواجبات في أمور ثلاث :
 ١ . خلق الطلب في الدول النامية والمتقدمة تشجيعا للتجارة الدولية وتيسير حركتها ونفاذ السلع والخدمات إلى الأسواق العالمية ،
 ٢ . الدعم الفني والمالي من خلال قنوات التعاون الدولي للتنمية ليلعب دورة كشرارة انطلاق لقطاع الأعمال الوطني
 ٣ . اتباع سياسات من شأنها دفع معدلات النمو الدولي للزيادة مع تقديم الحماية للاقتصاديات المحلية من الصدمات الخارجية وخاصة في المراحل الأولى لنشأتها .

ففي عالم تسوده ظواهر العولمة بكل أشكالها ، يتطلب الأمر إعادة النظر في خارطة الطريق الذي يجب أن تحرك عليه العلاقات الدولية ذات المصالح المتشابهة ، وفي الإطار الذي تتم فيه عملية توزيع الأدوار اللازمة لتحقيق أهداف التنمية البشرية بطريقة عادلة .

وتهدف هذه الدراسة إلى توصيف الدور الذي يجب أن تلعبه الدولة في مجال التنمية وأسلوب تمويلها، وفي تحديد مسؤوليتها تجاه مواطنيها وتجاه المجتمع الدولي ، وذلك طبقا للمفاهيم الحديثة لدور الدولة كما يحددها النظام الاقتصادي العالمي الحديث . ومن الواضح أن نجاح هذا الدور يتوقف علي مجموعة السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والتجارية والاستثمارية التي يجب علي الدولة أن تتبعها . وترتبط هذه السياسات ارتباطا وثيقا بالعناصر المختلفة المتعلقة بتمويل التنمية التي سيجري مناقشتها . كما وتعتمد علي نجاح الدولة في تضمين سياسة الاقتصاد الكلي لها كل متطلبات تعبئة مصادر التمويل المختلفة .

وكإطار لهذا التوصيف ، تشمل الدراسة ثلاثة أجزاء . يعني الجزء الأول بالمبادئ والمفاهيم الأساسية لعملية تمويل التنمية في ضوء ما توافقت عليه آراء المجتمع الدولي خلال مؤتمر مونتيري في المكسيك عام ٢٠٠٢ . ويعني الجزء الثاني بمدي تكامل السياسات الاقتصادية لدول منطقة الإسكوا وأغراض التنمية بها ، وذلك علي اعتبارها كتلة إقليمية ذات أبعاد يصعب تجاهلها في إطار العلاقات الدولية . أما الجزء الثالث فيعني بدراسة الحالة في دولتين ناميتين من دول منطقة الإسكوا غير النفطية وذات الاقتصاديات الأكثر تنوعا ، تم اختيارهما في ضوء ما توفر من مصادر المعلومات ، ولكونهما تمثلان مرحلة من مراحل النمو كالاقتصاديات الناشئة ، كما وتعتبران نمطا من أنماط تمويل التنمية خاصة وان مواردهما الذاتية تعجز عن الوفاء باحتياجات التنمية فيهما .

تمويل التنمية في إطار مقررات مؤتمر مونتيري وعلاقته بالسياسات الإقتصادية وإستراتيجيات التنمية في الدول النامية والمتقدمة

تحديد أهداف التنمية في إطار إستراتيجية واضحة

شهد العالم خلال النصف الأخير من القرن الماضي معدلات للتنمية البشرية والاقتصادية أسرع مما شهدته خلال أي فترة سابقة مماثلة في التاريخ. ومنذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية ، مرت الجهود والتجارب الدولية فيما يتعلق بأهداف التنمية بعدة محاولات ومراحل . وعلي الرغم من إحراز بعض النجاحات والنتائج المشجعة في هذا الشأن ، إلا أن التحديات الحقيقية التي يواجهها العالم الذي يعاني من العديد من الصراعات المحلية والإقليمية ، لا تزال قائمة¹ ، و تتطلب بذل المزيد من الجهود . ولا يتأتى ذلك الا بإتباع السياسات الملائمة ، و ترسيخ المفاهيم والقيم الإنسانية المختلفة ، وتقديم ما يدعمها من سبل التعاون الدولي لما فيه مصلحة البشرية كلها.

ولمواجهه هذه التحديات ، يتطلب الأمر وضع إستراتيجية جديدة للتنمية الدولية وإرساء الأسس المتينة التي تكفل استدامتها وتقديمها بشكل متوازن مع الأخذ في الإعتبار ما تم إكتسابه وتراكمه من خبرات سابقة وما أسفرت عنه التجارب المختلفة ، وما حققته إستراتيجيات التنمية في الحقب والعقود السابقة من نتائج . ولا شك أن تقييم التجارب السابقة سوف يبرز العديد من الدروس المستفادة التي يمكن أن تكون هاديا في المستقبل.

ويأتي في مقدمة هذه الدروس المستفادة ، أن العلاقة بين التنمية والسلام هي علاقة وثيقة وعضوية . ففي غياب السلام والأمن ، تتعطل آليات وأساليب التنمية وتنعكس إتجاهاتها وأهدافها حيث تسفر عن نتائج مخالفة تماما لما ترجوه . ولقد شهد العالم في حقبة التسعينات من القرن الماضي العديد من الحروب والصراعات التي إتخذت أشكالا معقدة تراوحت بين الإضطرابات المدنية إلي الحروب الأهلية إلي النشاط الإرهابي المروع ، الأمر الذي أدى إلي خسائر بشرية ومادية هائلة ، ومن ثم كانت معانات البشرية معانات كبيرة تشكل في ذاتها تحديا هائلا في المستقبل .

¹ يعيش نحو خمس سكان العالم في حالة من الفقر المدقع (أقل من دولار واحد يوميا)، ونحو نصف سكان العالم يعيشون تحت مستوى دولارين يوميا. ولا يزال ربع سكان الدول النامية منخفضة الدخل أميون فمعدل الأمية في تلك الدول يبلغ نحو ٤٠ في المائة . ومن بين سكان بلدان العالم المنخفضة الدخل البالغ عددهم ٢,٥ بليون نسمة لا يزال معدل وفيات الرضع أكثر من ١٠٠ لكل ١٠٠٠ مولود حي، بالمقارنة مع مجرد ٦ لكل ١٠٠٠ مولود حي بين سكان البلدان الغنية والبالغ عددهم ٩٠٠ مليون نسمة. أما معدل نمو السكان فلا يزال مرتفعا وإن كان بطيئا. أنظر البنك الدولي ، "موضوعات حول التنمية ، الفقر" ، ص ١-٤. انظر الموقع www.worldbank.org/poverty

يضاف إلى ذلك ، أن العولمة وعلي الرغم مما أسفرت عنه من نتائج طيبة ، واكبتها العديد من السلبيات و المشاكل، حيث لم يستفيد منها الجميع بطريقة عادلة ومتوازنة فازدادت الفروق بين الدول المختلفة كما زاد إتساع الفجوة الناجمة عن عدم توازن جهود التنمية الإقتصادية من ناحية وجهود التنمية الإجتماعية والبشرية من ناحية أخرى . فما زالت البشرية تعاني من مشكلة الفقر ونقص الغذاء وتفشي الأمراض الناجمة عن سوء التغذية^٢ . وتشكل هذه الحالة ، بعد عدة عقود من التنمية ، تحديا كبيرا للمجتمع الدولي مما يستدعي إعادة النظر فيما يبذل من جهود دولية حتى يستطيع البشري كل أنحاء العالم التمتع بمستويات معقولة من الحاجات الأساسية . وحسيلة ذلك أن العولمة والتقدم التكنولوجي قد أديا إلى تزايد الفروق الإقتصادية بين الدول من ناحية وبين الأفراد داخل الدولة الواحدة من ناحية أخرى. وهذا في حد ذاته تحد يجب أن تواجه إستراتيجية التنمية المتبعة وأن تعمل علي علاج الآثار الضارة الناجمة عنهما وتوزيع عوائدهما علي نحو أكثر إنصافا وعدلا.

أما في مجال البيئة ، فلقد أدي النمو المتواصل في إنتاج السلع إلى إحداث ضغوط وأثار متزايدة علي الجوانب البيئية الطبيعية ، ولاسيما فيما يتعلق بمصادر المياه والغابات والثروة السمكية والأراضي الخصبة وغيرها من الموارد الطبيعية وما يحيط بها من الغلاف الجوي . ويعد الحفاظ علي هذه الموارد الطبيعية بشكل متواصل أمرا حيويا بالنسبة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية . ومن هنا نشأت الحاجة إلى إعادة النظر في الأساليب التكنولوجية المستخدمة في الإنتاج حتي يمكن استحداث تكنولوجيات صديقة للبيئة . ولهذا ، وحيث تشكل الأضرار البيئية أحد التحديات المستقبلية الهامة ، يتطلب الأمر الإهتمام بشكل خاص بأساليب تحسين نوعية الحياة^٣ بما يعزز جهود التنمية الإقتصادية والإجتماعية .

وبالإضافة إلى ما سبق من قضايا التنمية ، هناك العديد منها يتعلق بالنواحي السياسية ، ومعايير الحوكمة^٤ ، والديمقراطية ، وإعمال أحكام القانون وتطبيقه ، ومراعاة حقوق الإنسان ، والمساواة بين الجنسين وتفعيل مشاركة المرأة في التنمية .. إلى غير ذلك. وترتبط التنمية الحقيقية السليمة إرتباطا وثيقا بالبرامج والسياسات التي تخاطب تلك القضايا وتوليها الأهمية المناسبة فضلا عن كونها أهدافا في حد ذاتها.

ولا شك أن الجهود المبذولة في تهيئة بيئة دولية تساند وتدعم الإقتصاد العالمي بالشكل الذي يخدم أهداف التنمية الوطنية يعتبر عنصرا رئيسيا من عناصر إستراتيجية التنمية الدولية . ويأتي في مقدمة تلك الجهود ما أحرزته جولة أوروغواي من نتائج لها أثرها البالغ في دفع معدلات التجارة الدولية وتنميتها بالإضافة إلى الإجراءات الأخرى المساعدة في تفعيل إندماج الإقتصاديات الناشئة في الإقتصاد العالمي بما يحقق سهولة إنتقال رؤوس الأموال وتدعيم النظم التي تعتمد علي إقتصاد السوق.

وتحدد الأبعاد سالف الذكر الحدود والأسس التي يجب أن تتبني عليها إستراتيجية التنمية الجديدة ليس فقط في دولة بعينها إنما في كل دول العالم إيماننا منها بضرورة توفير مقومات التنمية البشرية الأساسية وتحقيقا لأهداف الوصول إلى حياة ذات نوعية جيدة تتمشى و المعايير الصحية والتعليمية والاجتماعية والإنسانية .

^٢ مشكلة يعاني منها ١,٢ بليون نسمة من سكان العالم.

^٣ ٢٠ في المائة من سكان العالم لا يحصلون علي مياه شرب نظيفة كما يفتقرون إلي انظمه الصرف الصحي المناسبة . كما أن إنتاج الطاقة واستخداماتها لخدمة البشرية بشكل مستدام أمر له أهمية خاصة للحفاظ علي البيئة.

^٤ استخدم مصطلح الحوكمة للتعبير عن قواعد الحكم الرشيد Governance

السياسات المتبعة وعلاقتها باستراتيجية وأهداف التنمية: مفاهيم أساسية

في ضوء إستراتيجية التنمية التي تم رصدها ، اتفقت الدول ⁵ على مجموعه من السياسات الرئيسية التي يتحتم تطبيقها لتحقيق الأهداف المرجوة ، ومنها:

١- **التنمية الإقتصادية :** من الصعب علي الدول النامية ، إلا القليل منها ، تحقيق الأهداف الخاصة بالحد من الفقر ومكافحته إلي غير ذلك من أهداف إستراتيجية التنمية ، مالم تحقق معدلا للنمو الإقتصادي يفوق مستوياته خلال العقود الماضية . ولابد في معظم الحالات من تحقيق زيادة مستمرة مقدارها ٣ في المائة على الأقل سنويا في الناتج الفردي كي يمكن تحقيق إنجاز ذو أهمية في مجال القضاء علي الفقر . أما بالنسبة للدول ذات الدخل الأكثر انخفاضا فيتطلب الأمر تحقيق معدلا للنمو أسرع بكثير مما عليه الحال .

والنمو الإقتصادي لن يكون وحده كافيا لتحقيق أهداف الإستراتيجية المشار إليها ، إلا أن زيادة معدلات النمو ستساعد كثيرا علي توفير المزيد من الموارد وتوفير نطاقا أكبر للتغيير ، ومن ثمة فلا بد من استعمال كل من هذين العاملين لمعالجة الأولويات الأخرى.

٢- **التنمية الإجتماعية والقضاء على أشكال الصراعات ودعم جهود السلام .** فتعد العوامل الإجتماعية من الأسباب الأساسية في إشعال الصراعات ومن ثم فيجب علي إستراتيجيات التنمية أن تسعى إلى تحقيق التوزيع العادل للدخل ولعوائد التنمية الإقتصادية وللثروات وذلك للحيلولة دون تفجر هذه الصراعات . كما وعليها أن تسعى لحصول جميع فئات المجتمع على فرص متساوية لتحقيق التقدم الإقتصادي .

٣- **القضاء على الفقر ونقص الغذاء .** يجب علي كل الدول منفردة ومجموعة ، أن تعمل علي تخفيض نسبة السكان الذين يعيشون في مستويات فقر مدقع ، إلى النصف ، بحلول عام ٢٠١٥ ^٦ . وعلي كل دولة أن تضع إستراتيجيات للقضاء على الفقر في توقيت تحدده بما يتلائم مع السياق الوطني ، وأن تلتزم بسياسات وبرامج توجه خصيصا لهذا الغرض ، وعلي أن يتم وضعها بالتشاور مع المجتمع المدني . وفي إطار الجهود الرامية إلى تحقيق ذلك الهدف الشامل ، يتطلب الأمر تحديد أهداف للتنمية الإجتماعية ذات العلاقة بالفقر ، علي أن تشمل:

- معالجة أسباب الفقر وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان .
- ضمان وصول الفقراء إلي الموارد المتاحة المنتجة ، والخدمات العامة ، ومشاركتهم في صنع القرار كي يتمكنوا من الإستفادة من فرص العمالة والفرص الإقتصادية .
- توفير الضمان الإجتماعي والحماية الإقتصادية المناسبة للعاطلين خلال فترة البطالة مع توفير الرعاية الصحية لهم وخاصة النساء في حالة الولادة وتربية الأطفال وفي حالات الترمل والعجز والشيخوخة.

⁵ UN, General Assembly, Economic and Social Council, Document A/55/89-E/2000/80 "Draft text of an international development strategy for the first decade of the millennium. Report of the Secretary General" p.p. 4-15

⁶ المعيار المستخدم في هذه الحالة هو عدد السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد يوميا.

- ضمان أن تكون السياسات المختلفة موجهة ، طبقا للحاجة ، نحو تلبية الاحتياجات الأساسية ، مع إقرار الإعتمادات المالية اللازمة في إطار الميزانيات العامة.
- العمل على الحد من الفوارق بين الطبقات والأفراد ، وزيادة فرص الحصول على الموارد والدخل ، وإزالة كل العوائق والقيود السياسية والقانونية والاجتماعية التي ترسخ هذا التفاوت.

وفي هذا الصدد ، ولضمان تحقيق الأهداف الاجتماعية بشكل خاص ، فمن المأمول قيام المجتمع الدولي ، ولاسيما المؤسسات المالية الدولية ، بمساعدة البلدان النامية في جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر وتوفير الحماية الاجتماعية الأساسية ، وتحقيق التنمية المستدامة التي يشكل الأفراد محورها الرئيسي . وعلي المؤسسات الوطنية وما تحصل عليه من مساعدات دولية أن تركز جهودها لتمكين الفقراء من الاستفادة من برامج التنمية وتكفل المشاركة الفعالة لأشد الفئات حرمانا ، كالنساء والأطفال في تلك البرامج . وينبغي أن تكون المرأة جزءا من الحل لا مجرد طرف مستفيد في برامج المساعدة .

واتساقا مع أهداف القضاء على الفقر ، تأتي أهمية الأمن الغذائي للقضاء على الجوع وهو عرض من أعراض الفقر وسببا له . والجوع وحالات نقص الغذاء تؤدي إلى الحد من إنتاجية الأفراد ، وتعرضهم لفتك الأمراض ومن ثم استمرار حالة الفقر والتهميش الاجتماعي . والتغذية الجيدة أساس للرعاية البشرية ويجب أن تكون هدفا في حد ذاتها وكذلك وسيلة بالنسبة لجوانب التنمية المختلفة . ولذا فعلي الدول أن تلتزم بالوفاء بالتزاماتها لتحقيق الأمن الغذائي للسكان من خلال تخفيض عدد من يعانون من سوء التغذية إلى النصف بحلول سنة ٢٠١٥ .

السياسات الإقتصادية المحلية والدولية

نظرا لأن الجزء الغالب من الإستثمار في كثير من الدول يمول من المدخرات المحلية ، فتقع على الدول نفسها المسؤولية الرئيسية لتعبئة الموارد المحلية العامة والخاصة ودفعها إلى مجالات الإستثمار المختلفة . ولهذا الغرض يتحتم خلق وإيجاد بيئة إقتصادية ومالية محلية مواتية تمكن من تعبئة المدخرات وتشجيع الإستثمار ، وهذه بدورها تتطلب إتباع نظاما ماليا سليما ، وسياسات إقتصادية مناسبة ، وإطارا قانونيا وتنظيميا واضحا ، ومناخا سياسيا مستقرا⁷ .

ولابد أن تولي الدول اهتماما بتطوير النظام المالي بها . ففضلا عن دعم الاستقرار المالي ، يؤدي تنمية القطاع المالي على أسس سليمة إلى زيادة مصادر تمويل فرص الإستثمار فترتفع بذلك كفاءة وعدالة تخصيص الموارد المالية وزيادة فرص الحصول على التمويل بتكلفة مناسبة .

ومن الضروري أن تكون الإيرادات العامة للدولة كافية لمقابلة النفقات العامة الضرورية . لذا تحتاج الدول إلى وضع نظم ضريبية فعالة وعادلة ، مع العمل على توسيع القاعدة الضريبية من خلال نظم مناسبة . أما من حيث توزيع الإنفاق العام فينبغي أن تحظى التنمية الإقتصادية والاجتماعية المستدامة

⁷ United Nations, General Assembly, Document A/54/28, p.p.2-7

بالأولوية الأولى في هذا الشأن وبصفة خاصة في مجال الإستثمار في البنية الأساسية المادية ، والتنمية البشرية ، وبناء القدرات ⁸.

البيئة الدولية للتبادل التجاري والتدفقات المالية

في عصر العولمة ، يتزايد الارتباط والاعتماد المتبادل بين الدول . ولم يعد ممكنا لآية دولة تسعى لتحقيق معدلات نمو ومستويات معيشية مرتفعة لمواطنيها أن تعيش بمعزل عن العالم . وقد مهد لهذا الواقع الجديد مجموعه من التطورات المتسارعة طوال العقود الماضية وفي مقدمتها الاتجاه الدولي الواضح والمستمر لتحرير التجارة في السلع والخدمات ، وتحرير إنتقال عوامل الإنتاج وخاصة تدفقات رؤوس الأموال ، وتنامي دور الإستثمار الخاص كأحد محددات النمو. فبعد عقود من تطبيق معظم الدول النامية لسياسات التنمية الموجهة للداخل ، ومن الاعتماد على الدولة في توفير كافة السلع والخدمات ، تزايد الاقتناع بأهمية تحرير التجارة وحفز الإستثمار الخاص في تحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الإقتصادي .

وعلي المجتمع الدولي أن يتخذ كافة التدابير الممكنة لخلق بيئة دولية مواتية لأغراض التنمية الإقتصادية العالمية مع العمل علي الحفاظ علي ديمومتها . ولهذا الغرض ، يتطلب الأمر أن تتضافر الجهود الدولية لضمان إنتقال الموارد لأغراض التنمية من خلال التدفقات المالية إلي القطاع الخاص ولأهداف التجارة الدولية ، مع اتخاذ كافة التدابير اللازمة للحفاظ علي الاستقرار المالي العالمي . وللدول المتقدمة دورا هاما في هذا الشأن وخاصة فيما يتعلق بإتباع السياسات التي تأخذ في اعتبارها نمو وتطور اقتصاديات الدول النامية ، مع العمل علي إتساق سياساتها القطاعية والتجارية والضريبية مع أهداف التعاون الإنمائي الدولي. فضلا عن تشجيعها ، من خلال سياساتها المصرفية وسياسة أسواق رأس المال ، لانتقال رؤوس الأموال طويلة الأجل إلي الأسواق المالية الأخرى الناشئة وذلك طبقا للقواعد والمعايير الدولية المتفق عليها بشأن حماية المستثمرين .

وعلي المجتمع الدولي أن يواصل بذل الجهود لتعزيز النظام المالي الدولي وجعله أكثر استجابة لتحديات التنمية ، مع التأكيد علي ضرورة التوزيع العادل لمكتسبات العولمة المالية علي جميع الدول وفي إطار نظام دولي يتناسب وظروف الدول النامية.

الأزمات المالية ووسائل الحد من مخاطرها

لا شك أن تحسين قدرات المؤسسات المالية الدولية والإقليمية وغيرها يعتبر عنصرا فعالا وأساسيا في إطار الجهود المبذولة للحد من أخطار الأزمات المالية الدولية وإدارتها وحسمها بطريقة مناسبة وفعالة. وينبغي أن تعمل المؤسسات الدولية والإقليمية المعنية علي تطوير قدراتها وأساليبها في مجال الإنذار المبكر لتفادي أخطار الأزمة المالية ولاتخاذ الإجراءات الفعالة لمعالجتها في الوقت المناسب⁹.

⁸ United Nations, General assembly, Document A/53/470

⁹ الأمم المتحدة ، الجمعية العامة ، "الأزمة المالية وتأثيرها علي النمو والتنمية وخاصة في الدول النامية ، تقرير الأمين العام" وثيقة رقم A/54/471

ومن المفيد في هذا الشأن دعم سبل ووسائل مشاركة الجهات المعنية المدينة والدائنة في تحمل تكلفة برامج الإصلاح المالي والتكيف الهيكلي في كل من القطاعين العام والخاص ، مع توفير عناصر الفهم المشترك لجميع الأطراف المعنية لحتمية الإجراءات المتوقعة عند حدوث الأزمات المالية أو قبل حدوثها حتى يمكن الحد من آثارها . ويتطلب الأمر أن يقوم المجتمع الدولي بدعم الجهود الوطنية والإقليمية والدولية للتخفيف من الآثار السلبية للتقلبات المفردة في التدفقات المالية قصيرة الأجل ، مع تطوير ودعم نظم الرقابة والإشراف علي الأسواق المالية .

الإستثمار الخاص المباشر

يعتمد تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر بدرجة كبيرة علي السياسات والإجراءات الوطنية الهادفة إلي تشجيع الإستثمار المحلي . كما أن تنمية الموارد البشرية والهيكل الأساسية وتسهيلات النفاذ إلي الأسواق و توفير المعلومات علي نطاق واسع ، إلي غير ذلك من إجراءات تحرير القطاعات المالية وخدماتها ، من شأنها العمل علي جذب الإستثمار سواء كان أجنبيا أو محليا بشكل كبير و فعال .

ومن المتوقع أن يقوم المجتمع الدولي بمساعدة ودعم الدول النامية ، لاسيما الدول الأقل نموا ، بالموارد المالية والفنية في إطار جهودها المبذولة لتحسين مناخ الإستثمار ، وتأمين الإستثمار الأجنبي المباشر ضد الأخطار السياسية المحتملة .

إدارة الدين الخارجي

من التحديات التي تواجهها الدول النامية تتمثل في نقص موارد التمويل اللازم لدفع عجلة النمو الإقتصادي . وتعتبر أدوات الدين العام المحلي والخارجي أحد سبل توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل التنمية الإقتصادية . ولذلك تعتبر عملية إدارة الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي عملية هامة وتعد أيضا من أهم التحديات المشار إليها ، وذلك لما تفرضه من قيود علي السياسات الإقتصادية في الدولة .

وتكمن أهمية الدين الخارجي في أنه يعتبر أحد أشكال تدفق رؤوس الأموال ، فضلا عن كونه أحد أشكال الإقتراض من الخارج و يمثل التزاما على الدولة بالسداد في المستقبل . وتتكون هذه المديونية من الديون الحكومية ، وقروض مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية ، وتسهيلات الموردين والمشتريين والقروض قصيرة الأجل . ولقد لجأت دول نامية كثيرة إلى الإقتراض الخارجي ومن ثم بدأت قضية المديونية الخارجية في الظهور منذ الثمانينات . خاصة بعد أن تعثر العديد من الدول المدينة ولم تستطيع الوفاء بالتزاماتها . كما يتم اللجوء إلى الدين العام الداخلي أولا بهدف تمويل الخدمات العامة والتي يكون أغلبها مدعوما ، ولتمويل الإستثمارات ثانيا أو لتمويل شركات القطاع العام . وقد كانت بداية مواجهة الدول النامية لمشكلة تفاقم الدين الداخلي في أواخر السبعينيات نتيجة لعديد من الأسباب منها سوء الإدارة الإقتصادية ، وضعف الهياكل المؤسسية والإدارية ، وضعف الرقابة على الإنفاق الحكومي وسوء إدارة الدين العام ذاته.

وتتمثل أهمية تحسين جودة إدارة الدين العام في تمكين الدولة من الوفاء بالتزاماتها في المواعيد المقررة لها مما يعطى انطبعا إيجابيا عن أداء الإقتصاد ويزيد من جدارة الدولة الإئتمانية ، ويدعم ثقة

المستثمرين فيها . كما تساهم الإدارة الجيدة للدين - والتي تعتمد على قنوات غير تقليدية ، مثل إصدار أوراق مالية ذات آجال مختلفة وأسعار فائدة تحدد طبقا لآليات السوق - في تمويل عجز الموازنة ، حيث تؤدي إلى تنمية وتعميق سوق الدين المحلي وتكوين منحى عائد لهيكل أسعار الفائدة كأساس مرجعي لإصدارات القطاع الخاص . وهو ما يعد بديلا عن الإقتراض المباشر من القطاع المصرفي والبنوك المركزية .

وإيماننا بمبدأ الشراكة في التنمية ، فالدول الغنية مطالبة بمساعدة الدول الفقيرة وخاصة تلك التي تتعرض لكوارث طبيعية أو لصراعات ، والمقنلة بالديون بالشطب الفوري لديونها المستحقة علي أن تلتزم تلك الدول المدينة بالمشاركة الفعالة في تحقيق أهداف التنمية والإسراع بالاندماج في الاقتصاد الدولي والمنظومة التنموية الدولية . وقد يتطلب الأمر اتخاذ تدابير خاصة لإعادة النظر في شروط تلك المديونية مع موثمة مصالح الدائنين والمدينين . ومن المفيد في بعض الحالات أن تقوم الدول الدائنة بتعزيز القدرات الوطنية للدول المدينة لإدارة الديون بطريقة سليمة .

السياسة العامة في مجال التجارة الدولية

تلعب التجارة الدولية دورا هاما في توليد الدخل وتحقيق النمو الإقتصادي . وعلي المجتمع الدولي تقديم الدعم إلي الدول النامية في جهودها الرامية لتطوير نظمها التجارية وتحديد أدوات السياسة التجارية اللازمة لجعل سياساتها الإنمائية أكثر فعالية ودعمها في المفاوضات التي تجريها من اجل الانضمام إلي منظمة التجارة العالمية ، وينبغي أن تراعى هذه الجهود مراحل التنمية المختلفة في هذه الدول وان تفسح المجال لمعاملة خاصة وتفضيلية .

ولضمان دعم القدرات الوطنية بشكل فعال يكفل سرعة مشاركتها في التجارة الدولية ، يمكن أن يقدم الدعم الدولي للنواحي التالية :

١. معالجة المشاكل التي واجهت بعض الدول بشأن اتفاقات منظمة التجارة الدولية نظرا لما تعانيه من صعوبات بشرية ومؤسسية ومالية ، وذلك لضمان قيام النظام التجاري المتعدد الأطراف بتقديم فوائد متبادلة بالنسبة لجميع الدول .
٢. مساعدة منظمة التجارة العالمية للدول النامية حتي يمكنها من إقامة الهياكل الأساسية اللازمة لتنفيذ اتفاقات المنظمة بشكل فعال .
٣. ضمان قيام الدول النامية باتخاذ التدابير الكفيلة بتحسين قدرتها على التنافس في الأسواق الدولية للسلع الأساسية علي أن تلتزم الدول المتقدمة بإتاحة المعلومات ومساعدة الدول النامية علي تعزيز قدرتها على الوصول إلي هذه المعلومات واستخدامها وتوفير التدريب اللازم لهذا الغرض .
٤. ضمان قيام الدول المتقدمة بتسهيل النفاذ إلي أسواقها من خلال تخفيض الجمارك وتبسيط الإجراءات وإزالة الحواجز التي تحول دون الدخول في القطاعات التي توجد فيها افضل الفرص التصديرية لهذه الدول مثل قطاعات المنسوجات والملابس والمنتجات الغذائية .
٥. تقديم دعم دولي لمساعدة الدول النامية على تطوير قدراتها التنافسية في مجال التجارة مع تقديم المعاملات الخاصة والتفضيلية ضمن إطار اتفاقات منظمة التجارة العالمية .

٦. تقديم المساعدة المالية والتقنية اللازمة لمعالجة مشكلة الأمن الغذائي في الدول النامية المستوردة للأغذية .
٧. تطوير الدول النامية لقدراتها المؤسسية والمالية والبشرية والتنظيمية في القطاعات الخدمية للاشتراك بشكل فعال في تجارة للخدمات دوليا.

التطور التكنولوجي وحماية الملكية الفكرية

نظرا لان الفجوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة والنامية واسعة وتزداد اتساعا في معظم الحالات ، يتطلب الأمر العمل علي تضيق هذه الفجوة من خلال قيام الدول النامية ببذل الجهود اللازمة لحيازة وابتكار التكنولوجيات الملائمة . ومن ناحية أخرى علي الدول المتقدمة بذل جهود مماثلة لنقل التكنولوجيا والمعارف الفنية إلى تلك الدول . ولتشجيع التطور التكنولوجي ، من المتوقع أن تقوم الدول النامية بتطوير مواردها البشرية ، وأطرها السياسية والقانونية ، وتهيئة البيئة العلمية اللازمة لإقامة الهياكل الأساسية التي تؤدي إلى إقامة صناعات متطورة .

التعاون الدولي من أجل التنمية

إن التعاون الإنمائي الدولي، حتى وإن قطع أشواطاً كبيرة في مجال تحرير التجارة، وإصلاح السياسات الوطنية ، وزيادة تدفقات رأس المال إلى الدول النامية ، سيظل يحتفظ بأربعة أدوار حيوية لا بديل عنها وهي:

- المساعدة على البدء في التنمية في الدول والقطاعات التي لا تجتذب كثيراً من الإستثمارات الخاصة ، والتي لا يتسنى لها الإقتراض الكافي من المصادر التجارية أو من المصادر الإنمائية المتعددة الأطراف ، وهذا هو الدور التقليدي للمساعدة الإنمائية الرسمية.
- التصدي للآزمات والكوارث الإنسانية و توفير خدمات المنافع العامة العالمية أو الحفاظ على ما يقدم منها¹⁰
- مواجهة الأزمات المالية والتعجيل بالخروج منها

وعلي المجتمع الدولي أن يعمل علي تنشيط وتفعيل برامج المساعدة الإنمائية الرسمية وتقديم دعم كاف لمصادر التدفقات الرسمية الأخرى ، لاسيما المصادر الإنمائية المتعددة الأطراف . كما ينبغي أن يساعد الدول النامية علي التخفيف من الأعباء الثقيلة لديونها أو لإعفاؤها نهائيا منها .

¹⁰ تشمل هذه المنافع إجراءات حفظ السلام ؛ والوقاية من الأمراض المعدية ؛ والبحوث المتعلقة بالأدوية واللقاحات والمحاصيل الزراعية الخاصة بالمناطق المدارية؛ ومنع انبعاثات مركبات الكلوروفلوروكربون؛ وتقليل الانبعاثات الكربونية؛ وحفظ التنوع البيولوجي . وليس هناك ما يحفز أي دولة على أن يقوم بمفرده بتحمل تكاليف هذه المنافع، ومن ثم يلزم إتخاذ إجراءات جماعية لكي يتم توفيرها بمستوي كافي.

المساعدات الإنمائية الرسمية

من المتوقع أن تضاعف الدول المتقدمة من جهودها الرامية إلى زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها ، وذلك لدعم القدرات الوطنية علي المشاركة الفعالة في تحقيق الأهداف التنموية اللازمة، وبصفة خاصة للقضاء علي الفقر وزيادة معدلات النمو الاقتصادي . ويتطلب ذلك إقامة شراكة قوية بين الدول المانحة والدول المستفيدة¹¹.

ولتعظيم الفائدة من هذه المساعدات ، فعلي الدول المستفيدة أن تتولى مسؤولية التخطيط السليم لبرامج التنمية و المعونة طبقا لأولويات التنمية فيها وذلك بالتعاون الوثيق مع الجهات المانحة . وطبقا لما تم إقراره دوليا ، من المتوقع تخصيص متوسط يبلغ ٢٠ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية، و نحو ٢٠ في المائة من الميزانية الوطنية ، على التوالي ، للبرامج الاجتماعية الأساسية دعما للتنمية الاجتماعية .

وعلي المجتمع الدولي أن يكفل استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية في تعزيز إمكانيات الدول النامية للنفوذ والوصول بشكل أفضل للأسواق العالمية وتعبئة رؤوس الأموال الخاصة المحلية أو الأجنبية للاستثمار والتمويل ، وذلك من خلال تحقيق الشراكة الأمثل بين الموارد المحلية والمساعدة الإنمائية الرسمية الدولية والإستثمارات الأجنبية المباشرة وما إلى ذلك .

المجتمع الدولي وأهداف التنمية في الألفية الثالثة

إيماننا من المجتمع الدولي بأهمية الالتزام بمواجهة تحديات المستقبل كما حددتها استراتيجية التنمية ، وتأكيذا علي عزمه علي ضرورة تحقيق أهداف التنمية التي تم الاتفاق عليها ، أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٠ أهداف الألفية الثالثة للتنمية¹² علي اعتبارها إطار للعمل والتضامن الدولي المشترك . وتتلخص كلها في ثماني أهداف كما يلي:

١. القضاء علي الجوع والفقر المدقع وذلك بخفض نسبة الأشخاص ذوي الدخل الذي يقل عن دولار واحد يوميا ، إلي النصف بحلول عام ٢٠١٥
٢. توفير التعليم الابتدائي الشامل وذلك بتمكين الأطفال صبيانا وفتيات من إكمال المقرر الدراسي لهذه المرحلة بحلول عام ٢٠١٥ .
٣. تعزيز المساواة بين الجنسين وإزالة التفرقة بينهما في مجال التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام ٢٠٠٥ ، وفي جميع مراحل التعليم بحلول عام ٢٠١٥ . مع تمكين المرأة من المشاركة الاقتصادية والسياسية في المجتمع.
٤. خفض نسبة وفيات الاطفال دون سن الخامسة بمعدل الثلثين بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥ .
٥. تحسين الصحة الإنجابية

¹¹ حددت الأمم المتحدة هدفا اتفقت عليه كل الدول المتقدمة يقضي بتخصيص نسبة 0,7 في المائة من الناتج القومي لإجمالي لكل دولة ، وان تخصص ، ضمن حدود هذا الهدف ، نسبة 0,2 في المائة من إجمالي الناتج القومي لها للدول الأقل نموا .

¹² عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة اجتماعات خلال الفترة ٦-٨ سبتمبر ٢٠٠٠ حضرها رؤساء الدول حيث اقرروا إعلان أهداف الألفية الثالثة

٦. منع انتشار فيروس نقص المناعة والأمراض الرئيسية الأخرى والعمل علي القضاء عليها بحلول عام ٢٠١٥
٧. ضمان التنمية المستدامة وأسباب المحافظة علي البيئة من خلال دمج برامجها في السياسات الوطنية والعمل علي تقليل الخسائر في الموارد البيئية .
٨. إقامة شراكة دولية للتنمية من خلال دعم التجارة الدولية وإقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتحرر مع الالتزام بالقاعد المنظمة لسلامتهما، وتسهيل النفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة مع معالجة مشاكل الديون الدولية ودعم برامج تخفيف وطأة الدين.

مؤتمر مونتيري الدولي لتمويل التنمية

اجتمع في مونتيري في المكسيك خلال الفتره ١٨-٢٢ مارس ٢٠٠٢ المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ، حضرة معظم دول العالم ، وأقر وثيقة " توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي للتنمية " علي اعتبار أنها الوثيقة المعبرة عن ما اعتزم عليه المؤتمرين في شأن التنمية المستقبلية في العالم وحتى عام ٢٠١٥ ، ثم أوصي بأن تقوم الجمعية العامة للأمم المتحدة بإقرارها وبالصيغة التي وضعت بها .

ولقد قام المؤتمر بتدارس التحديات التي تواجه العالم فيما يختص بتمويل التنمية وخاصة في الدول النامية ، وذلك لأغراض القضاء على الفقر ، ولتحقيق النمو الاقتصادي المستدام ، ولتشجيع التنمية المستدامة ، وللعمل على خلق مجتمع دولي ونظام اقتصادي عالمي قائم على العدل يشارك فيه الجميع . ونظرا لتدني الموارد المتاحة لتحقيق تلك الأهداف ، فلقد أجمعت الآراء على ضرورة تعبئة الموارد المالية اللازمة ، والتعاون بين كافة الدول من خلال إطار عام جديد الشراكة يتضمن إتساق النظم الدولية النقدية والمالية والتجارية ¹³ .

وحدد المؤتمر الإجراءات الرئيسية المطلوب اتخاذها في هذا الشأن علي النحو التالي¹⁴:

١- **تعبئة الموارد المحلية من أجل التنمية :** ويستلزم ذلك أن تقوم كل دولة بتهيئة ظروفها الداخلية لتعبئة المدخرات المحلية العامة والخاصة لتحقيق المستويات المناسبة من الاستثمار وتكوين القدرات البشرية بها. ومن الطبيعي أن ترسم السياسات السليمة المتسقة بهدف رفع كفاءة الاقتصاد الكلي و تشجيع القطاع الخاص و جذب الإستثمارات الأجنبية . ويعد إتباع القواعد الرئيسية للحكم الرشيد أمرا مهما لتحقيق التنمية المستدامة ولإقامة قطاع مالي قوى و متطور .

٢- **تعبئة الموارد الدولية من أجل التنمية :** تشكل تدفقات رؤوس الأموال الدولية الخاصة ، ولاسيما الإستثمار الأجنبي المباشر، موارد هامة لتمويل التنمية ، كما تعتبر إضافة حقيقية إلي الاستقرار المالي الدولي . فالاستثمار المباشر الأجنبي يسهم في تمويل النمو الإقتصادي في الأجل الطويل ، ويساعد على نقل المعارف والتكنولوجيا ، وزيادة الإنتاجية وتحسين القدرة التنافسية وتنظيم المشروعات .

¹³ الأمم المتحدة ، "تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية" مونتيري ، المكسيك، ١٨-٢٢ مارس ٢٠٠٢ ، ص ٣-١٠

¹⁴ United Nations, "Report of the High-Level Panel on Finance for Development" www.un.org/reports/financing/

ولجذب رؤوس الأموال وزيادة تدفقاتها ، لابد للدول من مواصلة جهودها لتأمين مناخ استثمار موات يتسم بالشفافية والاستقرار ، وتأمين الآلية المناسبة لتنفيذ العقود واحترام حقوق الملكية . ولا يتأتى ذلك إلا من خلال السياسات والمؤسسات الاقتصادية السليمة والتي تسمح للأعمال التجارية الوطنية والدولية بالعمل بكفاءة .

٣- **التجارة الدولية بوصفها محركا للتنمية :** إن إقامة نظام تجارى شامل و متعدد الأطراف يتم تحريره بشكل كامل ، من شأنه أن يؤدي إلى تنشيط عملية التنمية بشكل كبير ، وان تستفيد منه جميع الدول فى جميع مراحل التنمية . ولتعظيم الاستفادة الكاملة من التجارة التى تشكل فى حالات كثيرة أهم مصدر من المصادر الخارجية لتمويل التنمية ، لابد من إنشاء و دعم المؤسسات والسياسات الملائمة فى الدول النامية .

٤- **زيادة التعاون المالي والتقني الدولي لأغراض التنمية :** تؤدي المساعدات الإنمائية الرسمية دورا أساسيا في برامج التنمية في الدول النامية باعتبارها مصدرا من مصادر التمويل اللازم لتلك البرامج ، ولاسيما فى تلك الدول الأقل قدره على اجتذاب الاستثمار الخاص المباشر. وتساعد هذه المصادر على تعبئة الموارد المحلية خلال فترة زمنية مناسبة يجرى خلالها تحسين رأس المال البشرى والطاقت الإنتاجية والتصديرية . وتشكل هذه المساعدات أيضا أداة بالغة الأهمية لدعم التعليم والصحة وإقامة بنية أساسية جيدة ، ولتنمية الزراعة وتحسين الأمن الغذائي إلى غير ذلك .

٥- **الدين الخارجي :** يعتبر التمويل من خلال الديون عنصرا هاما من عناصر تعبئة الموارد لاستثمار القطاعين العام والخاص . وتشكل الأساليب الوطنية الشاملة لتنظيم وإدارة الديون الخارجية ، بالإضافة إلى سياسات الاقتصاد الكلى السليمة وإدارة الموارد العامة ، عنصرا أساسيا من عناصر الحد من اوجه الضعف وانخفاض معدلات الكفاءة .

٦- **معالجة المشاكل المتعلقة بالأنظمة الدولية :** واستكمالا للجهود الوطنية في التنمية ، فهناك حاجة ماسة لتطوير إدارة الأنظمة النقدية والمالية والتجارية واتساقها وتكاملها ليس فقط على المستوى الوطني وإنما على المستوى الدولي أيضا^{١٥} .

السياسات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية

تعكس أهداف الألفية الثالثة الإجماع الدولي على برنامج العمل الذي ينبغى تطبيقه لتحقيق استراتيجية التنمية الدولية . ويتوقف نجاح تنفيذ هذا البرنامج على مجموعه السياسات والإجراءات الواجب على كل دولة إقرارها واتباعها حتى يمكن تحقيق هذه الأهداف^{١٦} .

^{١٥} اتفقت دول العالم على ضرورة تعزيز الدور القيادي للأمم المتحدة فى تشجيع التنمية ولتنسيق السياسات والبرامج التي تقوم بها المؤسسات الدولية حتى يمكن تحقيق أهداف التنمية الواردة فى إعلان الألفية والمتمثلة فى النمو الاقتصادي المستدام والقضاء على الفقر والحفاظ على البيئة .

^{١٦} United Nations, General assembly, “ Road map towards the implementation of the United Nations Millennium Declaration, Report of the Secretary General”, Document A/56/326, 2001, p.p. 2-5

وعلى الرغم من أن الكثير من هذه السياسات والإجراءات قد بدأ العمل بها قبل اعتماد أهداف الألفية الثالثة بوقت طويل ، وذلك ضمن إطار حركة الإصلاح الاقتصادي الذي سادت معظم الدول في بداية التسعينات من القرن الماضي ، إلا أن إعلان أهداف الألفية في عام ٢٠٠٠ قد حفز الجهود الدولية على مضاعفة نشاطها في هذا الشأن .

وتدل المؤشرات الحالية على أن أهداف التنمية المتعلقة بالقضاء على الفقر يمكن تحقيقها إذا ما استمرت الجهود الحالية على ذات المنوال ، وإذا ما استمرت معدلات النمو الاقتصادي على حجمها واتجاهاتها ، ولكن بعض الدول الأقل نمواً أصبحت مطالبة بمواجهة تحديات هائلة للإسراع بمعدلات التنمية لتحقيق أهدافها التنموية^{١٧} .

وقد تعجز معظم الدول عن تحقيق أهداف التنمية الأخرى ، بخلاف القضاء على الفقر ، اعتماداً على معدلات النمو الحالية ومن ثم فهي مطالبة بمضاعفة جهودها لتحقيق معدلات نمو أكبر حتى يمكن بلوغ الأهداف حيث أن العلاقة بين النمو الاقتصادي من ناحية وبين أهداف الألفية من ناحية أخرى هي علاقة وثيقة وتبادلية^{١٨} . وفي المقابل ، فلاشك أنه للإسراع بمعدلات النمو الاقتصادي يتحتم على الدول النامية والمتقدمة على حد سواء إقرار واتباع مجموعه من السياسات المناسبة اقتصادياً ومالياً ونقدياً إلى غير ذلك.

وللنمو الإقتصادي تأثير كبير على النتائج المتعلقة بأهداف التنمية البشرية وخاصة في مجال الصحة والتعليم مثلما هو الحال بالنسبة للنتائج المتعلقة بخفض مستويات الفقر . فيلعب النمو الاقتصادي دوراً محورياً في تحقيق أهداف التنمية في هذه المجالات طالما كانت السياسات الاقتصادية والمالية المتبعة سياسات ملائمة ورشيقة . ويتوقف نجاح هذه السياسات الاقتصادية على تلك السياسات الاجتماعية والبيئية المكمل لها التي تهدف إلى رفع مستويات الخدمات الصحية والتعليمية .

ومن الجدير بالذكر أن نجاح الجهود التي تبذلها الدول النامية يتوقف على استعداد الدول المتقدمة والمؤسسات الدولية على التعاون معها وتقديم الدعم الفني والمالي لها وفقاً لما تم الاتفاق عليه في مؤتمر مونتيري بالمكسيك عام ٢٠٠٢ . فتعظيم الفائدة من نتائج جهود التنمية هو عيى يقع عاتقه أولاً على الدول النامية وما تتبعه من سياسات والدور الذي تقوم به مؤسساتها والتزامها بقواعد الإدارة الحكومية الرشيدة ، كما يقع عبئه أيضاً على الدول المتقدمة وما ستتخذ من إجراءات وما تقره من سياسات .

السياسات المتبعة في الدول النامية

استراتيجية التنمية السليمة هي تلك الاستراتيجية التي تتبع من الدول المعنية و تعكس احتياجاتها وقدراتها ، وتتم تحت قيادتها ، وتهدف فيما تهدف إليه إلى تحقيق معدلات نمو عالية سريعة . وحيث

¹⁷ قد تعجز الدول ذات الدخل المنخفض والتي تواجه صعوبات حالياً عن تحقيق تلك الأهداف .

¹⁸ تحتاج أفريقيا على سبيل المثال إلى مضاعفة معدلات النمو الحالية لتحقيق أهداف الألفية . انظر:

Achieving MDGs and Related Outcomes: A Framework of Monitoring Policies and Actions, Joint Development Committee of IMF and World Bank, DC2003-March 28, 2003.

أجمعت الدول النامية على استراتيجية التنمية الدولية فى الألفية الثالثة ، فان استراتيجية التنمية الوطنية يجب عليها أن تلتزم بالإسراع فى تحقيق أهداف الألفية وان تقوم علي محورين رئيسيين ، أولهما خلق المناخ والبيئة المواتية للنشاط الاقتصادي والاستثمار تشجيعا للقطاع الخاص علي خلق فرص العمل وزيادة الإنتاجية وكفاءتها . وثانيهما تمكين الطبقات الفقيرة من المشاركة فى التنمية والاستفادة بنتائجها . فلاشك أن تحسين المناخ الاقتصادي يؤدي إلى تحقيق معدلات نمو أكبر كما يؤدي إلى خلق فرص للطبقات الفقيرة لتحسين معيشتها . كما أن دعم المشاركة فى التنمية وتفعيلها من خلال تقديم خدمات صحية وتعليمية احسن يؤدي إلى رفع معدلات النمو الإقتصادي نظرا للمشاركة الفعالة من هذه الطبقات الفقيرة فى إحداثها .

أولاً: السياسات اللازمة لخلق المناخ الاقتصادي الملائم

لاشك إن خلق المناخ والبيئة المواتية للنشاط الاقتصادي هما نتاج لمجموعه من السياسات من أهمها :

- ١- سياسات الاقتصاد الكلى الرشيدة وتشمل السياسة المالية ، والنقدية ، وأسعار الصرف ، بالإضافة إلي سياسات إدارة الدين الخارجي وخدمته ، وكلها عناصر رئيسية ولازمه للنمو الاقتصادي الحقيقي والمستدام ^{١٩} . وينبغي على هذه السياسات تشجيع الادخار والاستثمار كوسيلة فعالة من وسائل تعبئة الموارد المحلية والأجنبية لتمويل مشروعات التنمية . كما ينبغي عليها بث الثقة فى نفوس المستثمرين وهم مصادر التمويل الحقيقية حتى يتم تلافى ظاهرة هروب الأموال عبر الحدود وما ينجم عنها من مخاطر.
- ٢- سياسة تنمية وتطوير التجارة الخارجية وتعتبر عنصرا أخر من العناصر الرئيسية حيث تزيد الأنشطة التجارية من فرص النمو الاقتصادي وتنوع مصادر الدخل . وتشير التجارب إلى أن نجاح جهود التنمية غالبا ما ترتبط ارتباطا وثيقا بالتوجه إلى التجارة الخارجية كقاطرة للتنمية .
- ٣- سياسة تشجيع وتنمية الاستثمار الأجنبي المباشر وهو من المصادر الهامة لتمويل التنمية ومن ثم ينبغي العمل علي زيادة معدلاته من خلال خلق الأطر التشريعية والتنظيمية المناسبة والملائمة له . ويعتمد نجاح تلك السياسات على ما يمكن إنشاؤه من بنية تحتية مواتية ، ونظام مالي مناسب ، مع نظم اتصالات ومواصلات طبقا للأساليب التكنولوجية الحديثة...إلى غير ذلك . وتتكامل مع السياسة الاقتصادية الرشيدة تلك السياسات المتعلقة بالقطاع المالي التي تجعله أداة للحفاظ على الاستقرار المالي وتزيد من صلابة النظام الاقتصادي أمام الصدمات الخارجية المحتملة .

ثانيا : السياسات المتعلقة بالتنمية المستدامة

يتطلب تحقيق هدف التنمية المستدامة تكامل السياسات الاقتصادية مع السياسات والبرامج المتعلقة بالبيئة وكيفية الحفاظ عليها . وتهتم الأخيرة بوضع وتفعيل الحوافز المناسبة لتشجيع القطاع الخاص

¹⁹ معدل النمو الحقيقي هو معدل النمو الاسمي بعد استبعاد اثر التضخم. ولذا فان خفض معدلات التضخم إلي المستويات المتعارف عليها يعتبر مطلبا حيويا لإحداث نمو اقتصاديا حقيقيا .

للعمل من خلال إطار تنظيمي وتشريعي مناسب يهدف إلى خلق المؤسسات القادرة على إحداث التنمية واستخدامها وبصفة خاصة في مجال إدارة واستغلال الموارد الطبيعية بشكل متوازن .

ثالثاً: السياسات المتعلقة بالتنمية الاجتماعية وبقواعد إدارة القطاع العام^{٢٠}

وتهدف هذه المجموعة من السياسات إذا ما احسن اتباعها على تحقيق التقدم المنشود نحو بلوغ أهداف التنمية الدولية للألفية الثالثة المتعلقة بالتعليم والخدمات الصحية ورعاية الأسرة والطفل إلى غير ذلك .

السياسات المتبعة في الدول المتقدمة

إن الإنجاز الذي تصبو إليه استراتيجية التنمية الدولية في الألفية الثالثة لا يعتمد فقط على تنفيذ برامج الإصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي في الدول النامية ، إنما يعتمد بصفة أساسية أيضاً على السياسات التي يمكن للدول المتقدمة اتباعها في إطار شعار "الشراكة الدولية في التنمية" وما يمكن أن تقدمه من دعم ومعونات فنية ومالية للدول النامية لمساعدتها في تحقيق الأهداف . فضلاً عن اتخاذها لإجراءات تيسير التبادل التجاري وتسهيل نفاذ منتجات الدول النامية للأسواق العالمية .

وكلما زاد اندماج اقتصاديات الدول النامية في الاقتصاد الدولي كلما زاد تأثير جهود التنمية في هذه الدول بالمؤثرات الخارجية وبصفة خاصة المؤثرات ذات الطبيعة الاقتصادية التي تأخذ مساراتها من خلال أنشطة التجارة الخارجية والتدفقات الرأسمالية للاستثمار . وتشير التقديرات إلى أن النمو الاقتصادي للدول النامية تقل معدلاته إذا ما عانى الاقتصاد الدولي من المشاكل . فانخفاض قدره واحد في المائة في معدلات نمو الناتج الإجمالي لدول مجموعة السبعة (G7) يؤدي إلى انخفاض قدرة ٤, ٠ في المائة في معدل نمو الدول النامية^{٢١} . ولهذا فإن السياسات التي تتبعها الدول المتقدمة والتي تدعم النمو المستقر لاقتصاديات الدول النامية تشارك مشاركة فعالة فيما تحزره الدول النامية من تقدم في تحقيق أهداف التنمية بها .

وتلعب التجارة الدولية دوراً هاماً في ما يمكن أن تحزره اقتصاديات الدول النامية من نمو . فزيادة النفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة يعتبر عنصراً حيوياً في هذا الشأن حيث يمكن للدول النامية تسويق منتجاتها والحصول على عائد مجز . ولاشك أن ما تفرضه الدول المتقدمة من قيود وما تضعه من حواجز تحد من النفاذ إلى أسواقها من شأنه أن يحرم تلك الدول النامية من جنى ثمار ما تم تطبيقه من برامج لتحرير تجارتها الدولية في إطار منظمة التجارة العالمية . ويتجلى ذلك في ما تعانيه المنتجات الزراعية والنسجية والملابس من قيود وكلها قطاعات كثيفة العمالة وتحظى فيها الدول النامية بميزات نسبية وتنافسية .

فمثلاً يعوق الدعم الزراعي^{٢٢} الذي تتحمله الدول المتقدمة من النمو في قطاعات الزراعة في الدول النامية والتي تمثل نشاطاً رئيسياً في تلك الدول . وبالمثل تعوق القيود الموضوعية على صادرات

²⁰ تقتصر هذه الدراسة على الإشارة إلى هذه السياسات دون مناقشة تفصيلاتها.

²¹ IMF, World Economic Outlook "How Do Fluctuations in the G7 Countries Affect Developing Countries", October 2001, page 79

²² يزيد هذا الدعم قليلاً عن ٣٠٠ بليون دولار سنوياً ، وهو مبلغ يعادل تقريباً نحو ٦ أضعاف إجمالي المعونات الرسمية المقررة للدول الفقيرة

المنتجات النسيجية للدول النامية من الاستفادة من تجارتها الخارجية ويكلفها ما يقرب من ٢٧ بليون فرصه عمل كما يحرمها من تنويع اقتصادياتها وإحراز معدلات نمو معقولة .

وبالإضافة إلى ما سبق ، يصعب على الدول النامية بصفة عامه والفقيرة بصفة خاصة تحقيق أهداف التنمية في الألفية الجديدة إلا بتوفير الدعم الفني والمالي الممكن الذي توفره لها الدول المتقدمة. وتقدر المعونات الإضافية المطلوبة بنحو ٥٠ بليون دولار (أي نحو مضاعفة حجم المعونات الرسمية الحالية) شريطة أن يتم استخدامها بكفاءة عالية . وهذا بدوره يعتمد على مجموعة السياسات التي تتبعها الدول النامية ذاتها وتشمل ذلك السياسة الاقتصادية الكلية ، والإصلاح الهيكلي والمؤسسي ، وتطبيق معايير الحكم الجيد . ولا تفيد تلك السياسات في زيادة كفاءة المعونات الرسمية الدولية فحسب ، بل تؤدي إلى تحقيق أهداف الاستقرار والتوازن الإقتصادي وعلاج أية آثار سلبية لتلك المعونات.

أما في مجال الديون الخارجية وأعبائها ، فلاشك أن للدول المتقدمة دورا رئيسيا ومحوريا في زيادة قدرات الدول النامية على تحقيق أهداف استراتيجية التنمية . فتخفيض عبئ الديون يمكن الدول النامية من تخصيص قدرا اكبرا من الموارد لتنفيذ برامج التنمية فيها ، واستمرارية جهود التنمية المستدامة وبرامج الحفاظ على البيئة .

والدول المتقدمة مطالبه باتخاذ الإجراءات وتفعيل السياسات اللازمة لتطوير النظام المالي الدولي وذلك من خلال وسائل الحد من آثار الأزمات المالية ومنعها قبل حدوثها ، وكذلك العمل على عدم انتشارها عبر الحدود . ويعتبر ذلك من المتطلبات الرئيسية لإحداث الاستقرار المالي على مستوى العالم كله ومن ثم تعظيم الفائدة والعائد لكل من الدول النامية والمتقدمة على السواء.

أهداف السياسة الاقتصادية ومدي تكاملها مع أغراض التنمية في دول منطقة الإسكوا

العلاقات الاقتصادية المتشابكة إقليميا ودوليا

هناك علاقة وثيقة بين الاقتصاد العالمي والاقتصاديات الوطنية . ففي عصر العولمة يتزايد الارتباط والاعتماد المتبادل بين الدول ، ومن ثم ، يزداد ذلك الارتباط بزيادة اندماج الاقتصاديات المختلفة وخاصة الناشئة منها مع الإقتصاد العالمي من خلال قنوات التجارة ومن إنتقال رؤوس الأموال الباحثة عن الفرص الاستثمارية .

ويرتبط الوضع الاقتصادي بدول الإسكوا ، شأنها شأن التكتلات الإقليمية الأخرى ، بالوضع الاقتصادي العالمي حيث تعتمد معظم دول المنطقة اعتمادا كبيرا علي تصدير إنتاجها من النفط أساسا ، ومن السلع الأخرى بدرجة أقل . كما تعتمد في ذات الوقت وبدرجة أكبر علي استيراد معظم إن لم يكن كل احتياجاتها الرئيسية من الغذاء والسلع الرأسمالية الوسيطة والسلع تامة الصنع من العالم الخارجي .

وبالإضافة إلى النشاط التجاري ، تعتمد دول المنطقة في جانب كبير منها علي رؤوس الأموال الأجنبية والاستثمارات المباشرة وغير المباشرة ، فضلا عن الاقتراض ، لتحقيق معدلات النمو بها ولتحقيق التنمية البشرية لمواطنيها . فهي دول مدينة وتتن من وطأة ديونها الخارجية . ومن ناحية

أخرى، تعتمد الدول ذات الدخل العالية (فوائض النفط) في المنطقة علي الأسواق الخارجية لاستثمار تلك الأموال . فالعلاقة عضوية شديدة الارتباط ومن ثم شديدة الحساسية . لذا يتلاحظ أن كل دولة تقوم برسم السياسات الإقتصادية لها طبقا لطبيعة علاقاتها الخارجية وطبقا لاحتياجات التنمية فيها .

ويتطلب التعرف علي طبيعة تلك العلاقات ، وما يترتب عليها في المستقبل من تحديات بالنسبة إلى متطلبات التنمية ، دراسة عناصرها وتحديد الاستراتيجيات والسياسات الواجب رسمها واتباعها أخذا في الاعتبار عوامل العولمة وتلاشي الحدود السارية حاليا .

التطورات الإقتصادية وآفاق النمو في الإقتصاد الدولي

شهد العالم تحسنا كبيرا في الأوضاع الإقتصادية والمالية العالمية خلال الفترة ١٩٩٩ - ٢٠٠٤ حيث زاد معدل النمو من ٣,٧ في المائة عام ١٩٩٩ إلى 5.1 في المائة عام ٢٠٠٤.^{٢٣} وقد حدث ذلك في أعقاب أزمات مالية اجتاحت العديد من الدول خلال نهاية التسعينات ، وكذلك في ظل أسعار متدنية للسلع المصنعة والمواد الأولية غير النفطية، لا تزال تعاني منها الدول التي تعتمد على تصدير تلك السلع . وعلى الرغم من أن آثار تلك الأزمات لا تزال محسوسة في بعض الدول، إلا أن الإقتصاديات التي عانت من هذه الأزمات المالية بالدرجة الأولى قد بدأت في الخروج منها.

و ينعكس تحسن الأداء الإقتصادي العالمي بصورة واضحة في استمرار توسع الإقتصاد الأمريكي وأدائه بمستوى لم يسبق له مثيل خلال العقدين الماضيين، وتحسن الأوضاع بالنسبة لمجموعة الدول المتقدمة . كما ينعكس في الانتعاش الآسيوي ، وبالذات في جنوب شرق آسيا والصين واليابان ، الذي بدأ يكتسب المزيد من القوة . ومن ناحية أخرى، فقد سجلت مجموعتي الدول النامية والدول ذات الإقتصاديات الناشئة تحسنا هي الأخرى. ولقد كان لاستمرار انتهاج سياسات مالية ونقدية محفزة بصورة كبيرة للنشاط الإقتصادي الأثر الكبير في زيادة معدلات النمو . فمثلا وفر العجز في الولايات المتحدة الأمريكية حافزا قويا لزيادة الطلب الداخلي في معظم دول العالم ، كما تمكنت أيضا إقتصاديات آسيوية نامية وخاصة الصين من زيادة تجارتها الدولية وبأحجام كبيرة.^{٢٤}

وشمل تحسن الأوضاع الإقتصادية العالمية بعض التحسن أيضا في تجارة السلع والخدمات وأسعار السلع والمواد الأولية . فقد نمت صادرات وواردات الدول الصناعية في الوقت الذي كان أداء نظيراتها في الدول النامية متواضعا . وبالنسبة للأسعار، فقد تحسنت بالنسبة للمواد الأولية وبالذات النفط بصورة ملحوظة في الوقت الذي تحسنت فيه أسعار السلع غير الوقود بدرجة بسيطة . ومن الملاحظ أن استمرار نمو الطلب بقوة في الولايات المتحدة والانتعاش الآسيوي والأوروبي قد لعبا دورا هاما وفاعلا في تنشيط التجارة الدولية وفي التكيف والتعامل مع الأزمة المالية الآسيوية . ولقد أدى وجود نظام تجاري متعدد الأطراف يتميز بالشفافية والفاعلية إلى مساعدة مجموعة الدول الآسيوية في التصدي للضغوط الحمائية والتركيز على التجارة لتجاوز تداعيات الأزمات المالية التي اجتاحت بعض دول المنطقة في السنوات القليلة الماضية. الأمر الذي حد من انتشار الأزمات إلى عدد كبير من الدول الأخرى وساعد على الإسراع في الخروج منها.

²³ IMF, World Economic Outlook, April 2005, Table 1, p.p. 201

²⁴ UNCTAD, Report on Trade and Development, 2004. p.p. 3-4

جدول رقم: ١ - النمو في الناتج الإجمالي المحلي الحقيقي في دول العالم خلال العقدين الماضيين

(التغير السنوي %)				
٢٠٠٤	١٩٩٩	متوسط السنوات العشر ١٩٩٧-٢٠٠٦	متوسط السنوات العشر ١٩٩٦-١٩٩٧	
5.1	3.7	3.9	3.3	العالم
4.4	4.4	3.4	2.9	الولايات المتحدة الأمريكية
2.0	2.8	2.0	-	منطقة أوروبا
2.6	-	0.9	3.2	اليابان
3.8	4.7	3.3	3.8	الدول المتقدمة الأخرى
7.2	4.0	5.3	3.9	الدول النامية والأسواق الناشئة

Source: IMF, World Economic Outlook, April 2005, Table 1, p. 201

أن التحسن الملحوظ في أداء الاقتصاد العالمي كما تعكسه مؤشرات نمو الدخل العالمي الحقيقي والتجارة الخارجية قد أدى بدوره إلى التفاؤل في المستقبل بدرجة تقارب أعلى مستوياته خلال التسعينات . وعلى الرغم من وجود مؤشرات قوية حول استمرار الأداء الجيد للاقتصاد العالمي، إلا أن التحسن المتوقع لا يزال رهناً بالمزيد من الإصلاحات المالية والنقدية العميقة لمواجهة تحديات التنمية ومستويات الفقر العالية التي لا تزال تنتشر في عدد من مناطق العالم . كما لا يزال رهناً بما قد تحققه منظمة التجارة العالمية من تقدم بإطلاق جولة شاملة جديدة من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف والتغلب على صعاب المفاوضات وخاصة فيما يتعلق بالزراعة والخدمات . ولابد للسياسات المالية والنقدية واستراتيجيات التنمية من أن تحافظ على الآثار التي ترتبت عن الزيادات الحادثة في النمو الاقتصادي العالمي مع الأمل في أن ينتهي تصاعد الضغوط على الدولار ونمو الطلب الداخلي في البلدان الصناعية الكبرى وخاصة الأوروبية^{٢٥} .

أسعار الفائدة والتضخم

استمر الاتجاه خلال السنوات الأولى للألفية الثالثة لانخفاض أسعار الفائدة الرسمية نتيجة للسياسات الاقتصادية في الدول الصناعية الكبرى وذلك في إطار جهودها لإنعاش الاقتصاد العالمي . وبالنسبة للتضخم، فقد استمرت معدلاته في الانخفاض في مجموعة الدول المتقدمة ومجموعة الدول النامية على السواء لتسجل مستويات تقل كثيراً عن متوسطها خلال عقد التسعينات . وقد تعزى هذه التغيرات في معدلات التضخم في المجموعات المختلفة من الدول إلى الانخفاض في أسعار السلع.

²⁵ يسود القلق في بعض الأوساط حالياً نتيجة الشكوك في أن يستمر نمو الاقتصاد الأمريكي وما له من آثار إيجابية بنفس المستوى الذي كان عليه في الأعوام القادمة . هذا فضلاً عن توقع استمرار الأداء المنخفض للاقتصاد الأوروبي .

جدول رقم ٢: - معدلات التضخم (أسعار المستهلكين) في دول العالم
(%)

٢٠٠٤	١٩٩٩	متوسط الفترة ٢٠٠٦-١٩٩٧	متوسط الفترة ١٩٩٦-١٩٨٧	
2.0	1.4	1.8	3.5	الدول المتقدمة
2.7	2.2	2.4	3.7	الولايات المتحدة
2.2	1.1	1.8	-	منطقة أوروبا
-	-0.3	-0.1	1.3	اليابان
1.8	1.2	1.9	4.5	الدول المتقدمة الأخرى
5.7	10.2	7.4	56.6	الدول النامية والأسواق الناشئة

Source: IMF, World Economic Outlook, April 2005, Table 7, p. 212

التجارة الدولية

شهد العالم نشاطا ملحوظا في التجارة العالمية من السلع والخدمات خلال الفترة من ١٩٩٩ - ٢٠٠٤ وبصفة خاصة تحسن أداء أمريكا الشمالية واليابان والاقتصاديات الآسيوية الصناعية الجديدة وكذا أداء دول المجموعة الأوروبية والدول النامية استيرادا وتصديرا .

جدول رقم ٣: - حجم التجارة الدولية خلال الفترة ١٩٩٩ - ٢٠٠٤
(التغير السنوي %)

2004	1999	
9.4	5.8	التجارة في السلع والخدمات حجم الصادرات والواردات
8.1	5.6	حجم الصادرات الدول المتقدمة
13.8	4.3	الدول الأخرى النامية والأسواق الناشئة
8.5	8.1	حجم الواردات الدول المتقدمة
15.5	0.3	الدول الأخرى النامية والأسواق الناشئة

Source: IMF, World Economic Outlook, April 2005, Table 20, p. 229

ولقد لعب الطلب في الولايات المتحدة ومعظم الدول المتقدمة دوراً هاماً في تحريك التجارة العالمية، حيث ارتفع معدل نمو وارداتها بنسب كبيرة ولسنوات متتالية . ولقد سجلت جميع الدول الصناعية الكبرى زيادة في معدل نمو صادراتها كما سجلت جميع هذه الدول الصناعية الكبرى زيادة في معدل نمو وارداتها .

الدين العام الخارجي

ارتفع إجمالي الدين الخارجي للدول النامية والأسواق الناشئة الأخرى في عام ٢٠٠٣ بنسبة 4.6 في المائة ، أي نحو ضعف مستواه في عام ٢٠٠٢ . إلا أنه من الملاحظ أن نسبة مدفوعات خدمة الدين إلي الصادرات من السلع والخدمات قد تراجعت من 19.7 في المائة إلى 18.1 في المائة خلال العامين^{٢٦} . ولقد أدت الأزمات المالية والأسعار المنخفضة للسلع والمواد الأولية إلى آثار سلبية تمثلت في إحداث ركود في معظم الأسواق وانخفاض في معدلات النمو . وانتهت هذه الأزمات بعد أن فاق أداء غالبية الدول خلال السنوات القليلة الماضية كل التوقعات . ولاستمرار انخفاض معدل التضخم واستقراره في الدول النامية دلالة جوهرية وهامة خاصة بعد وصوله إلى مستويات فاقت حدود ٢٠ في المائة في المتوسط خلال العقدتين السابقتين بالنسبة للغالبية من هذه الدول . كما حققت التجارة الخارجية ارتفاعاً في معدلات نموها بالنسبة للعالم والدول المتقدمة والنامية لتعود لمستوياتها العالية خلال منتصف التسعينات . وتعزى هذه النتائج في الدول النامية على وجه الخصوص إلى استقرار أسواق المال وانتعاش أسعار السلع والمواد الأولية من جهة وإلى السياسات الاقتصادية الرشيدة التي اتبعتها عدد من الدول خلال السنوات الأخيرة من جهة أخرى .

تشابك العلاقات وآثارها المستقبلية

تؤكد بيانات الوضع الاقتصادي الدولي الحالي أن العلاقات الاقتصادية الدولية متشابكة بقوة وفاعلية وتؤثر الدول بما يحدث في العالم بشكل كبير. وتعتبر مؤشرات الأداء في عام ٢٠٠٤ دليلاً قوياً في هذا الشأن . فالدول النامية شهدت معدلات نمو اقتصادي عالية عام ٢٠٠٤ (٦,٦ في المائة) ، وبهذا تسجل أعلى معدل نمو لها على الإطلاق منذ أكثر من عشر سنوات. ويعزى ذلك إلى أدائها الاقتصادي الجيد ، وتحسن الظروف الدولية كالنمو السريع الذي شهدته الولايات المتحدة الأمريكية والصين والتحسن في المعدلات في أمريكا اللاتينية واليابان والانتعاش الطفيف في معدلات نمو كتلة الاتحاد الأوروبي وكلها عوامل أسفرت عن هذا الزخم في معدلات الدول النامية . ولقد شهد العالم النامي ازدياداً صافياً لتدفقات رؤوس الأموال الخاصة — بما في ذلك القروض والاكتتابات في أسهم الشركات — تقدر بنحو ٥١ بليون دولار ليصل إلى ٣٠١,٣ بليون دولار في عام ٢٠٠٤ . كما بلغ إجمالي صافي الاستثمار الأجنبي المباشر من تلك التدفقات ١٦٥,٥ بليون دولار بزيادة بلغت ١٣,٧ بليون دولار في عام ٢٠٠٤ . ولقد حققت أرصدة الحسابات الجارية في البلدان النامية فائضاً إجمالياً

²⁶ ارتفعت مدفوعات خدمه الدين إلى ٣٤٧ مليار دولار في عام ١٩٩٩ ، وهي بذلك قد تضاعفت تقريباً بالمقارنة مع مستواها في عام ١٩٩٢ . تقرير صندوق النقد العربي " التقرير العربي الموحد ٢٠٠٤ . ص (و ، ز)

مقداره ١٢٤ بليون دولار في ذات العام ، فضلا عن ازدياد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ما يقدر بحوالي ٤٠ بليون دولار في عام ٢٠٠٤ مقابل ١٦ بليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٢.²⁷

وبالرغم من هذه الإنجازات ، من المتوقع أن تواجه الدول النامية بعض المصاعب في المستقبل بسبب المخاطر الناشئة عن الاختلالات الدولية المتزايدة لاسيما عجز الحساب الجاري في الولايات المتحدة (يقدر بنحو ٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) والارتفاع المستمر في أسعار الفائدة . ومن المحتمل أن يشهد معدل نمو الاقتصاد العالمي تباطؤاً طفيفاً عن المستويات العالية جداً التي حققها خلال العام أو العامين الماضيين. لذا فإن معدل النمو الاقتصادي لن يستمر بنفس القدر في المستقبل.²⁸

التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤

النمو الاقتصادي

أتساقاً مع الارتباط باتجاهات التنمية العالمية وتأثراً بها ، تمكنت دول منطقة الإسكوا من تحقيق معدلات نمو اقتصادي متزايد خلال السنوات الخمس الماضية ١٩٩٩-٢٠٠٤ حيث بلغ معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي لجميع دول المنطقة نحو 3.12 في المائة في عام ١٩٩٩ زاد الي 6.3 في المائة عام ٢٠٠٤.^{٢٩}

جدول رقم: ٤ - النمو في الدخل الحقيقي للدول الاعضاء في الاسكوا للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥ (باسعار ٢٠٠٠ - بالمليون دولار)

الدولة	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	معدل النمو % ٢٠٠٢	معدل النمو % ٢٠٠٣	معدل النمو % ٢٠٠٤	معدل النمو % ٢٠٠٥
البحرين	8340	8772	9367	9835	10524	5.2	6.8	5.0	7.0
الكويت	37048	36943	39160	40334	42553	0.4	6.0	3.0	5.5
عمان	21333	21826	22232	23032	24069	2.3	1.9	3.6	4.5
قطر	18561	19923	20908	22162	23270	7.3	4.9	6.0	5.0
السعودية	189726	189973	203613	214404	225124	0.1	7.2	5.3	5.0

²⁷ البنك الدولي ، " تقرير تمويل التنمية الدولية ٢٠٠٥

²⁸ يتوقع البنك الدولي في تقرير التمويل الإنمائي العالمي ٢٠٠٥ انخفاض معدل النمو الاقتصادي العالمي إلى ٣,١ في المائة في عام ٢٠٠٥ نتيجة للزيادات في أسعار الفائدة الأمريكية، والتضييق المالي، وتأثيرات الارتفاع في سعر الصرف الفعلي الحقيقي اليورو بنسبة ٢٥ في المائة. ويوجه البنك عناية الدول إلى محاذير المستقبل فيقول: "الاختلالات المالية العالمية الحالية تثير مخاطر من شأنها تعريض مكاسب البلدان النامية للخطر . وعلى البلدان النامية أن تستعد للتعامل مع التغيرات التي قد يطرأ بعضها على نحو مفاجئ و من الضروري أن تكون على استعداد لاتخاذ ما يلزم . أن الأزمات المالية غالباً ما تفاجئ واضعي السياسات... فأسواق المال وواضعو السياسات يميلون إلى عدم إدراك الكثير من علامات الإنذار مما يؤدي إلى زيادة حجم عملية التكيف اللازمة عند حدوثها. و ينبغي على البلدان النامية تفادي الإفراط في تراكم الديون حتى إذا كانت هذه الديون ديوناً من مصادر محلية. أن أعباء الديون الخارجية قد ارتفعت في أكثر من نصف الأسواق الناشئة . وينبغي على المجتمع الدولي بآثره بصفة عامة التعاون للعمل على تخفيض هذه الاختلالات وعلى الولايات المتحدة أن تشرع في اتخاذ تدابير أكثر قوة من التدابير التي تتخذها في الوقت الحالي، وذلك من أجل ضبط أوضاع المالية العامة. كذلك يحتاج الاتحاد الأوروبي إلى اتخاذ خطوات أكثر قوة لحفز النمو الاقتصادي. كما ينبغي على البلدان الآسيوية على وجه الخصوص أن تنظر إلى أنظمة أسعار الصرف لديها والزيادة السريعة للغاية في تراكم احتياطياتها من النقد الأجنبي التي نلاحظها الآن، ومن ثم تعيد تقييمهما".

²⁹ باستثناء العراق

الامارات	72666	74061	79245	82415	87360	1.9	7.0	4.0	6.0
مجلس التعاون الخليجي	347710	351498	374524	392183	412900	1.1	6.6	4.7	5.3
مصر	101358	104500	108785	114768	121654	3.1	4.1	5.5	6.0
الاردن	8862	9289	9591	10119	10624	4.8	3.3	5.5	5.0
لبنان	16782	17121	17634	18516	18886	2.0	3.0	5.0	2.0
سوريا	20295	21156	21714	22300	23081	4.2	2.6	2.7	3.5
اليمن	9967	10326	10729	11083	11437	3.6	3.9	3.3	3.2
دول الاقتصاد المتنوع	157	162391	168453	176785	185683	3.3	3.7	4.9	5.0
*مجموع الاسكوا	530709	537680	562697	598073	630257	1.3	4.7	6.3	5.4

- بيانات عام ٢٠٠٥ تقديرية

* تتضمن بيانات العراق وفلسطين

Source: ESCWA, "Survey of Economic and Social Developments in the ESCWA Region", 2003-2004, p. 6

وإختلفت بالطبع معدلات النمو الحقيقي بين اقتصاديات الدول باختلاف الهيكل الانتاجي لكل منها . ويبين الجدول ما تم انجازه في كل من دول المنطقة .

وتعزي زيادة النمو إلي حد كبير إلي ارتفاع أسعار النفط وإيراداته اعتباراً من بداية عام ١٩٩٩^{٣٠}. فلتطورات التي تشهدها أسواق النفط العالمية تأثير كبير في اقتصادات المنطقة. فتضم الإسكوا بين أعضائها ١٠ دول مصدرة للنفط ومن ثم فإن ارتفاع أسعار النفط وإيراداته أدت إلي تحسن الأوضاع التجارية والمالية في كثير منها ولا سيما الدول المنتجة للنفط^{٣١}. ولكن إلي جانب ذلك ، كان من أهم العوامل التي أثرت في النمو الاقتصادي في دول المنطقة الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية و السياسات المالية والنقدية المتبعة ، وتنويع الاقتصاد وإصلاحه . يضاف إلي ذلك مجموعة أخرى من العوامل يعزي إليها ما حققتة الدول ذات الاقتصاديات الأكثر تنوعاً الأعضاء بالإسكوا^{٣٢} من نمو ويأتي في مقدمتها العوائد الناتجة عن تحويلات مواطنيها العاملين في دول الخليج الذين زادت مدخراتهم بزيادة الدخول في الدول التي يعملون فيها ، وغلي النشاط التجاري الخارجي .

³⁰ قفزت أسعار النفط وإيراداته قفزة هائلة بعد المستويات المنخفضة التي وصلت إليها في عام ١٩٩٨. وبلغ السعر السنوي لسلة النفط الخام من منظمة البلدان المصدرة للنفط (إلا وبك) ١٧ر٤٧ دولاراً في المتوسط عام ١٩٩٩، أي بزيادة قدرها ٥ دولارات للبرميل الواحد عن العام السابق، وهي زيادة تربو على ٤٠ في المائة. وتبين التقديرات أن إيرادات النفط التي حققتها المنطقة بلغت، في مجموعها، ٩٣ر٩٤ مليار دولار في عام ١٩٩٩، أي بزيادة نسبتها ٣٥ر٨ في المائة عما حققتة في عام ١٩٩٨، وهو ٦٩ر١٥ مليار دولار.

³¹ يسهم النفط في هذه المجموعة من الدول بأكثر من ٣٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وبنحو ٧٥ في المائة من إيرادات الحكومة، و٨٥ في المائة من قيمة الصادرات.

³² استخدم هذا المصطلح في التقارير التي تصدرها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) للتعبير عن الدول الأعضاء بها غير التابعة لمجلس التعاون الخليجي ، ومعظمها دول منتجة ولو قليلا للبتروال.

ويعزى النجاح أيضاً في هذا الشأن إلى كبح جماح معدلات التضخم بفضل السياسات النقدية والمالية السليمة التي اتبعتها دول المنطقة في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي فيها . واستطاعت معظم الدول أن تبقى تحت السيطرة عند معدلات معقولة بلغت مثلاً عام ١٩٩٩ إلى 2.3 في المائة . وانخفض أيضاً عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي ٣ في المائة أو أقل.

كما أن الأداء الجيد للأسواق المالية في منطقة الإسكوا خلال الفترة كان له آثاراً إيجابية أيضاً من حيث تفعيل أدوات وآليات تعبئة المدخرات وتوفير التمويل للشركات وللنشاط الانتاجي في الأجلين المتوسط والطويل بالتكامل في ذلك مع النظام المصرفي . ومن الملاحظ أن الأداء بين الأسواق كان متفاوتاً. فقد استفادت بعض الأسواق من ارتفاع أسعار النفط وعودة الثقة إلى المستثمرين، بينما تخلفت أسواق أخرى بسبب الارتفاع النسبي لأسعار الفائدة، والبطء في عمليات الإصلاح الاقتصادي والخصخصة. لكن رأس المال السوقي في الأسواق المالية للمنطقة زاد بنسبة ١٠٠ في المائة تقريباً ، مرتفعاً من حوالي ١٢٨ مليار دولار في عام ١٩٩٨ إلى ٢٥٥ ملياراً في عام ٢٠٠٣.^{٣٣}

ولقد شهدت التجارة الخارجية في دول المنطقة نشاطاً ملحوظاً وتحسن أدائها تحسناً هائلاً خلال فترة الأربع سنوات من عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠٠٤ . ففي عام ٢٠٠٤ بلغت القيمة الإجمالية لصادرات المنطقة السلعية إلى ٢٩٧ مليار دولار وبلغت قيمة الواردات ١٩٤ مليار دولار . كانت مساهمة دول الإسكوا ذات الاقتصاديات الأكثر تنوعاً حوالي ١٥ في المائة من إجمالي الصادرات وتلقت نحو ٧٠ في المائة من إجمالي الواردات . وتشير البيانات إلى الأداء التجاري الجيد لهذه المجموعة من دول الإسكوا ولا سيما الأردن ومصر ولبنان^{٣٤} .

وشهدت دول المنطقة زيادة في قيمة الصادرات حيث زادت بنسبة تزيد عن ٤٠ في المائة في المتوسط وتحسنت بالتالي أوضاع الحساب الجاري في كل دول المجموعة . وقد ترك ذلك أثراً إيجابياً على الحسابات الخارجية في البلدان ذات الاقتصاديات الأكثر تنوعاً بشكل ملحوظ . فالدول المصدرة للنفط ضمن هذه المجموعة (وهي سوريا ، ومصر ، واليمن)، حققت فائدة مباشرة بفضل ارتفاع هذه الأسعار، كما حققت المجموعة بمجملها فائدة غير مباشرة بفضل ازدياد صادراتها إلى بلدان الخليج، وبفضل تزايد تحويلات العاملين في الخارج .

سياسات التنمية

ازدادت فعالية السياسات الاقتصادية في جانبها المالي والنقدي في معظم دول الإسكوا في السنوات الأخيرة نتيجة التغييرات التي أدخلت على النظام المالي من قواعد وأنظمة جديدة ، والنجاح في تحرير هيكل أسعار الفائدة ، وتنويع الأدوات المالية المستخدمة في أسواق رأس المال التي أدت إلى جذب المزيد من المدخرات .

وتحسنت آليات الرقابة النقدية تحسناً ملحوظاً حيث تم اللجوء في سياق التحرير المالي إلى وسائل الرقابة النقدية غير المباشرة لتحل محل القيود المفروضة على حجم القروض ، وتعديل آليات إعادة الخصم وجعلها أكثر تجاوباً مع ظروف السوق . واعتمدت البنوك المركزية على عمليات السوق

^{٣٣} الإسكوا ، " استجابة للعولمة: ربط أسواق الأوراق المالية من أجل تحقيق التكامل الإقليمي في منطقة الإسكوا" ، ٢٠٠٤ ، ص

^{٣٤} ESCWA, "Survey of Economic and Social Developments in the ESCWA Region", 2005, Overview, p.p3-6.

المفتوح في بيع وشراء أذون وسندات الخزانة ، وكلها أدوات جيدة في مجال إدارة السيولة . كما استقرت أسعار الفائدة نسبياً خلال الفترة بعد ارتفاع السيولة نتيجة العائدات النفطية ، بينما استمرت جهود تعبئة المدخرات المحلية مع دعم دور البنوك المركزية في مراقبة عمليات الأسواق النقدية . وشجعت دول مثل الأردن وعمان ومصر القطاعات المصرفية على تنويع برامج الادخار التنافسية . وشمل ذلك العديد من التطوير في سياسات الائتمان المصرفي وأنظمة النظام المصرفي بصفة عامة .

ومن الجدير بالذكر ظهور اتجاهات جديدة في السياسات المالية مثل إجراء عدد من التعديلات في أولويات الإنفاق العام، بهدف إدارة العجز بشكل احسن ومن ثم تنويع الإيرادات . وبذلت جهود كبيرة في الدول الأعضاء ذات الاقتصاديات الأكثر تنوعاً ، لوضع ميزانيات انكماشية تزداد فيها النفقات بمعدل أقل من معدل التضخم، مما يؤدي إلى تخفيض النفقات بالقيمة الحقيقية ، مع اللجوء بصورة متزايدة إلى أدوات تعبئة الموارد المحلية ، وتحسين النظم الضريبية ، فضلاً عن زيادة استخدام الأدوات المالية مثل سندات وأذون الخزانة . وعموماً ، فلقد سعت معظم الدول الأعضاء في الإسكوا إلى تخفيض عجز الميزانية من خلال زيادة الإيرادات وخفض النفقات . ولعبت برامج تشجيع القطاع الخاص و الخصخصة دوراً حيوياً في هذا المجال . كما أثمرت جهود إدارة الدين الخارجي عن تخفيف أعباء الدين وعن عدم تفاقم مشاكله³⁵.

تمويل التنمية في منطقة الإسكوا

لا تعاني الدول المنتجة للنفط في منطقة الإسكوا في حقيقة الأمر من مشكلة ندرة الموارد المالية اللازمة لتمويل التنمية . فهي دول غنية ذات دخول عالية تساعد على التراكم الرأسمالي ، الذي إذا أحسن استخدامه ، فمن الممكن توفير التمويل اللازم لمجابهة متطلبات التنمية دون أعباء تذكر . فهذه الدول تعتبر، طبقاً لذلك ، دول مصدرة لرؤوس الأموال ، إلا أنه لاختلال الهياكل الإنتاجية بها من جهة ، ولظروف الإنفاق الأمني من جهة أخرى ، تشهد المنطقة معدلات عالية من البطالة³⁶ ، وتدني معدلات الاستثمار ومن ثم تدني معدلات النمو الاقتصادي بالمقارنة بالمعدلات العالمية . وعلى سبيل المثال ، فعلى الرغم من أن الدول النفطية شهدت في الأعوام الخمس الماضية طفرة نفطية هائلة ومن ثم دخول عالية قياسية³⁷ ، إلا أن الزيادة في الدخل لم يقابلها آثار إيجابية كبيرة أو موازية في مجال التنمية لأن هيكل الاقتصاد الكلي في غالبية دولها لا يزال دون الحد الأمثل ويفتقر إلى التنوع الواجب³⁸ ، كما أن مستويات التكامل الاقتصادي في المنطقة منخفضة للغاية . وهذا يفسر أداء اقتصاديات منطقة الإسكوا الذي لا يزال منذ الثمانينات عاجزاً عن تحقيق متطلبات أهداف التنمية البشرية المرجوة³⁹.

أما الدول الأخرى غير النفطية في منطقة الإسكوا فهي على العكس تعاني من نقص الموارد ومن المشاكل الاقتصادية الحادة المتراكمة عبر العقود الطويلة الماضية . وتعتمد هذه الدول أساساً على

³⁵ World Bank, "Global Development Finance, Striving for Stability in Development Finance", 2003, p. 13

³⁶ يقدر معدل البطالة حالياً بنحو ١٦ في المائة في المتوسط .

³⁷ حقق ارتفاع أسعار النفط دخلاً بلغ نحو ٢١٣ مليار دولار عام ٢٠٠٤ ، يمثل زيادة قدرها ٢٩ في المائة عن مستواه في عام ٢٠٠٣ . وبنهاية هذا المبلغ ٤٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لدول الإسكوا مجتمعة أو ٥٥ في المائة من مثيلة في دول مجلس التعاون الخليجي

³⁸ ESCWA, Survey of Social and Economic Developments in the ESCWA Region, 2003-2004.

³⁹ UNDP, The Millennium Development Goals in Arab Countries, December 2003.

مدخراتها المحلية الذاتية، وعلى القروض الخارجية في تمويل برامج التنمية. ونظرا لضعف هذه المصادر، فتعاني تلك الدول من فجوة تمويلية هائلة وتعجز عن الوفاء بالمتطلبات البشرية الأساسية. وفي أحسن الأحوال لا تمثل المدخرات المحلية فيها سوى ١٥ في المائة في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي لها. وهي نسبة ضئيلة للغاية بالمقارنة بدول نامية أخرى^{٤٠}. وفي نفس الوقت لم تتجح هذه الدول في سد الفجوة التمويلية عن طريق الاستثمارات الأجنبية إلا بقدر ضئيل. وليس من المتوقع أن تتمكن تلك الدول من تحقيق معدلات نمو عالية تزيد عن مستوياتها الحالية التي ظلت لسنوات طويلة تتراوح بين ٣-٦ في المائة علي أكثر تقدير في الوقت الذي تحتاج معدلات نمو لا تقل عن ٨ في المائة سنويا.

وعلى الرغم من الجهود المتواصلة التي بذلتها هذه الدول خلال السنوات العشر الماضية في إصلاح اقتصادياتها وفي تعبئة الموارد المحلية والدولية لهدف الاستثمار، إلا أن التحديات التي تواجهها أكبر كثيرا من إمكاناتها الحالية خاصة وأن المتغيرات الدولية المعاكسة تشكل في حد ذاتها درجة عالية من المخاطر. وتعتمد معظم دول هذه المجموعة على الموارد الخارجية في تمويل الإنفاق المحلي (تحويلات العاملين في الخارج، دخل السياحة، التصدير، الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة المتواضعة، ثم المعونات الأجنبية) وهي كلها مصدرا لمخاطر الصدمات الخارجية. كما وتعتمد معظم تلك الدول على استغلال موارد طبيعية غير متجددة تتمثل في المعادن (الأردن ومصر) و البترول والغاز الطبيعي (مصر)^{٤١} في تحقيق دخلها القومي، وإن كانت بنسبة ضئيلة.

السياسات المالية والنقدية في منطقة الإسكوا

كان للأحداث الدولية في عام ٢٠٠١ أثارا هامة على اقتصاديات منطقة الإسكوا حيث بدأت الاستثمارات العربية التي اعتادت البحث عن فرص استثمارية في الخارج إلي البحث عن وسائل لتجنب المخاطر الخارجية التي قد تتعرض لها، ومن ثم بدأت في اللجوء إلي الأسواق المحلية والوطنية للبحث عن هذه الفرص الاستثمارية. ولقد أدى ذلك إلى انتعاش الأسواق المالية العربية وانشطة العقار انتعاشا كبيرا. إلا أنه نظرا لمحدودية الفرص الاستثمارية التي تقدمها الشركات و لضيق رقعة هذه الأسواق فلقد حدث قدرتها الاستيعابية من الاستفادة من هذه الأموال لتحقيق معدلات تنمية عالية و مستدامة. وقد تعزى زيادة الطلب الكلي، ولو جزئيا، في دول مجلس التعاون الخليجي في السنوات الأولى للألفية الثالثة إلى ظاهرة رجوع الأموال إلى المنطقة، ومن ثم الزيادة في معدلات النمو الإقتصادي في تلك الدول^{٤٢}.

وفي ظل هذه الظروف المتوقع استمرارها لسنوات كثيرة قادمة، ليس أمام دول المنطقة من خيار سوى الإسراع بإجراءات التكامل الاقتصادي فيما بينها لتوسيع قدرة أسواقها المالية ومن ثم لزيادة قدرتها الاستيعابية لتلك الاستثمارات وحتى يمكن توظيف الأموال المتاحة في المنطقة على احسن وجه

⁴⁰ تبلغ هذه النسبة في بعض دول آسيا كماليزيا والصين وكوريا الجنوبية نحو ٤٥ في المائة، و ٤٢ في المائة، و ٣٤ في المائة علي التوالي. انظر البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم ٢٠٠٠-٢٠٠١

⁴¹ تمثل في المتوسط نحو ١١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن و نحو ٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال فترة التسعينات.

⁴² حققت دول مجلس التعاون الخليجي معدلات نم حقيقي زادت من 1,1 في المائة عام ٢٠٠٢ إلى 6,6، 4,7 في المائة علي التوالي في الأعوام ٢٠٠٣، ٢٠٠٤. ومن المتوقع تحقيق نسبة نمو حوالي 5,3 في المائة عام ٢٠٠٥. انظر الجدول رقم ٤

ممكن . وعلي هذه الدول الإسراع بالإصلاحات الهيكلية لاقتصادياتها والتي تساعد علي تنويع الإنتاج مع استكمال إصلاحات الأسواق المالية لدعم هذا التكامل ، ومنح مزايا لرؤوس الأموال الإقليمية ، والسماح بحرية التنقل وتوفير الأمن وأدوات الحد من المخاطر . وتتطلب تلك الأوضاع ضرورة اتباع سياسات مالية ونقدية متطورة لضمان حسن الإدارة الاقتصادية للموارد ، ولتعظيم الاستفادة من ما تحقق من طفرات في الدخول والإيرادات ولحين استكمال خطوات التكامل الإقليمي.

السياسة النقدية

تتسم السياسة النقدية في السنوات الماضية في منطقة الإسكوا بالقيود وبالتحفظ وتغلب عليها طبيعة انكماشية حيث تستهدف الحفاظ على استقرار أسعار الصرف وانخفاض معدلات التضخم بعد أن تعرضت إلى قدر من الضغوط التضخمية عقب الانخفاض في قيمة الدولار . وعلي الرغم من أن الإصلاح المالي في معظم دول المنطقة قد قطع شوطا كبيرا منذ مطلع التسعينات من القرن الماضي إلا أن كفاءة أسعار الصرف كأداة من أدوات الإصلاح المالي ما زالت دون المستوى المأمول كما لا تزال السياسات النقدية ضعيفة ولم تؤتي ثمارها المرجوة .

وكانت الضغوط التضخمية عموما معتدلة نسبيا في عام ٢٠٠٣^{٤٣} ، غير أن تأثيرها كان ملموسا في الاقتصاديات الأكثر تنوعا ، ولما كانت أسعار الصرف مرتبطة بالدولار ، فقد شهدت معظم البلدان أعضاء الإسكوا انخفاضا في قيمة عملاتها مقابل اليورو والين في هذا العام . وقامت بعض المصارف المركزية برفع أسعار الفائدة إلى معدلات مصطنعه في خطوه وقائية للتمسك بالعملة المحلية نظرا لظروف المنطقة السياسية الأمنية الحالية . وأدى انخفاض قيمة عملات المنطقة مقابل اليورو والين إلى زيادة تكلفة الواردات المقومة بهذه العملات . أما في مجموعة الاقتصاديات الأكثر تنوعا عوضت تحويلات العمالة المغتربة وعائدات النفط الإضافية في حالة البلدان المصدرة للنفط الارتفاع في تكاليف الواردات^{٤٤} .

أما الفائض في ميزان المدفوعات في معظم دول الإسكوا الذي تحقق نتيجة تطبيق نظم عمليات السوق المفتوح وارتفاع أسعار النفط والانخفاض العالمي في أسعار الفائدة ، فقد أسهم في زيادة الاحتياطات في البنوك المركزية في بعض بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى مبالغ تغطي ما قيمته ١٠ اشهر من الواردات . وقد حدث توسع نقدي بمعدل ٥ في المائة تقريبا في هذه الدول عام ٢٠٠٣ ومع زيادة الإنفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية ، كما زاد طلب القطاع الخاص على الائتمان لتنفيذ تلك المشاريع . وما زال التوسع المالي هو الأداة الرئيسية في السياسات النقدية إلا أنه في منطقة كمونكة الإسكوا التي نمت ببطء شديد في الماضي ، فإن ربط العملة الوطنية بعمله أجنبية واحدة يحد من فاعلية التوسع النقدي. وقد يؤدي الاعتماد على النفط إلى تعريض اقتصاديات مجلس التعاون الخليجي لتقلبات كبيرة يمكن الحد من أثارها بالتكامل الاقتصادي بين دول المنطقة . وقد تثمر المبادرات التي تهدف إلى إقامة كتلة إقليمية متماسكة إلى أن تصبح السياسة النقدية أداة أكثر فاعلية لتحقيق التنمية^{٤٥}.

^{٤٣} بصفة عامة ساعد انخفاض أسعار الفائدة العالمية وارتفاع أسعار النفط على الحد من أثر التضخم وخاصة في الدول الخليجية المنتجة للنفط.

^{٤٤} أنظر صندوق النقد العربي، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٤"، ص ١٨

^{٤٥} ESCWA, Survey of Economic and Social Developments in the ESCWA Region, 2004, p.p.76-78

أما فيما يتعلق بسعر الفائدة ، فلقد شهدت منطقة الإسكوا انخفاضاً ملحوظاً في متوسط هذا السعر خلال السنوات القليلة الماضية⁴⁶. وكان لذلك الأثر الإيجابي على انخفاض تكلفة الدين العام نسبياً. وقد استفاد القطاع الخاص من خفض تكاليف الاقتراض ومن التوسع السريع في الإقراض كما يسرت أسعار الفائدة المنخفضة التوسع في الائتمان أيضاً ، ووجهت مزيداً من السيولة لأسواق الأوراق المالية المحلية .

السياسات المالية

تعرضت الإيرادات في كثير من دول الإسكوا إلى زيادات هائلة نتيجة لارتفاع أسعار النفط في السنوات الأخيرة وخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي . كما استفادت الدول الأخرى غير النفطية الأعضاء في الإسكوا بصوره غير مباشرة من ذلك وإن كانت استفادة ضئيلة . وبزيادة الإيرادات زاد معدل الإنفاق وزادت معدلات السيولة في المنطقة ، كما انعكس ذلك على زيادة الاستثمارات الخليجية في الدول الأخرى بالمنطقة وعلى نمو السياحة ولاسيما في الأردن ولبنان ومصر⁴⁷ .

أما في الدول ذات الاقتصاديات الأكثر تنوعاً ، فلقد استمرت المعاناة من أوجه العجز في إيراداتها ومن ثم مضاعفة التحديات التي يتحتم مواجهتها . وتحتاج هذه الدول إلى اللجوء إلى مصادر الدخل الأخرى كالتجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي . وقد تستند استراتيجيات النمو فيها على هذه الخيارات في الأجل الطويل ، إلا أن الحاجة في الأجل القصير والمتوسط مازالت ملحة لتدبير موارد لتمويل هذا العجز ومن ثم يمكن تفهم استمرار لجوء هذه الدول إلى الدين الداخلي والدين الخارجي لهذا الغرض . وعلى هذه الدول سرعة تطوير وتحسين خدمات قطاع التمويل في هذه الدول بشقيه المصارف وسوق الأوراق المالية كأمر حتمي ينبغي أن يحظى بأولوية عالية من أولويات التنمية حتى يمكن جذب المدخرات المحلية والخارجية وسد الفجوة التمويلية لتكوين رؤوس الأموال اللازمة لخدمة الاستثمار وزيادة معدلات النمو .

ونظراً للوضع الاقتصادي السائد في الدول غير المنتجة للنفط أو ما يطلق عليها بدول الاقتصاديات الأكثر تنوعاً الأعضاء بالا سكوا فتم اختيار الأردن ومصر كمثال لدراسة اقتصادياتهما والسياسات المالية والنقدية المتبعة فيها للتعرف على أساليب تمويل التنمية بشكل أكثر تفصيلاً.

ولقد بذلت دول الاسكوا الكثير من الجهود في إصلاح وضبط أوضاعها المالية، تضمنت إصلاحات بهدف زيادة الإيرادات وترشيد النفقات، ومن أجل تحسين كفاءة إدارة الدين العام الداخلي وتخفيض أعبائه . وقد أثمرت تلك الجهود وما صاحبها من إصلاحات اقتصادية وهيكلية في القطاعات الأخرى في تحسين الأوضاع المالية بالنسبة لمعظم الدول ، حيث يلاحظ بشكل عام تراجع مستويات نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي بين عقدي الثمانينات والتسعينات . ويعزى هذا التحسن بشكل رئيسي إلى انخفاض نسبة الإنفاق إلى الناتج الإجمالي . وشهد القطاع المصرفي في المنطقة خطوات كبيرة لإصلاحه وتطويره طبقاً للمعايير الدولية المتعلقة بالعمل المصرفي . كما شهدت أسواق الأوراق

⁴⁶ يقدر هذا الانخفاض بنحو 0,7 في المائة في عام ٢٠٠٣ . وتشير البيانات إلى انخفاض متوسط سعر الفائدة في دول مجلس التعاون الخليجي من 4,17 إلى 3,56 في المائة. وانخفض في الاقتصاديات الأكثر تنوعاً من 9,4 إلى 8,56 في المائة خلال عام ٢٠٠٣. المصدر السابق، ص ٧٧ .

⁴⁷ تقدر نسبة الإنفاق إلى الناتج المحلي الإجمالي في دول الخليج بنحو ٣٢ في المائة عام ٢٠٠٣. أنظر الإسكوا ، "مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في إقليم الإسكوا ٢٠٠٤" مصدر سابق ، ص ٩٦

المالية تطوراً ملحوظاً خلال السنوات العشر الماضية إلا أن هذه الأسواق مازالت تعمل كجزر منعزلة محدودة العمق والاتساع .

وعلى الرغم من التحسن الذي تم إنجازه ، فإن الأوضاع المالية في دول المنطقة لا تزال تحتاج إلى المزيد من الانضباط والإصلاح . فتشير البيانات إلى أن نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي والتي بدأت تتخفّف بشكل تدريجي خلال النصف الأول من عقد التسعينات، قد عادت تتذبذب بين ارتفاع وانخفاض منذ عام ١٩٩٧ ، كما أن نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي بدأت ترتفع بصورة شبه منتظمة منذ عام ١٩٩٧ . إضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أن مساهمة الإيرادات غير النفطية، من إيرادات ضريبية وغير ضريبية ومساهمة ضبط الإنفاق، في تحسين الأوضاع المالية لا تزالان دون مستوى الإمكانيات المتاحة لدول المنطقة .

وتشير البيانات أيضاً إلى الارتفاع الكبير في إجمالي الإيرادات في عام ٢٠٠٣ حيث بلغت نحو ٢٢٥,٤ مليار دولار بنسبة ٢١,٩ في المائة عن مستواه في عام ٢٠٠٢ نتيجة لارتفاع أسعار النفط خلال العام . أما الإيرادات الضريبية، فعلى الرغم من ارتفاعها خلال سنوات الإصلاح المالي ، فإن أثرها على إجمالي الإيرادات العامة يبدو ضئيلاً بسبب الزيادة في الإيرادات النفطية . وقد انعكس تحسن الإيرادات بشكل إيجابي على الوضع الكلي للمالية العامة في دول الإسكوا مجتمعة حيث سجل فائضاً كلياً هو الأعلى منذ مطلع الثمانينات، وذلك على الرغم من ارتفاع الإنفاق الإجمالي خلال هذه الفترة.

وفيما يتعلق بالوضع الكلي للموازنات ، فإن التقديرات المتاحة تشير إلى تحوله من عجز بنحو ٣٠,7 مليار دولار في عام 1999 إلى فائض يقدر بنحو 5,3 مليار دولار في عام ٢٠٠٣ . ويعزي ذلك إلى أن الزيادة في الإيرادات العامة قد فاقت الزيادة في النفقات العامة خلال هذه الفترة.

جدول رقم: ٥ - العجز أو الفائض في ميزانية الحكومات في دول الإسكوا خلال الأعوام ١٩٩٩ - ٢٠٠٣

(مليون دولار)

الدولة	١٩٩٩	٢٠٠٣
الإمارات	-8,040	-3,666
البحرين	-355	-170
السعودية	-9,716	12,000
عمان	-1,230	303
قطر	-645	1,660
الكويت	-4,084	4,277
مجموع دول مجلس التعاون الخليجي	-24,070	14,404
الأردن	-315	-166
لبنان	-2,683	-2,745
مصر	-2,628	-4,346
اليمن	-16	-590

سوريا	-961	-1,295
المجموع	-6,603	-9,142
إجمالي دول الإسكوا	-30,673	5,262

المصدر: صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٤ ، الملحق ٣/٦

تمويل العجز

لجأت غالبية الدول التي سجلت عجزاً كلياً في موازاناتها العامة إلى تمويل هذا العجز إما بزيادة الإصدارات من أدوات الدين القابلة للتداول في الأسواق المحلية، وإلى اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجي ومصادر التمويل التقليدية ، كما حدث في الأردن ولبنان ومصر وسورية ، أو بالاعتماد على عوائد الاستثمارات الحكومية والسحب من الاحتياطات العامة كما حدث في دولة الإمارات .

الاستثمار الأجنبي المباشر

استمرت جهود الإصلاح الإقتصادي وإجراءات تطوير المؤسسات بهدف تشجيع وجذب الإستثمار الأجنبي المباشر في معظم دول الإسكوا منذ بداية العقد الأخير من القرن الماضي . ولقد أسفرت تلك السياسات عن خلق بيئة مواتية بشكل اكبر للاستثمار الأمر الذي ساعد على التزايد النسبي لحجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى اتجهت إلى دول المنطقة وان كانت تمثل نسب ضئيلة بالمقارنة بتلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تدفقت إلى المناطق الأخرى ، أو بالنسبة إلى إجمالي تلك التدفقات على مستوى العالم^{٤٨}.

ولاشك أن تزايد الإستثمارات الأجنبية المباشرة في دول منطقة الإسكوا ، شأنها في ذلك شأن باقي مناطق العالم التي يعتمد نظامها المالي علي البنوك ، سيعمل على خلق المزيد من فرص العمل ومن ثم الحد من مشاكل البطالة بشكل ملموس ، كما سيعمل على زيادة وتطوير كفاءة الأداء والإدارة والإنتاجية خاصة وان المنطقة تشهد تحسناً مضطرباً في سياسات الإستثمار وفي الإطار القانوني الحاكمة له^{٤٩}.

^{٤٨} بلغت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى منطقة الإسكوا نحو أقل من ١ في المائة من إجمالي التدفقات المالية الدولية. انظر الإسكوا، "مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في إقليم الإسكوا، ٢٠٠٣-٢٠٠٤" ، مصدر سابق ، ص ٨٣

^{٤٩} سنت كثير من الدول قوانين جديدة لتشجيع الاستثمار الأجنبي كما أقرت قواعد وتعديلات تشريعية جديدة . فعلي سبيل المثال سنت المملكة العربية السعودية قوانين جديدة خاصة بسوق رأس المال والتأمين والضرائب حيث خفضت الضرائب على الأرباح التجارية إلى ٢٠ في المائة بالنسبة للمستثمرين من خارج المملكة . كما أقرت الكويت قانوناً جديداً للاستثمار الأجنبي يسمح بملكية الأجانب للشركات بنسبة ١٠٠ في المائة ويمدد مدة الإعفاء من ضريبة الشركات إلى ما يصل إلى ١٠ سنوات وخفضت الضريبة على أرباح الشركات الأجنبية من ٥٥ في المائة إلى ٢٥ في المائة. وسمحت للأجانب بالتعامل البورصة الكويتية. وسنت البحرين أيضاً قانوناً لتشجيع العمال الأجانب على شراء ممتلكات هناك . كما أقرت دولة الإمارات العربية المتحدة قانوناً بشأن المناطق الحرة المالية يسمح فيها بمزاولة الأجانب لجميع الأنشطة المالية والمصرفية . وخففت سوريا من النظم الخاصة بالعملات الأجنبية ، وهذه خطوة هامة باتجاه تشجيع الاستثمار وفتح الاقتصاد السوري .

ويشير الجدول التالي إلى أن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر تعتبر تدفقات غير مستقرة ومتدنية للغاية بالمقارنة بإجمالي تلك التدفقات . كما أنها سريعة التذبذب ارتفاعا وانخفاضا حيث بلغت في عام ١٩٩٨ نحو ٩٨ ،٠ في المائة من المجموع الكلي ، انخفضت عام ٢٠٠٢ إلى نمو ٢٥ ،٠ في المائة من الإجمالي. تمثل نحو 1,86 في المائة من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى الدول النامية عام ٢٠٠٣ . وقد يعزى ذلك الانخفاض أساسا إلى الأوضاع السياسية في المنطقة دون غيرها من الأسباب حيث يشكل عدم الاستقرار السياسي في المنطقة تهديدا كبيرا للاستثمار المحلي والأجنبي . فالحرب على العراق في عام ٢٠٠٣ و احتلال الأراضي الفلسطينية والتوتر المستمر له آثاره السلبية على الوضع الاقتصادي الراهن وعلى مناخ الاستثمار في المنطقة . فالأمن الإقليمي على المدى الطويل لازم لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي أيضا .

وتعتبر منطقة الإسكوا منطقة جذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة بغرض استغلال الموارد الطبيعية وخاصة النفط بشكل أساسي. أما الاستثمارات الوافدة بغرض رفع الكفاءة الاستثمارية نتيجة لخفض التكلفة فتأتي في المرتبة الثانية . أما الاستثمارات الباحثة عن أسواق فهي ضئيلة وتأتي في المرتبة الثالثة حيث لا توفر المنطقة سوقا مشتركة كبيره ومفتوحة^{٥٠} ، وكل بلد عضو اصغر بكثير من يوفر سوقا كبيرة بمفرده .

جدول رقم ٦ : - تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى منطقة الإسكوا ١٩٩٨-٢٠٠٣
(مليون دولار)

المنطقة	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	2003
مجموع دول مجلس التعاون الخليجي	٥٢٣٤	(١١٠٥)	(١٧٢٣)	٥٤٩	٢٣٦	2170
مجموع دول الاقتصاديات الأكثر تنوعا	١٥٠٠	١٤٢٧	٢٦٥٨	١٢١١	١٢٩٠	1035
الإسكوا	٦٧٣٤	٣٢٢	٩٣٥	١٧٦٠	١٦٢٦	3205
الدول النامية	١٩١٢٨٤	٢٢٩٢٩٥	٢٤٦٠٥٧	٢٠٩٤٣١	١٦٢١٤٥	172033
العالم	٦٨٦٠٢٨	١٠٧٩٠٨٣	١٣٩٢٩٥٧	٨٢٣٨٢٥	٦٥١١٨٨	559576
نسبة منطقة الإسكوا إلى الدول النامية	% 3,52	% 0,14	% 0,38	% 0,84	% 1,00	% 1,86
نسبة منطقة الإسكوا إلى العالم	% 0,98	% 0,03	% 0,07	% 0,21	% 0,25	% 0,53

Source: UNCTAD, World Investment Report, 2004, Annex. Table B.1, p.p. 367-371

تدفقات الإستثمار المباشر بين الدول العربية^{٥١}

⁵⁰ الإسكوا، " تقرير مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة الإسكوا ٢٠٠٣-٢٠٠٤ " مصدر سابق، ص ٨٢
⁵¹ لا تسمح الإحصاءات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر بإجراء تقييم دقيق لنشاط الاستثمار الأجنبي المباشر البيني ضمن المنطقة العربية

بلغت قيمة الاستثمارات المشتركة بين البلدان العربية في عام ٢٠٠٢ نحو 2,9 مليار دولار تمثل زيادة قدرها ١٠ في المائة عن مستواها في عام ٢٠٠١.^{٥٢}

جدول رقم: ٧- الاستثمار البيني العربي إلى دول الإسكوا خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٢

(مليون دولار)				
٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	الدولة
21	27,6	26,2	24,2	الأردن
217,5	215	196	176	الإمارات
159,6	217,4		14	البحرين
716,9	651,4	76,8	82	المملكة السعودية
46,5	43,5	8,7	224	سوريا
			45,8	عمان
68,5	65,5	61,8	58	قطر
650	225	350	500	لبنان
100,4	96,5	113	277	مصر
139,4	6,5	68,5	16,7	اليمن

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، "مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا"، ٢٠٠٣-٢٠٠٤، الجدول ٢٢، ص ٨٩

وتحرص دول منطقة الإسكوا علي تفعيل صيغ التعاون فيما بينها تلبية لمتطلبات التكامل الاقتصادي ولخدم احتياجات التنمية بها حيث تم توقيع عدد من الاتفاقيات التجارية والاستثمارية في السنوات الأخيرة.^{٥٣}

الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة^{٥٤}

تتنوع مصادر الأموال الخاصة التي تتوجه للاستثمار عبر الحدود إلى منطقة الإسكوا فيما بين الاستثمار المباشر، والاستثمار في الأوراق المالية (أو ما يطلق عليه الاستثمار غير المباشر)، وودائع

⁵² تحققت زيادة الاستثمار العربي في كل من مصر ولبنان وقطر والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية والإمارات العربية المتحدة واليمن، بينما انخفض هذا الاستثمار في البحرين والأردن. وتعتبر المملكة العربية السعودية أكثر الدول العربية نصيباً من هذه الاستثمارات حيث بلغ مجموع الاستثمار العربي ٧١٧ مليون دولار بنسبة 24,6 في المائة من مجموع الاستثمار بين الدول العربية في عام ٢٠٠٢. ومن بين الاقتصاديات المصدرة للاستثمار بين الدول العربية، لعبت المملكة العربية السعودية أيضاً دوراً محورياً في عام ٢٠٠٢، حيث ضخّت في الدول العربية نحو ٨٨٢ مليون دولار، أو ما يعادل 30,3 في المائة من المجموع.

⁵³ وقعت مصر و الأردن والمغرب وتونس اتفاقية اغادير في ٢٠٠٤. لإنشاء منطقة دون إقليميه للتجارة الحرة. وفي عام ٢٠٠٣ وقع لبنان والبحرين اتفاقات لحماية وتشجيع الاستثمار ومنع ازدواجية الضرائب. ووقعت اليمن والمملكة العربية السعودية اتفاق تعاون في مجالات السياحة وتشجيع التصدير والاستثمار. ووقعت سوريا ولبنان اتفاقيتي تعاون في مجالات النقل والجمارك لتسهيل نقل البضائع. كما وقع لبنان ومجلس التعاون الخليجي اتفاق عام ٢٠٠٤ حول منطقة للتجارة الحرة لتشجيع التجارة عن طريق إزالة الحواجز الجمركية.

⁵⁴ للفرقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر استخدم هذا المصطلح للتعبير عن الشكل الآخر من أشكال الاستثمار الاجنبي المتمثل في الاستثمار في محفظة الأوراق المالية

المصارف . وتشهد أسواق المنطقة في الآونة الأخيرة زيادة مضطردة في استثمارات الأوراق المالية حيث تعتبر عوائد الاستثمار المتوقعة و المكاسب الرأسمالية المحتملة ، عوامل مهمة من عوامل الجذب طالما كانت الأسواق منظمة وتوظف أدوات إدارة المخاطر توظيفاً جيداً وطبقاً للمعايير الدولية. ويفضل كثير من المستثمرين تلك الوسيلة من وسائل الاستثمار نظراً لسهولة الدخول إلى السوق والتي الخروج منه سريعاً إذا ما استدعت الظروف وإذا ما طرأت حالة من حالات عدم الاستقرار أو عند توقع زيادة المخاطر التجارية ، وهذه مزايا يتمتع بها استثمار المحفظة بالمقارنة بالاستثمار المباشر .

وتعتبر استثمارات المحفظة المحلية و الخارجية من الموارد الهامة ومصدراً جوهرياً من مصادر تمويل التنمية وتستطيع أن تساهم في زيادة الاستثمار في بلد يملك موارد مالية قليلة . وبالنسبة إلى منطقة الإسكوا مازالت آلية الاستثمار في الأوراق المالية في بدايتها ولم تحظى بالجهد اللازم لتطويرها فهي سلبية تقليدياً في العديد من دول المنطقة وحديثة العهد حيث منذ أواخر التسعينيات ، ومازالت بعيدة عن المقارنة مع تدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة .

وعلى الرغم من أن الاستثمارات في الأوراق المالية وكذلك تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية دون 1,0 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ، إلا أن منطقة الإسكوا تشهد تطورات سريعة نحو تحرير الخدمات المالية وتطوير أسواق الأوراق المالية والسماح للمستثمرين الأجانب بحرية الدخول والخروج إليها دون عوائق مع توفير كل وسائل حماية هذه الاستثمارات طبقاً للمعايير المطبقة في الأسواق المتقدمة .

وتقدر القيمة السوقية لرأس المال في الأسواق المالية العربية بنحو ٣٦٢ مليار دولار في نهاية عام ٢٠٠٣ ، ٢٠٩ مليارات دولار في نهاية عام ٢٠٠٢. وترجع أسباب انخفاض تلك القيمة وما تمثله من نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى عدة أسباب من أهمها أن فائض الأموال العربية يستثمر خارج المنطقة ، والتي عدم قدرة الأسواق على جذب الاستثمارات الأجنبية بشكل منافس نتيجة لضعف العائد المقارن وارتفاع تكلفة المخاطر، والتي بطء تطور هذه الأسواق وتدنى مستوى الخدمات المالية ، أو أدواتها.

التجارة الخارجية والتجارة البينية العربية

ساعدت برامج الإصلاح الإقتصادي في دول الإسكوا وخاصة الدول ذات الاقتصاديات الأكثر تنوعاً على إقرار واتباع سياسات متطورة نسبياً للتجارة الخارجية التي تعتبر مصدراً رئيسياً للدول النفطية لتوفير احتياجاتها من الغذاء والمنتجات الاستهلاكية والصناعية و مصدراً رئيسياً للدخل بالنسبة إلى دول غير النفطية . وحتى الآن تبقى تجارة الصادرات متركزة على النفط ، ذلك على الرغم من بعض الجهود الجدية للتنويع . ومع إرتفاع أسعار الاستيراد بسرعة أكبر من أسعار التصدير في الفترة بين عامي ١٩٨٠ - ٢٠٠٠ ، شهدت المنطقة تراجعاً في تجارتها قدرة ٤ في المائة سنوياً^{٥٥}.

وحيث تشير الأرقام إلي الثبات النسبي الإجمالي لحصيلة الصادرات من السلع والخدمات والتي تقدر بنحو ٣٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لدول المنطقة في المتوسط خلال العشر سنوات

^{٥٥} في عام ٢٠٠١ وبنفس القدر من العوائد الناجمة عن الصادرات استطاعت دول الإسكوا شراء اقل من ٧٥ في المائة مما اشترته عام ١٩٨٠ وكانت حالات العجز في الميزانية ترتفع طبقاً لمستويات النمو الاقتصادي والتنمية .

الماضية ، والى الثبات النسبي لإجمالي الواردات من هذه الدول من السلع والخدمات ، وتقدر بذات النسبة من الناتج المحلي الإجمالي أو أكثر قليلا خلال نفس الفترة ، فانه من المتوقع أن تعجز التجارة الخارجية واتجاهات النمو فيها من الوفاء باحتياجات الدول من حصيلة العملات الاجنبية أو تحقيق معدلات نمو في الدخل النقدي من هذا المصدر وبما يتمشى مع تحديات المستقبل ومتطلبات تحقيق أهداف التنمية في الألفية الجديدة .

وحيث يساهم تصدير المنتجات ذات القيمة المضافة العالية المبنية على أساس التكنولوجيا بشكل افضل واكثر إستقرارا في التنمية ، فمن المتوقع أن يظل ما تحرزه دول المنطقة من نمو بطيئا وخاصة بالنسبة إلى دول الاقتصاديات الأكثر تنوعا ذات الكثافة السكانية الكبيرة التي ستصبح في وضع اكثر صعوبة من الدول الغنية بالنفط . لذلك فانه مالم يتم اتخاذ إجراءات ملموسة وحوافز للتصنيع ، ستظل دول المنطقة المصنعة للسلع قاصرة عن المنافسة في الأسواق الدولية كما ستظل تعاني من مشكل عدم النفاذ إلى تلك الأسواق . ويساعد التكامل الإقليمي اقتصاديا علي حل الكثير من تلك المشاكل ، ولكن تتطلب التنمية الإقليمية الشاملة تيسيرا للشروط التجارية لجعل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى اكثر فاعلية .

الصادرات والواردات

بلغت القيمة الإجمالية لصادرات دول الإسكوا في عام ٢٠٠٣ بنحو ٢٢٨ مليار دولار ، منها ٨٨ في المائة من دول مجلس التعاون الخليجي التي يشكل النفط الخام والغاز ومنتجاتهما نحو ٧١ في المائة من إجمالي صادراتها^{٥٦} . ويهيمن النفط ومنتجاته بشكل متزايد على صادرات دول الخليج^{٥٧} ، أما صادرات الدول الأخرى بالمنطقة فقد انخفضت بنسبة 4,2 في المائة نتيجة للظروف السياسية وخاصة في العراق وفلسطين المحتلة . كما بلغت قيمة الواردات إلى منطقة الإسكوا في عام ٢٠٠٣ نحو ١٤٣ مليار دولار بزيادة قدرها 9,5 في المائة عن مستواها في عام ٢٠٠٢ ، وتشكل منها واردات دول مجلس التعاون الخليجي ٧٢ في المائة. وترجع الزيادة في واردات الدول الخليجية بنسبة 15,4 في المائة إلى زيادة الدخل ومن ثم زيادة الطلب المحلي . واختلف الحال في دول الاقتصاديات الأكثر تنوعا ففي حين انخفضت الواردات في بعضها ، زادت في البعض الآخر.

جدول رقم: ٨ - إجمالي صادرات منطقة الإسكوا من البضائع خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٠ (مليون دولار)

الدول	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
دول مجلس التعاون الخليجي	١٧٥٩٧٧	١٦٠٥٥٩	١٦٤٧٠٦	١٩٩٥٨٢
الدول الأخرى	٣٥٠٩٧	٢٩٢٤٣	٢٩٧٥٢	٢٨٣٤٧
مجموع دول الإسكوا	٢١١٠٧٤	١٨٩٨٠٢	١٩٤٤٥٨	٢٢٧٩٢٩

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، "مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا ، ٢٠٠٣-٢٠٠٤" جدول ١٧ ، ص ٧٥

⁵⁶ زادت قيمة صادرات دول مجلس التعاون الخليجي من الطاقة فيما بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ بنسبة 21,3 في المائة

⁵⁷ فتح احتلال العراق في أبريل ٢٠٠٣ آفاقا هامة للتصدير وإعادة التصدير في كل من الكويت ودولة الإمارات .

جدول رقم: ٩- إجمالي واردات منطقة الإسكوا من البضائع خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ (مليون دولار)

الدول	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
دول مجلس التعاون الخليجي	٧٧٥٩٢	٨٣٤٩١	٨٩٨٤٩	١٠٣٦٥٤
الدول الأخرى	٤٤٧٤٩	٤٤٧٨٤	٤١١٣٢	٣٩٥٦١
مجموع دول الإسكوا	١٢٢٣٤١	١٢٨٢٧٥	١٣٠٩٨١	١٤٣٢١٥

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، "مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا"، ٢٠٠٣-٢٠٠٤ الجدول رقم ١٨، ص ٧٦

وبالنسبة إلى صافي الصادرات ، فلقد زاد إجمالي هذه الصادرات لمنطقة الإسكوا بنسبة ٣٣ر٦ في المائة في عام ٢٠٠٣ . وكانت الصادرات الصافية لجميع دول مجلس التعاون الخليجي ايجابية ، وشهدت زيادة كبيرة واستمرت الصادرات الصافية على وضعها السلبي في كل من مصر والأردن ولبنان والأراضي الفلسطينية مسببة عجزا في الحساب التجاري^{٥٨}.

السياسة التجارية

تهدف السياسات التجارية لدول الإسكوا إلى زيادة الروابط الدولية في إطار الترتيبات الثنائية أو متعددة الأطراف (مثل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، وإقامة منطقة للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية^{٥٩} ، و الشراكة الأوروبية) دون اهتمام متوازي بالتكامل الإقليمي وترتيبات التجارة الإقليمية . ولاشك أن خيار التكامل الإقليمي من شأنه تسهيل تنويع الهياكل الإنتاجية وتطويرها مع الثبات والاستقرار النسبيين في الأسعار والدخول وتقليل الصدمات الخارجية .

وسعيًا إلى تحقيق الاندماج في الاقتصاد العالمي والانفتاح على الأسواق الخارجية والتغلب على عقبة ضيق السوق المحلية التي تحول دون تفعيل المنافسة والاستفادة من الكميات الكبيرة المتوفرة ، فقد تم علي سبيل المثال توقيع اتفاقيات تسهل التبادل التجاري تطبيقًا للسياسات التجارية التي اتبعتها بعض دول الإسكوا كمصر والأردن ، حيث اشتركت كل منهما في التوقيع علي عدد من الاتفاقيات ومن أهمها:

1-منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: وهي اتفاقية لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وفقاً لأحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، ويتضمن هذا البرنامج تحرير التبادل التجاري بين الدول الأعضاء من خلال تحرير كافة السلع العربية المتبادلة فيما بينها

⁵⁸ أدى النمو السريع لصادرات الملابس من المناطق الصناعية المؤهلة في الأردن إلى نمو سريع للطلب على تجهيز الأقمشة في تلك المناطق . وانضمت مصر أيضاً لهذه الاتفاقية عام ٢٠٠٥ . أما صادرات لبنان فبقيت منخفضة وتمثل أقل من ربع إجمالي الواردات . وخفضت مصر حجم الصادرات الصافية السلبية بنسبة ٤٤ر٢ في المائة لان عملية التعديل التي تلت تخفيض قيمة الجنية المصري حسنت بشكل مؤقت ميزان المدفوعات المصري . وحافظت كل من الجمهورية العربية السورية واليمن على مواقع متواضعة للصادرات الصافية الإيجابية في عام ٢٠٠٣ .

⁵⁹ خطة شبيهة لخطة مشروع مبادرة رابطة أمم جنوب شرق آسيا الذي أعلن في أكتوبر ٢٠٠٣

تدرجياً اعتباراً من بداية عام ١٩٩٨، على أن يتم الوصول إلى التحرير الكامل لكافة السلع مع نهاية الفترة المحددة لإقامة المنطقة الحرة العربية الكبرى في نهاية عام ٢٠٠٥.

2- اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي : ووافقت عليها كل من الأردن ومصر كاتفاقية خاصة لكل منهما . وتهدف هذه الاتفاقية إلى تعزيز العلاقات مع الاتحاد الأوروبي على أساس المصالح المشتركة في المجالات الاقتصادية والمالية والثقافية والاجتماعية والسياسية وتشجيع الاستثمار المباشر . وتنص الاتفاقية على إقامة منطقة تجارة حرة بعد فترة انتقالية مدتها اثنتا عشرة سنة ، بحيث تُعفى السلع الصناعية من جميع الرسوم الجمركية والضرائب من جانب الاتحاد الأوروبي فور دخول الاتفاقية حيز التنفيذ . وذلك في مقابل إجراء تخفيضات جمركية بشكل تدريجي فور دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وذلك وفق قوائم تفصيلية ملحقة بالاتفاقية على أن يتم إعفاء السلع الصناعية بشكل كامل مع نهاية الفترة الانتقالية . كما تنص الاتفاقية على تعزيز التعاون الاقتصادي في كثير من المجالات، كالسياحة والبيئة والمواصفات والمقاييس والتشريعات والطاقة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وغيرها.

3- المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ) وتنص هذه الاتفاقية على إقامة مناطق صناعية مؤهلة تمتع منتجاتها بحرية الدخول إلى السوق الأمريكية دون أية رسوم جمركية، وذلك ضمن معايير معينة، بحيث تتيح للدول الموقعة فرصة التصدير إلى الولايات المتحدة دون إعطاء ميزة مقابلة للمنتجات الأمريكية .

التجارة البينية

لا يتعدى حجم التجارة البينية العربية نحو ٨ في المائة في المتوسط تساهم فيها دول الخليج بنحو ٥١ في المائة من حصة السوق من الصادرات . ويوضح الجدول صدرات وواردات الدول الأعضاء في الإسكوا خلال الفترة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ . وتشير البيانات إلى زيادات طفيفة في إجمالي الصادرات العربية إلا إنها تبدو مستقرة لفترة طويلة حيث لم تتعدى مستواها الحالي والبالغ ٨% سنوياً وهو قدر ضئيل للغاية بالمقارنة بالنشاط التجاري للمنطقة مع باقي دول العالم وخاصة في مجال الاستيراد⁶⁰.

⁶⁰ يعتبر الأردن الأكثر اعتماداً على الأسواق البينية في صادراته ويليهِ في ذلك لبنان . ومع أن مجموع الصادرات من دول مجلس التعاون الخليجي إلى الأسواق البينية هي أكبر حجماً فإن نسبتها ظلت ضعيفة نسبياً . وكانت مساهمة التجارة البينية في صافي الصادرات سالبة في دول أخرى مثل البحرين والعراق والكويت وعمان وقطر واليمن بسبب اعتماد هذه الدول على التصدير المكثف في التجارة مع خارج المنطقة والاستيراد المكثف في التجارة البينية ، وكان المؤشر إيجابياً في دول أخرى نظراً لأنها كثيفة الاستيراد نسبياً في التجارة مع خارج المنطقة وكثيفة التصدير في التجارة البينية . وفي أكبر اقتصاديات المنطقة مثل مصر والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة كان المؤشر إيجابياً وإن كان بشكل طفيف . وقد تأثرت الصادرات البينية في كل الدول بفقدان النظام التجاري السابق في السوق العراقية.

جدول رقم: ١٠ - التجارة البينية في منطقة الإسكوا ٢٠٠٣-٢٠٠٢

المنطقة	٢٠٠٢		٢٠٠٣	
	الحصة من الصادرات البينية	حصة الصادرات البينية من مجموع الصادرات	الحصة من الصادرات البينية	حصة الصادرات البينية من مجموع الصادرات
دول مجلس التعاون الخليجي	72,2	7,1	71,5	6,6
الدول الأخرى الأعضاء في الإسكوا	27,8	13,9	28,5	13,9
المجموع	100,0	8,2	100,0	7,7

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، "مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا"، ٢٠٠٣-٢٠٠٤، الجدول رقم ٢٠، ص ٨٠

وعلى الرغم من المحاولات الحالية لتشجيع التجارة البينية وما تبلور إليه الوضع في مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلا أن الواقع الفعلي مازال يعاني من تدنى نشاط التجارة البينية . وبصفة عامة يعاني قطاع ونشاط التجارة الخارجية والبينية العربية من ثبات هيكل الصادرات الذي تهيم عليه السلع الأولية مما يجعل حصيلتها من العملات الاجنبية عرضة للتذبذبات الحادة في الأسعار العالمية ، وتأثيرها المباشر على اقتصاديات الدول العربية وإمكانات النمو فيها وخاصة الدول غير النفطية وذلك على الرغم من النمو المضطرد في قيمة صادرات السلع النفطية وفي الخدمات .

الدين الخارجي وإدارته

تعاني دول الإسكوا بصفة عامة من أعباء الديون الخارجية . وتمثل الديون الخارجية نسبة منخفضة من الناتج المحلي الإجمالي للدول الخليجية المنتجة للنفط . أما الدول ذات الاقتصاديات الأكثر تنوعا فالدين الخارجي فيها يمثل عبئا ثقيلا، وتواجه تحديات ومصاعب اكبر كثيرا من مستوي الجهود التي تبذلها لخفض هذه الديون وأعبائها .

ولقد بلغ إجمالي الدين الخارجي في منطقة الإسكوا في عام ٢٠٠٣ ما مجموعه ٥٣٩ مليار دولار مقابل ٥٤٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٢ . وعلى الرغم انه شهد انخفاضا بنسبة ٢ في المائة وهي ضئيلة للغاية ، إلا أن نمط ارتفاعه ما زال مستمرا خلال السنوات الخمس الماضية . وانخفض هذا الدين في الدول ذات الاقتصاديات الأكثر تنوعا بنسبة ٣٨ في المائة ، من ٣٠٣ مليارات دولار إلى ٢٩٢ مليار دولار ، في حين ازداد دين بلدان مجلس التعاون الخليجي بنسبة 0,3 في المائة ، من ٢٤٦ مليار دولار إلى ٢٤٧ مليار دولار . وعلى الرغم من انخفاض نسبة الدين العام الكلي إلي الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الإسكوا من ١١٤ في المائة في عام ٢٠٠٢ إلى ١٠٥ في المائة عام ٢٠٠٣ ، فإنه لا يزال مرتفعا بالمقارنة مع المعايير الدولية^{٦١} . ويبين الجدول التالي موقف الدين

⁶¹ طبقا لبيانات ٢٠٠٣ تقدر هذه النسبة في الإمارات العربية المتحدة بنحو ٢٨% ونحو ١٨٥ في المائة في لبنان ، ونحو ١٠٥ في المائة في مصر التي شهدت انخفاضا ملحوظا نتيجة إحلال الدين الداخلي الأقل تكلفة بعد تخفيض قيمة الجنيه المصري

الخارجي في الدول غير النفطية الأعضاء في الإسكوا خلال العامين ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي .

الجدول رقم: ١١ - نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي
(نسبة في المائة)

الدولة	٢٠٠٢	٢٠٠٣
الأردن	76,6	76,3
سوريا	27,8	20,7
لبنان	84,0	85,7
مصر	34,3	41,9
اليمن	49,1	46,5

المصدر : صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٤ ، ملحق ٧/٩

خدمة الدين

بلغ متوسط نسبة خدمة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الإسكوا نحو ٣٠ في المائة في عام ٢٠٠١ مقابل نحو ٢١ في المائة في غيرها من البلدان النامية . وازداد إجمالي خدمة الدين في دول الإسكوا زيادة طفيفة في عام ٢٠٠٣ ليصل إلى ١٠٨ مليار دولار مقابل ١٠١ مليار دولار في عام ٢٠٠٢ ، مما يدل على زيادة مديونية معظم دول المنطقة . وتتراوح خدمة الدين الخارجي كنسبة من إجمالي الصادرات من السلع والخدمات في دول المنطقة ما بين ٤ في المائة وبين ٧٤ في المائة كما هو الحال في كل من اليمن ولبنان علي التوالي^{٦٢} . وستؤدي هذه الزيادة في خدمة الدين إلى زيادة في العبء المالي وبالتالي زيادة العجز في الميزانية وحجم القطاع الحكومي المتضخم بالفعل .

ولاشك أن استقرار أسعار النفط وجهود تحسين الإنفاق العام وخفض اوجه الاختلال في الميزانيات جميعها أمور تؤدي بالتأكيد إلى تخفيض الدين العام في دول الإسكوا . وتبقى إعادة هيكلة الدين العام أولوية كبرى ، ولا بد من تطوير آلية ملائمة لاستهلاك الدين العام والمحافظة على أكبر قدر من التوازن المالي من خلال ترشيد النفقات العامة وزيادة حجم الإيرادات العامة من غير عائدات النفط من خلال الضرائب المباشرة والتدريجية الفعالة .

محل جزء من الدين الخارجي . وفي سوريا انخفضت النسبة قليلا من ١٠٥ إلى ١٠٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٣ .

⁶² بلغت خدمة الدين في كل من مصر ولبنان ما يتجاوز ٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٣ ، أي أكثر من نصف مجموع خدمة الدين في المنطقة.

دراسة حالة تمويل التنمية في الاقتصاد المصري والاقتصاد الأردني

تعتبر جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية ، وهم من الدول الأعضاء بالأسكوا، من الأمثلة الواضحة التي يمكن الاستعانة بهما من خلال تجربتهما الراهنة في مجال الإصلاح الاقتصادي، في التعرف علي أساليب وإجراءات تمويل التنمية ، وعلي الأهمية النسبية لمصادر التمويل . فضلا عن التعرف علي أهمية اتساق وتكامل السياسات الاقتصادية الكلية مع استراتيجية التنمية وأهدافها وما تتضمنه هذه السياسات من أنشطة التمويل التي توافقت عليها الآراء الدولية في إطار مؤتمر مونتيري بالمكسيك عام ٢٠٠١ . ومصر والأردن من الدول التي لا تعتمد بشكل كامل علي النفط كمصدر للدخل ، وتسمح هياكلها الإنتاجية بالتوسع و باستيعاب جرعات متزايدة من التمويل ومن ثم فهي أكثر الأمثلة حاجة لرسم واتباع سياسات مواتية لتعبئة وجذب مصادر التمويل المختلفة محليا ودوليا . ولقد نجحت الدولتان بالفعل من إصلاح اقتصادها ليتضمن إقامة وتنظيم الأسواق المالية كآلية مثلي لتعبئة المدخرات ولتلبية الاحتياجات التمويلية للشركات وللنشاط الإنتاجي وخاصة في الأجل الطويل وبتكلفة منخفضة نسبيا . ويأتي هذا خاصة بعد طول اعتماد علي النظام المصرفي كمصدر وحيد للتمويل وبتكلفة عالية . وكانت تلك الخطوة ، تحولا جوهريا في السياسة الاقتصادية .

جمهورية مصر العربية

خلال العقود الثلاثة الماضية، أنجزت مصر الكثير في مجال تحسين مؤشرات التنمية البشرية^{٦٣}. ففي النواحي الإجتماعية، زادت خدمات التعليم والصحة كما ونوعا بدرجة ملموسة . فخلال الفترة من ١٩٧٥ إلى ٢٠٠٢ ارتفع العمر المتوقع من ٥٣ إلى ٦٩ سنة ، ونقص عدد الأطفال الذين يموتون قبل

⁶³ لا تزال مشكلة الفقر هو أشد التحديات إلحاحا. وهناك تحسن بعض الشيء بزيادة دخل الفرد إلى ١٥٣٠ دولار في عام ٢٠٠١ في المتوسط. وانخفض مؤشر الفقر من ١٩,٤ في المائة عام ١٩٩٦ إلى ١٦,٧ في المائة في عام ٢٠٠٠. غير أن البطء الاقتصادي منذ ١٩٩٩ قد يؤدي إلى زيادة مستوي الفقر. كما يمثل الفقر، مقاسا بمؤشرات الصحة والتعليم، تحديا كبيرا أيضا . فعلى الرغم من أن معدل الالتحاق الصافي بالمدارس الابتدائية يبلغ ٨٨ في المائة ، إلا أن أمية البالغين لا تزال عالية حيث تبلغ حوالي ٣٥ في المائة . وحتى مع إمكانية حصول الأفراد على الرعاية الصحية الشاملة ، إلا أن عدد الأطفال الذين يموتون قبل بلوغهم من العمر خمس سنوات قد بلغ ٣٩ (لكل ألف من المواليد الأحياء) ويعتبر معدلا عاليا . وفيما تحسنت بعض المؤشرات المتعلقة بالجنس من عام ١٩٩٣ إلى عام ٢٠٠٢ - مثل الإمام بالقراءة والكتابة بين النساء، الذي زاد من ٣٤ إلى ٥٤ في المائة، ونصيب البنات من الالتحاق بالمدارس الابتدائية، الذي زاد من ٤٦,٦ إلى ٤٨,٦ في المائة - فإن الصورة العامة ما زالت تعكس عدم المساواة بين الجنسين . وتبين الإحصاءات أن البطالة بين الإناث تبلغ حوالي ثلاث مرات نسبة البطالة بين الرجال . وعلى الرغم من أن اشتراك المرأة في قوة العمل قد زادت خمس مرات عن الرجل خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٦، إلا أن معدل الاشتراك في عام ١٩٩٦ كان ٢٥ في المائة بالنسبة للنساء بالمقارنة بنحو ٧٣ في المائة بالنسبة للرجال.

وستظل ندرة المياه الصالحة للشرب تمثل تحديا بالغ الأهمية في مجال تخفيف حدة الفقر . فتبلغ المياه المتاحة لكل فرد نحو ٩٥٠ متر مكعب في السنة، وهو مقدار يقل حتى عن المتوسط الإقليمي البالغ ١٢٠٠ متر مكعب سنويا. وتعاني نوعية المياه مشاكل كثيرة نتيجة تشبع الأرض بالملوحة ومصادر التلوث. انظر البنك الدولي، جمهورية مصر العربية موجز قطري www.worldbank.org/countries/mena/egypt

أن يبلغوا السنة الأولى من العمر من ١١٠ إلى ٣٣ (لكل ١٠٠٠ من المواليد الأحياء) . وزاد الإنلحاق الصافي بالمدارس الابتدائية من ٦٣ إلى ٩٢ في المائة . ذلك علي الرغم من زيادة السكان خلال نفس الفترة من ٣٦ إلى ٦٨ مليونا . كما قل معدل الخصوبة بين عام ١٩٨٠ وعام ٢٠٠٢ من 5,1 إلى ٣ من الأطفال لكل امرأة ، وبالتالي إنخفض معدل النمو السكاني من 2,5 إلى 1,98 في المائة.

ولقد تباطأ معدل نمو الإقتصاد المصري خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٨٦ بسبب إنهيار أسعار البترول والمشاكل التي اعترت الإقتصاد العالمي وكان لها آثار سلبية على المنطقة كلها . وبعد فترة من السياسات التي إهتمت بالوضع الداخلي والتوسع في الإقتراض من الخارج ، إنعكس الإتجاه في أوائل التسعينات بجهود كبيرة لتحقيق الإستقرار والإصلاحات الهيكلية . كما تحسن الوضع بالنسبة إلي الإحتياجات الأجنبية والدين الخارجي، بالمقارنة بفترة الثمانينات . وزاد الإنتاج المحلي حيث تضاعف معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من 1,9 في المائة عام 1992 إلى ٥,٢ في المائة في ١٩٩٥ . وفي عام ٢٠٠٢ إرتفع نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي إلى ١٥٣٠ دولار، إلا أنه ولأسباب عديدة ، تباطأ النمو الإقتصادي بشكل ملحوظ وإنخفض إلي نحو ٣ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣.^{٦٤}

أهداف التنمية و التحديات الحالية

مازال الفقر والبطالة يمثلان تحديا كبيرا علي الإقتصاد المصري أن يواجهه . لذا يعتبر النمو الإقتصادي مطلبا جوهريا لتخفيف حدة الفقر ومعالجة البطالة عن طريق توفير الوظائف للزيادة السكانية المطردة وخاصة في سن العمل ، ومن ثم تحقيق الاستقرار الاجتماعي . وتشير التقديرات إلى أن البطالة تبلغ 9,9 في المائة كما يبلغ معدل نمو قوة العمل نحو ٦ في المائة سنويا ، أو نحو ٥٥٠,٠٠٠ شخصا جديدا يدخل قوة العمل كل سنة . وهذا يتطلب معدل نمو حقيقي مستدام في إجمالي الناتج المحلي يبلغ ٨ في المائة سنويا علي الأقل . ومن أجل تحقيق هذه المستويات من النمو الإقتصادي واستدامتها، يجب تحفيز وتعبئة المزيد من المدخرات المحلية والأجنبية وتشجيع الاستثمار الخاص ، و زيادة الصادرات وتطوير القطاع التجاري تطورا جذريا مع تحسين أدائه . هذا بالإضافة إلى الحد من الاعتماد على الموارد الخارجية المعرضة للصدمات، ولاسيما السياحة .

وتشكل هذه التوجهات أعباء وتحديات كبيرة يتحتم علي الإقتصاد أن يواجهها وخاصة في ظل الظروف التي يمر بها حاليا والتي تتمثل في انخفاض معدلات الادخار والاستثمار، وتراجع في معدلات النمو، و إرتفاع مستويات البطالة والمستوى العام للأسعار فضلا عن ما تفرضه التغيرات العالمية من تحديات إضافية من أهمها اشتداد حدة المنافسة وتنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية وتراجع المصادر التقليدية للنقد الأجنبي من بترول وتحويلات العاملين والمعونات الرسمية. وفي ضوء ذلك الوضع ، فلا بد وأن تتبع الدولة مجموعة من السياسات من شأنها العمل علي تحقيق الأهداف التنموية المتمثلة في زيادة نسبة النمو وخلق نحو ٨٠٠ ألف فرصة عمل جديده سنويا وزيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد بنسبة ٤% سنويا.

⁶⁴ البنك الدولي ، المصدر السابق ، ص ١-٢

سياسات التجارة الخارجية والاستثمار

على الرغم من جهود الإصلاح السابقة في مجالات الإستثمار والتجارة والتحول إلى القطاع الخاص فإن النتائج مازالت متواضعة بالنسبة لاحتياجات التنمية . ولهذا تهدف السياسة الاقتصادية حاليا إلي دفع جهود التجارة الخارجية و الإستثمار الخاص واتخاذ الإجراءات التي من شأنها دفع خطى الإصلاح في هذين المجالين في المستقبل .

أن تحرير التجارة وتنمية الصادرات وكذلك تشجيع القطاع الخاص المحلي وزيادة قدرة الاقتصاد المصري على جذب الاستثمارات الأجنبية ، هو ضرورة حتمية وإن استمرار الوضع على ما هو عليه سيكون باهظ التكلفة . وتحرير التجارة يعتبر وسيلة لزيادة المنافسة ورفع كفاءة استخدام الموارد وتسهيل عملية نقل التكنولوجيا وتعزيز عملية الإصلاح الاقتصادي . كما يقصد منة التحول من سياسة الإحلال محل الواردات إلى سياسة التوجه التصديري مع تنمية الصناعات المحلية ، والى إطلاق الحرية لآليات السوق ودعم وسائل الرقابة الحكومية .

وتقوم سياسة تحرير التجارة على الجمع بين التحرير متعدد الأطراف ، والإقليمي ، والوطني . كما وتشتمل علي إجراءات تحرير الخدمات بشكل متكامل وشامل ، مع تبسيط وتنسيق القواعد والخطوات التي يجري الآن تطويرها بالإضافة إلى تحرير التجارة في السلع ⁶⁵ .

سياسة تشجيع الاستثمار الخاص وأهدافها

- تضع سياسة تشجيع الإستثمار الخاص نصب أعينها تحقيق مجموعة من الأهداف من أهمها:
١. رفع معدلات النمو الاقتصادي بما يسمح بزيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي إلى ما يقرب من ٤% سنويا .
٢. تحرير التجارة وتخفيض التعريفات الجمركية للعمل علي انخفاض أسعار السلع المستوردة بما يخفف من اثر تحرير سعر الجنيه المصري على ارتفاع المستوى العام للأسعار .
٣. إطلاق القدرات التصديرية للدولة مما يساعد على الحد من مشكلة البطالة حيث أن كل مليار دولار زيادة في الصادرات قادرة على توليد ٢٧٠ ألف فرصة عمل .
٤. الإنفتاح على الأسواق العالمية بما يساعد على إستغلال الطاقات المتعطلة وزيادة حجم الإنتاج ومعدلات الاستثمار المحلي لزيادة فرص العمل والحد من البطالة .
٥. سد فجوة الموارد المالية المحلية والتي تقدر بنحو ٤ مليار دولار أمريكي من خلال جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر ، ورفع معدلات الاستثمار إلى ٢٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ⁶⁶ .

وفي هذا الشأن ، تركز السياسة الاقتصادية علي ضرورة زيادة دور القطاع الخاص المحلي ودعم قدراته لأنه الأقدر على التفاعل مع آليات السوق والمنافسة في ظل مناخ يتسم بالشفافية والرقابة

⁶⁵ الحزب الوطني الديمقراطي ، الأمانة العامة ، أوراق السياسات ، التوجه الاقتصادي ز المؤتمر السنوي سبتمبر ٢٠٠٣

⁶⁶ Egypt, Ministry of Foreign Trade and Industry, Quarterly Economic Digest, able II.

الفعالة من مؤسسات الدولة . كما وتستند إلى العمل على جذب مزيد من الإستثمار الأجنبي مع مراعاة المساواة بينة وبين الإستثمار المحلي . وتحت ظروف الاقتصاد المصري علي الأقل في الوضع الحالي ولسنوات قادمة ، هناك أهمية لرفع كفاءة القطاع العام في القطاعات الإستراتيجية وترشيد قواعد الرقابة والمحاسبة لحماية للمال العام .

وعلي الرغم من أن الاهتمام بسياسة تحرير التجارة وتشجيع القطاع الخاص يرجع في واقع الأمر إلى منتصف السبعينيات ، وإن كان قد تسارع في بداية التسعينات منذ بداية برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي إستهدف التحول إلى اقتصاد يعتمد علي آليات السوق ويتبنى سياسات تنموية موجه للخارج، فمازالت مستويات التصدير ومعدلات الإستثمار الخاص دون المتوقع وهو ما يفسر جزئيا ضعف مستوي الأداء الاقتصادي . فمن ناحية حالت السياسة التجارية الحمائية دون إرتفاع مستوي الأداء التصديري وأضعفت قدرة الاقتصاد القومي علي الإندماج في السوق العالمية إذ انخفضت نسبة الصادرات السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي من 9,3 في المائة عام ١٩٩٠ إلى 7,6 في المائة عام ٢٠٠٠ . كما اتجه مؤشر الاندماج في السوق العالمية مقاسا بنسبة الصادرات والواردات إلي الناتج المحلي الإجمالي إلي الانخفاض من ٣٣ في المائة عام ١٩٩١ إلي ٢٤ في المائة عام ٢٠٠١ . يضاف إلى ذلك الاختلالات الهيكلية التي عاني منها قطاع الإنتاج⁶⁷ .

السياسة المالية و إدارة الدين العام

تسعي الدولة إلى زيادة الإنفاق الاستثماري بهدف زيادة التشغيل وتوفير فرص عمل جديدة وزيادة الدخل . ولتحقيق ذلك فهي تحرص علي إتباع سياسة توازن في ما بين إستمرار الإنفاق العام لتدبير فرص العمل الإضافية مع الحفاظ على مستويات عجز الموازنة الحالية ومحاولة تقليصها عن طريق دفع القطاع الخاص نحو زيادة الإستثمارات والتوسع فيها . ولا شك أن الإنفاق العام سيؤدي إلى زيادة عجز الموازنة العامة عن الحدود الحالية ، وإن كان سيولد فرص عمل إضافية ، إلا أنه سيخل بالتوازنات الداخلية ، ويزيد من الآثار التضخمية . ومن ثم تهدف السياسة الاقتصادية إلى تهيئة المناخ لتشجيع القطاع الخاص على المشاركة بقدر أكبر في عملية التنمية الاقتصادية .

ولهذا تظهر الحاجة للرقابة والمتابعة المستمرة لتطبيقات السياسة المالية بحيث تحقق الزيادة في التشغيل ، ولا تزيد من معدلات التضخم إلا بدرجة محسوبة . ولكي يتحقق ذلك تأتي أهمية تطوير إدارة الدين العام لتخفيض تكلفة الدين والحد من التوسع في الإقتراض من الجهاز المصرفي ومزاحمة القطاع الخاص في مصادره التمويلية .

الدين العام الخارجي

شهد الاقتصاد المصري منذ أواخر السبعينيات زيادة هائلة في الإنفاق بهدف تطوير وتحديث البنية الأساسية التي كانت قد وصلت إلى درجة كبيرة من التردى . وتزامن ذلك مع إنخفاض معدل الإدخار المحلي الإجمالي من مستوى ٩,٣ في المائة في المتوسط خلال عقد السبعينيات إلى مستوى ٦ في المائة في المتوسط خلال النصف الأول من الثمانينيات ، وهو ما دفع الحكومة للإقتراض من الخارج لتمويل المشروعات ومن ثم تنامي أعباء الدين الخارجي بشكل كبير . هذا إلى جانب تزايد العجز في

⁶⁷ المصدر السابق .

حساب المعاملات الجارية ، وميزان المدفوعات مما أدى إلى تزايد المخصصات من القروض الخارجية لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات.

وفى نهاية عقد الثمانينيات تفاقمت أزمة الدين الخارجي ، فبلغ إجمالي الدين الخارجي في نهاية يونيو ١٩٨٨ حوالي ٤١,٥ مليار دولار أو نحو ٢٠٩,٣ % من إجمالي الناتج المحلي ، في حين بلغت نسبة خدمة الدين إلى حصيللة الصادرات من السلع والخدمات نحو ٢٥,٤ في المائة في نفس الفترة . ونظرا لهذا العبئ المتزايد ووصول إجمالي الديون إلى الحدود غير الآمنة^{٦٨} تم إعادة جدولة الديون وشرعت الحكومة في تنفيذ برنامج الإصلاح الإقتصادي في مطلع التسعينيات بما فيه برنامج التكيف الهيكلي . وقد ترتب على ذلك تراجع رصيد الدين العام الخارجي ، سواء بشكل مطلق أو كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، ومن الصادرات . وكان للتخفيض سالف الذكر بالغ الأثر في تحسن مؤشرات الدين الخارجي منسوبا إلى الصادرات من السلع والخدمات من ٣٤,١ في المائة عام ١٩٨٦ إلى ٨,٤ في المائة في عام ١٩٩٩ ، وهو ما يعد تحسنا كبيرا في الجدارة الائتمانية وإن كان قد ارتفع قليلا إلى ١٢,٢ في المائة في عام ٢٠٠٢ وإلى ١٦,٤ في المائة في نهاية مارس ٢٠٠٣ إلا أن ذلك يرجع في جانب كبير منه إلى تراجع الصادرات ، وإلى انخفاض سعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار في عام ٢٠٠٣ .

ويلاحظ أن معظم ديون مصر الخارجية ديون رسمية . حيث بلغت ديون القطاع الخاص الخارجية نحو ٠,٨٩ في المائة من إجمالي الدين الخارجي في عام ٢٠٠٣ ، وهى بلا شك تعد نسبة ضئيلة^{٦٩} . وتشكل الديون قصيرة الأجل نسبة محدودة من إجمالي الدين الخارجي فقد بلغت 7,3 في المائة في عام ٢٠٠٣ . أما نسبة القروض طويلة ومتوسطة الأجل من الدين الخارجي فكانت نحو ٩٢,٧ في المائة ذات العام ، معظمها قروض ميسرة ذات أسعار فائدة منخفضة وفترة سماح للسداد . وقد بلغت مدفوعات خدمة الدين خلال السنة المالية ٢٠٠٣ حوالي ٢ مليار دولار مقارنة بنحو ١,٦ مليار دولار للنسبة المالية السابقة عليها .

وتحرص مصر حاليا على الإبقاء على ديونها الخارجية في الحدود الآمنة بحيث لا يتعدى حجم ما تقتضيه سنويا ما يتراوح بين ١,٢ إلى ١,٥ مليار دولار كحد أقصى ، وإن كان هذا له تأثيرا سلبيا على الأداء الإقتصادي الكلى . كما تحرص مصر أيضا على الوفاء بالتزاماتها بسداد جميع الديون المستحقة عليها في المواعيد المحددة تماما . ففي نهاية مارس ٢٠٠٣ بلغ إجمالي الدين الخارجي المصري ما يعادل ٢٨,٧ مليار دولار أمريكي أو نحو ٣٥,٧ في المائة من إجمالي الناتج المحلي بزيادة قدرها حوالي ٢,١ مليار دولار^{٧٠} عن العام السابق.

⁶⁸ تم الاتفاق مع الدول الدائنة علي إعادة جدولة الديون من خلال نادى باريس ، على أن تخفض مديونيتها بنسبة ٥٠% من صافي قيمتها وفقا للقائم في ٣٠ يونيو ١٩٩١ . كما قامت دول الخليج بإسقاط بعض الديون المستحقة على مصر عقب حرب الخليج عام ١٩٩١

⁶⁹ ارتفاع نسبة الديون الخاصة إلى إجمالي الدين الخارجي كان من أهم أسباب التعثر المالي للدول ، وقد كانت تجربة دول جنوب شرق آسيا دليل على ذلك . كما كان للارتفاع الكبير في نسبة القروض قصيرة الأجل في المديونية الخارجية لدول شرق آسيا السبب الرئيسي للأزمات المالية التي عصفت باقتصاديات هذه الدول في نهاية التسعينيات .

⁷⁰ ترجع هذه الزيادة لإصدار الحكومة المصرية سندات سيادية دولارية في الأسواق الدولية بقيمة إسمية بلغت ١,٥ مليار دولار

الدين المحلي

تضاعف حجم الدين المحلي^{٧١} عدة مرات خلال الفترة ١٩٨١-٢٠٠٣ . فبعد أن كان لا يتجاوز ١١ مليار جنيه في نهاية يونيو ١٩٨١ ، بنسبة ٦٤,١٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي . فقد وصل إلي ٣١٥,٢ مليار جنيه في بداية عام ٢٠٠٣ وذلك بنسبة ٨٤,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ، مما يشير إلي تفاقمه بصورة تنذر بالخطر .

وقد حدثت الزيادة في إجمالي الدين المحلي خلال عام ٢٠٠٢ نتيجة لارتفاع المصدر من السندات وأذون الخزانة بمقدار ٣٢,٤ مليار جنيه . وارتفاع مديونية الحكومة تجاه بنك الاستثمار القومي بمقدار ١٢,٧ مليار جنيه . وارتفع بذلك عبء خدمة الدين المحلي المستحق على الحكومة من أقساط وفوائد إلي ٢٦,٦ مليار جنيه مقابل ٢٠,١ مليار للسنة السابقة .

ولا شك أن للمديونية بشقيها أثارها السلبية المتوقعة على المتغيرات الاقتصادية في مصر . فزيادة أعباء خدمة الدين المحلي وما يتبعها من توجيه حصة ضخمة من الموارد لسدادها سيؤدي إلي تراجع معدلات الادخار المحلي ومن ثم تقلص الإنفاق الاستثماري . هذا بالإضافة إلي أن التوسع في الاقتراض المحلي يحد من المعروض أمام قطاع الأعمال الخاص لتمويل استثماراته فيما يعرف بأثر المزامحة مما قد ينتج عنه تخفيض الاستثمار الخاص . كما يتزايد عجز الموازنة وما يتبعه من ضغوط على سعر الفائدة الاسمي والحقيقي ، مما يؤثر بالسلب على النمو الاقتصادي . وفي النهاية ، فإن الاستخدام المتزايد للقروض العامة في الإنفاق على الاستهلاك العام يعنى نقل العبء المالي لهذه المصروفات من الأجيال الحالية إلي الأجيال المقبلة .

أن أحد أهم التحديات التي تواجه إدارة الدين العام، بشقيه المحلي والخارجي ، يتمثل في المعادلة الصعبة لزيادة الإنفاق القومي دون مزامحة الإنفاق الخاص ، حتي لا تزيد معدلات التضخم . لذا تهدف السياسة المالية إلى إدارة الأصول والالتزامات في ميزانية الدولة بحيث تتوافق مع التزامات الدولة المستقبلية مما يحد من الفجوة بين الإيرادات والمصروفات . ويعد الهيكل الضريبي والجمارك من أهم الأدوات التي يجب إدارتها بكفاءة لتحقيق هدف المساهمة في سد احتياجات الدولة من الموارد المالية وسداد التزاماتها.

السياسة النقدية

تتبنى الدولة حالياً سياسة نقدية أكثر تحملاً تهدف أساساً إلى التحكم في التضخم مكملة في ذلك للدور الذي تلعبه السياسة المالية في هذا الشأن ، كما تهدف إلى الإسراع بمعدلات النمو من خلال التصدي للصدمات الخارجية المحتملة . فلقد أدت الصدمات الخارجية التي شهدتها الاقتصاد المصري والسياسات الانكماشية التي اتبعت حيالها خلال الأعوام الثلاثة الماضية إلى تباطؤ الاقتصاد والي

⁷¹ يعرف الدين المحلي في الاقتصاد المصري بأنه موارد بنك الاستثمار القومي التي توجه للحكومة والهيئات الاقتصادية بالإضافة إلى ما تقرضه الحكومة من خلال إصدار أوراق مالية وأذون خزانة أو بالاقتراض المباشر من الجهاز المصرفي .

تراجع معدلات النمو الإقتصادي الحقيقي . هذا فضلا عن أن معدلات التضخم قد عاودت للارتفاع ثانيا خلال تلك السنوات الثلاث رغم إنخفاضها بدرجة كبيرة نتيجة لبرنامج الإصلاح الإقتصادي منذ أوائل التسعينات ^{٧٢} . ويعزي هذا الارتفاع إلى إنخفاض سعر صرف الجنيه مقابل العملات الأجنبية وزيادة عجز الموازنة العامة للدولة ، ولزيادة الأسعار العالمية لبعض السلع المستوردة زيادات كبيرة تتحمل الموازنة العامة للدولة فروق أسعار هذه السلع الأساسية المدعومة.

وفي مثل هذه الظروف ، كان لابد من رسم سياسة نقدية ملائمة ، مع حسن توظيف أدواتها المناسبة لزيادة الطلب الكلى الاستهلاكي والاستثماري حتي يمكن زيادة معدلات النمو . وتبرز أهمية هذا الاتجاه نظرا لصعوبة الاعتماد على السياسة المالية العامة و الإنفاق العام في إحداث النمو المطلوب نتيجة لارتفاع عجز الموازنة العامة للدولة إلى نحو ٦ % كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي . ولقد ترتب علي زيادة عجز الموازنة العامة ومحاولات تمويل هذا العجز ضغوط تضخمية ومزاحمة للقطاع الخاص في الطلب على الموارد الائتمانية المتاحة لدى الجهاز المصرفي .

كما ويستدعي هذا أيضا أن تقوم السياسة النقدية بدورها في التحكم في معدلات التضخم والسيطرة عليها وتحقيق الاستقرار النقدي المطلوب خاصة في ظل انخفاض أسعار الفائدة العالمية على الدولار الأمريكي واليورو . ولقد أدى القرار الخاص بتحرير سعر الصرف ^{٧٣} إلى الاعتماد علي سياسة نقدية فاعلة واتباع نظام جديد يعتمد على آليات السوق في إطار مؤسسي قوي يحكم الإشراف والرقابة علي هذه الآليات بما يحقق الانضباط والكفاءة في معاملات النقد الأجنبي.

وتهدف السياسة النقدية ضمن أغراضها إلى تحقيق مجموعة أخرى من الأهداف للقضاء على الاختلالات والتشوهات التي مازالت قائمة في سوق النقد الأجنبي تتمثل في :

١. خفض تكلفة الاقتراض .
٢. إصلاح تشوهات هيكل أسعار الفائدة في مصر
٣. تحسين موقف السيولة لدى البنوك ومعدلات نمو الودائع مقارنة بمعدلات نمو القروض
٤. تطوير نوعية محافظ البنوك وخفض نسبة القروض غير المنتظمة
٥. استكمال البنية الأساسية والمؤسسية لسوق النقد الأجنبي .
٦. تفعيل السياسة النقدية بما يساند نظام تحرير
٧. منع الممارسات التي تخرج عن إطار السوق المنظمة والقواعد القانونية الحاكمة لها .

وفي إطار تفعيل السياسة النقدية ، تتخذ الإجراءات لزيادة مشاركة القطاع المالي مشاركة واسعة النطاق في تطبيق هذه السياسة النقدية ولزيادة الاعتماد علي الجهاز المصرفي في التأثير على السوق وتشجيعه في الاتجاه الذي تحدده السياسة النقدية التي تستهدف التضخم كإطار لعملها . ومن ناحية

⁷² لقد ساعدت إجراءات إدارة سعر الصرف في بدايات برنامج الإصلاح الإقتصادي في تحقيق آثار إيجابية للاقتصاد المصري من أهمها خفض معدلات التضخم من حوالي ٢٥ % أواخر الثمانينات إلي أقل من ٣ % في المتوسط في أواخر التسعينات

⁷³ اتخذ هذا القرار في يناير ٢٠٠٣ بهدف توحيد سعر الصرف. وكذلك الوصول إلي تحقيق سعر عادل ومتوازن للجنيه مقابل الدولار والعملات الأجنبية الأخرى. وللمساعدة في الحفاظ على الاحتياطي من النقد الأجنبي وتحقيق ميزة تنافسية للصادرات المصرية بما من شأنه زيادة قدرات القطاع الإنتاجي الموجه للتصدير وزيادة فرص العمل، خاصة في القطاعات ذات القدرة التصديرية العالية وكثيفة العمل. ومن المتوقع أن يؤدي هذا النظام إلي استخدام آلية سعرية منضبطة لترشيد الواردات وزيادة المنتجات محلية الصنع البديلة للواردات بما يزيد من فرص العمل والتشغيل وزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المشروعات والاستثمارات الأجنبية غير المباشرة كنتيجة لوجود نظام لسعر الصرف يتسم بالشفافية والانضباط .

أخرى تعتمد السياسة الاقتصادية علي سوق راس المال ليلعب دوره في توفير الأدوات المالية اللازمة للاستثمارات غير التقليدية وتنوع المحافظ المالية لتوائم طبيعة المستثمر . ولا شك أن وجود سوق مال ذات بنية أساسية وتشريعية على درجة عالية من الكفاءة ومنظمة طبقا للأعراف الدولية يساهم في توفير التمويل ، وكذا توفير أدوات غير مباشرة مثل أذون الخزانة والأدوات المالية المشابهة التي تتيح للبنك المركزي إدارة السياسة النقدية بصورة أكثر كفاءة ومرونة طبقا للتطورات المحلية والعالمية . فمن خلال عمليات السوق المفتوحة باستخدام أذون الخزانة يقوم البنك المركزي بالتحكم في كمية العروض النقدي وحجم السيولة ، وبالتالي يتم التأثير مباشرة على أسعار الفائدة قصيرة الأجل وهو ما يوفر عنصر المرونة في إدارة السياسة النقدية . ومع تكوين منحني العائد لهيكل أسعار الفائدة في مصر يصبح الطريق ممهدا نحو طرح إصدارات جديدة في سوق الدين المحلي وخلق آليات تسعير فعالة ، حيث يعد منحني العائد بمثابة الأساس المرجعي لأسعار الإصدارات مختلفة الأجل.

سوق رأس المال كآلية جيدة لجذب وتعبئة المدخرات

ظل الاقتصاد المصري يعتمد ولسنوات طويلة علي الجهاز المصرفي لتوفير التمويل لشركات القطاعين العام والخاص سواء للأغراض قصيرة الأجل أو للأغراض طويلة الأجل . ولقد أدى هذا الأمر إلى ارتفاع تكلفة التمويل ، فضلا عن قصور موارد الوفاء بكل الاحتياجات التمويلية نظرا لمزاحمة الدولة الشديدة للقطاع الخاص في استخدام الموارد المحدودة نسبيا . وساعدت برامج الإصلاح الاقتصادي التي بدأت في أوائل التسعينات علي تهيئة قطاع المال تهيئة جيدة وطبقا للأعراف الفنية وتم إعادة تنظيم سوق الأوراق المالية ليلعب دورة تمويلي المكمل للجهاز المصرفي . ونتيجة لنشاط السوق وعلي إقبال شركات القطاع الخاص المنظم علي مصادر السوق التمويلية من خلال إصدار الأدوات المالية المناسبة من اسهم وسندات ، ارتفعت قيمة راس المال السوقي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من اقل من ٥ في المائة عام ١٩٩٠ إلى ما يقرب من ٤٧ في المائة عام ١٩٩٩⁷⁴

وكان لإعادة تنظيم السوق الفضل في نجاح برامج الخصخصة وبيع شركات قطاع العام التي زادت من المعروض من الأوراق المالية وشجعت المستثمرين علي توجيه مدخراتهم إلى السوق ومزاولة دوره التاريخي في ذلك الصدد . ولم ينجح السوق في جذب الاستثمارات المحلية فقط بل كان مشجعا للاستثمارات الأجنبية التي تمثل نحو ٣٠ في المائة من قيمة التداول في البورصة المصرية⁷⁵ . لذا يعتبر سوق الأوراق المالية مصدرا رئيسيا ومثاليا لتمويل التنمية والنشاط الاقتصادي الخاص في دولة نامية كمصر شأنها في ذلك كل الدول النامية .

⁷⁴ Shamseldin, A. "Comparative Analysis of the Role of Private Sector in ESCWA Member Countries: Case Study of Egypt" 2002.

⁷⁵ هيئة سوق المال في مصر ، مركز المعلومات www.cma.gov.eg

المملكة الأردنية الهاشمية

حقق الأردن إنجازات هامة في مجال التنمية البشرية خلال الثلاثين عاما الماضية . فمنذ أوائل السبعينات وحتى عام ٢٠٠١ زاد العمر المتوقع من ٥٨ إلى ٧٢ عاما وقفز إلمام البالغين بالقراءة والكتابة من ٤٧ إلى ٩٠ في المائة ، وانخفض عدد الأطفال الذين يموتون قبل أن يبلغوا السنة الأولى من العمر بما يقرب من ٥٠ في المائة إلى ٢٦ في المائة (لكل ١٠٠٠ مولود حي)^{٧٦}

وبالمقارنة بدول أخرى ، حقق الأردن تقدما أكبر في التعليم الذي يحظى بنسبة 5,6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ونحو ١٧ في المائة من إجمالي الإنفاق الحكومي عام ٢٠٠١ . ولقد بلغ معدل إلمام الشباب في الأردن بالقراءة والكتابة ٩٩ في المائة عام ٢٠٠١ ، بالمقارنة بنسبة ٨٨ في المائة لمنطقة الشرق الأوسط. وبلغت نسبة التحاق البنات إلى الصبيان بالمدارس الابتدائية والثانوية ٩٧ في المائة، وهي أعلى من ٨٣ في المائة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بكاملها.

والأردن دولة متوسطة الدخل دون موارد طبيعية كبيرة وتعتمد بصفة أساسية على رأس المال البشري بالنسبة للتنمية. فمنذ أوائل السبعينات وحتى عام ٢٠٠١، نما سكان الأردن من نحو ١,٨ مليون إلى ٥,٠ مليون نسمة ، بمعدل نمو انخفض إلى ٢,٨ في المائة نتيجة لانخفاض معدل الخصوبة - وهو متوسط عدد المواليد لكل امرأة - من ٧,٥ إلى ٣,٦ . وإنخفض نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي من ١٩٩٠ دولار في عام ١٩٨٥ إلى ١٧٥٠ دولار في عام ٢٠٠١.

وخلال فترة العقود الثلاث ، تميز الاقتصاد الأردني بأنة من بين أفضل بيئات الأعمال في المنطقة من حيث استقرار الاقتصاد الكلي ، وتحرير التجارة ، ومناخ الاستثمار . وفضلا عن ذلك ساهمت التحويلات النقدية التي يرسلها العاملون في الخارج ولسنوات طويلة بنسبة تصل إلى ٢٥ في المائة من الإنتاج المحلي للبلاد قياسا بالناتج المحلي الإجمالي.

المؤشرات الاقتصادية

كانت المؤشرات الاقتصادية في بداية التسعينات إيجابية للغاية حيث حقق معدل النمو ارتفاعا بلغ في المتوسط ٧,٦ في المائة سنويا . (حتى عام ١٩٩٦ عندما هبط إلى ٣,٢ في المائة) وانخفض العجز المالي بدرجة ملموسة ، كما انخفض التضخم لمستوي ٣ في المائة . وكانت للسياسة النقدية الرشيدة أثارا جيدة ساعدت علي تحقيق تراكمات من احتياطي العملة الأجنبية الأمر الذي أدى إلى تحقيق الاستقرار خلال سنوات الحاجة. ولأسباب سياسية تتعلق بظروف المنطقة تدهور الاقتصاد الأردني في عام ١٩٩٦ حيث انخفض معدل النمو الاقتصادي دون معدل نمو السكان مما أدى إلى انخفاض يقرب من ٢ في المائة في دخل الفرد كل عام خلال الفترة من ١٩٩٦ حتى ١٩٩٨ . وقد بدأت التجارة حديثا في أداء دور أكثر أهمية نتيجة للمناطق الصناعية المؤهلة، واتفاق تجارة حرة تم توقيعه مع الولايات المتحدة في عام ٢٠٠١، واتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٠.^{٧٧}

⁷⁶ World Bank, Jordan, <http://wbIn0018.worldbank.org/MNA/ArabicWeb.nsf/DocByUnid/>

⁷⁷ البنك الدولي، المصدر السابق.

ويتأثر أداء النمو في الأردن بصورة عامة بندرة الموارد الطبيعية والمياه ، وبالصددمات الخارجية . لكن بشكل عام ولأسباب تعود إلى صغر الاقتصاد الأردني وانفتاحه على الخارج، فإن الاعتماد على مصادر الدخل الخارجي وضعف القدرة على مجابهة الصدمات الخارجية ، كانت كلها عوامل يعزي إليها تفسير جزء كبير من تقلبات النمو . وبالرغم من هذه الظروف غير المواتية ذات الانعكاسات السلبية ، فقد تمكن الاقتصاد الأردني من تحقيق معدل نمو طويل الأجل مرتفع وصل خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٢ إلى نحو ١٠ في المائة سنوياً . أنخفض هذا المعدل إلى ١ في المائة عام ١٩٨٣ نتيجة انكماش القروض والمساعدات الدولية وتوقف تحويلات العاملين في الخارج وتصل إلى ٢٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي . واستمر معدل النمو عند مستوي أقل من ١ في المائة في المتوسط سنوياً في الفترة اللاحقة لذلك^{٧٨} . أما خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٩٩ وهي مرحلة الأزمة الاقتصادية نتيجة انخفاض أسعار النفط العالمية ، والظروف الإقليمية غير المواتية ، تم تطبيق برامج للإصلاح الاقتصادي أسفرت عن نمو معتدل ٢٠٠٢-٢٠٠٠ نتيجة تحسن أداء الصادرات السلعية وإتباع سياسة نقدية ميسرة ومتكيفة مع الظروف الاقتصادية المحلية والدولية .

تحديات التنمية

إن التحديات الرئيسية للتنمية التي يواجهها الأردن تتمثل في معالجة الفقر الذي زاد في العقد الأخير، وتطوير نظم التعليم والرعاية الصحية . وتشير التقديرات إلى ارتفاع نسبة السكان الذين يعانون الفقر في عام ١٩٩٢ إلى ١٤,٤ في المائة بعد أن كانت ٣ في المائة فقط في نهاية الثمانينات . ولقد ساهمت عدة عوامل في تدهور الوضع منها انهيار أسعار البترول، وعودة ٣٠٠,٠٠٠ تقريباً من الأردنيين من دول الخليج في أعقاب حرب الخليج في عام ١٩٩١ وما أعقب ذلك من انخفاض تحويلات العاملين بالخارج النقدية . وتحسن الوضع قليلاً في عام ٢٠٠١ حيث انخفضت النسبة من السكان دون حد الفقر إلى ١١,٢ في المائة

وقد قطع الأردن خطوات كبيرة لتحسين نظام التعليم . وعلى الرغم من التقدم في مجال محو الأمية وفي معدلات الالتحاق بالمدارس بالنسبة للفتيان والفتيات على السواء ، إلا أن نظام التعليم الحالي لا يوفر فرص تعلم متساوية للجميع . الأمر الذي يتطلب وضع البرامج لرفع الكفاءة ليس فقط لتحسين نوعية التعليم بل لربط المنهج بالمهارات التي يطلبها سوق العمل أيضاً .

وكان أداء النظام الصحي الأردني جيداً نسبياً من حيث إمكانية الحصول على الخدمات والنتائج مقاسه بمؤشرات مثل وفيات المواليد والعمر المتوقع . غير أنه نظراً لأن الأردن ينفق أكثر من ٩ في المائة من إجمالي الناتج المحلي على الصحة، يحتاج النظام الصحي الكثير من التطوير حيث تفرض التكاليف المتزايدة عبئاً ثقيلاً على الوضع المالي للأردن .

ويمثل توفير فرص العمل للسكان المتزايدين من الشباب محورا من محاور اهتمام الدولة . فبالنظر إلى معدل بطالة يبلغ ١٥ في المائة وقوة عمل تنمو بمعدل ٤ في المائة سنوياً، يصبح خلق وظائف جديدة إضافية للباحثين عن العمل من الشباب مطلباً مهماً لتحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي .

⁷⁸ البنك الدولي ، "تقييم المساعدات القطرية" ، أكتوبر ٢٠٠٣ ، ص ١ .

وعلى الرغم من التقدم في مجال تنمية المرأة من خلال إدخال تحسينات في الخدمات التعليمية والصحية ، إلا أن تمكين الإناث وإشراكهن لا يزال يمثل تحدياً. وعلى الرغم من أن اشتراك المرأة في قوة العمل قد نما من ١٥ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى ٢٤ في المائة عام ١٩٩٩ ، إلى أنه لا يزال منخفضاً. ويبلغ معدل البطالة للنساء مستوى مرتفعاً هو ٢٥ في المائة مقابل ١٥ في المائة بين الرجال، بل بلغ مستوى أسوأ بين النساء من فئة العمر ١٦-٢٥ وهو ٧٨ في المائة. وقد تحسن وضع المرأة القانوني نوعاً ما، ولكن لا تزال هناك فوارق كبيرة.

وتستهدف استراتيجية التنمية مواجهة هذه التحديات من خلال تطبيق سياسات مالية ونقدية ملائمة ، وكذا استكمال برامج الإصلاح المؤسسي في المجالات التالية ذات الأولوية:

١. تحسين مناخ الاستثمار وتوسيع برنامج الخصخصة وقيام القطاع الخاص بتوفير بنية أساسية عامة ، و تنمية الصادرات من خلال تحسين الخدمات الإدارية والمرافق المتعلقة بالتجارة.
٢. إصلاح القطاع العام و تحسين جودة الحوكمة و الإدارة العامة ، مع بناء القدرة المؤسسية من أجل تطبيق يتسم بالكفاءة والعدالة للسياسات المختلفة .

التطور المالي في الأردن⁷⁹

يتكون القطاع المالي في الأردن من الجهاز المصرفي وقطاع التأمين ومؤسسات الإقراض المتخصصة ، بالإضافة إلى سوق الأوراق المالية . ويمثل النظام المالي الأردني نموذجاً شائعاً في الدول النامية للأنظمة المالية المعتمدة على البنوك التجارية (المحلية) كبديل عن سوق رأس المال في توفير التمويل والقيام بالوظائف والخدمات المالية . فرغم إحراز تطور مضطرب في إقامة العديد من مؤسسات القطاع المالي غير المصرفي في الأردن ، لا زال قطاع البنوك يهيمن على النظام المالي الأردني، أسوة ببقية الدول النامية . وقد تمكن هذا الجهاز من حشد ودائع على مختلف أنواعها بلغت 9.2 بليون دينار أردني في نهاية عام ٢٠٠٢ وهو ما يعادل ١٣٠% من الناتج المحلي الإجمالي الأردني، في حين بلغت التسهيلات المصرفية ٥,٦ بليون دينار أردني أو ما نسبته 80% من الناتج المحلي⁸⁰.

السياسة النقدية وأدوات تعبئة المدخرات المحلية

تعتبر أسعار فائدة الودائع في الأردن مرتفعة بالمقارنة بمستويات مثلتها في الدول الأخرى رغم هبوطها منذ عام ١٩٩٩ ، كما وتعتبر أداة محفزة للادخار المحلي ولجذب رأس المال الخارجي⁸¹ . أما نسبة المعروض النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي فهي أيضاً مؤشر جيد على التحسن المطرد في العمق المالي للاقتصاد الأردني منذ عام ١٩٩٨ . ولقد تميز القطاع المالي الأردني بمركز مرموق

⁷⁹ انظر فريز. ز، " التطور المالي والنمو الاقتصادي: حالة الأردن " ، ندوة تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي، معهد الدراسات الاقتصادية ، صندوق النقد العربي ، ٢٠٠٣ ، ص ٢٣٠

⁸⁰ The Central Bank of Jordan. www.cbj.gov.jo/index

⁸¹ بلغ متوسط سعر الفائدة خلال الفترة ٩٧-٢٠٠٢ نحو 5,6 % بالمقارنة بنحو ٦,4 في مصر و بنحو 1,9 % في سنغافورة وماليزيا خلال نفس الفترة

في هذا المجال ويوازي مثيله في دول جنوب شرق آسيا^{٨٢}. أما بالنسبة إلى مؤشر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الذي يقيس بصورة أدق دور البنوك في تمويل نشاط القطاع الخاص، فإن القطاع المالي الأردني، وبعد سنوات من الإصلاح المالي، يحتل مركزاً متقدماً في تمويل استثمارات القطاع الخاص.

وبالنسبة إلى مؤشرات سوق رأس المال فتصنف بورصة عمان كواحدة من أعلى الأسواق الناشئة من حيث رسملة السوق كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت نحو ٧٦% عام ٢٠٠٢، لكن في المقابل فإن كل من حجم التداول والإصدارات الجديدة تعتبران متواضعة القيمة^{٨٣}. وعلى الرغم من التطور الملحوظ الذي شهده سوق رأس المال في الآونة الأخيرة إلا أنه يعاني من قصور كبير في بعض جوانبه المؤسسية، ومن محدودية الأوراق المالية المتداولة فيه وهي ما تزال محصورة في الأسهم والسندات. كما أن التداول بأدوات الدين هذه لا يزال محدوداً، وهو لا يشكل إلا نسبة ضئيلة من إجمالي حجم التداول في سوق رأس المال.

ولقد قطع القطاع المالي الأردني الشوط الأكبر من مرحلة الإصلاح والتطوير للإطار المؤسسي والرقابي والتشريعي بعد عدد من الإصلاحات المالية المتتالية والشاملة منذ عام ١٩٨٨. ويتجه حالياً نحو مرحلة التحرير للاندماج في تجارة الخدمات الدولية. وتتركز جهود الحكومة في المرحلة الحالية على تطوير القطاع المالي غير المصرفي علاوة على تعزيز نظام الرقابة المصرفية في ظل سياسة نقدية تستهدف ترسيخ الاستقرار النقدي وتعزيز مستوى الاحتياطات من العملات الأجنبية، وتعزيز الثقة بالدينار وإكساب النشاط الاقتصادي مزيداً من مقومات النمو الاقتصادي المتوازن والقابل للاستمرار في بيئة أسعار مستقرة نسبياً. ولتحقيق ذلك، تم إتخاذ عدد من الإجراءات والتدابير النقدية تتسم بالشمول والشفافية منها نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي، وتخفيض سعر إعادة الخصم، وتخفيض أسعار الفائدة على الأدوات النقدية، مع تطوير الإطار التشريعي للبنوك لضمان الالتزام بقواعد الإفصاح المالي، وتطبيق المعايير المحاسبية، وإدخال المنتجات المعاصرة للعمل المصرفي.

يدل إرتفاع نسبة الودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي علي القدرة علي تعبئة المدخرات المحلية وإن كانت متواضعة^{٨٤}. لكن أداء هذا القطاع في مجال تحويل المدخرات إلى استثمارات منتجة وطويلة الأجل لم يصل بعد إلى الطموحات. كما أن المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية ما زالت تمارس استراتيجية استثمارية متحفظة للغاية الأمر الذي يتطلب تحسين كفاءة سوق المال من خلال سياسات ومؤسسات فعالة وأدوات مالية متنوعة. وتأتي في قائمة أولويات التطوير، تهيئة سوق رأس المال ليلعب دوره كمصدر رئيسي للتمويل طويل الأجل.

⁸² بلغ متوسط هذه النسبة خلال الفترة ٩٧-٢٠٠٢ نحو 110.8 بالمقارنة بنحو 101.8 في سنغافورة ونحو 78.6 في مصر

⁸³ صندوق النقد العربي، "قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية - أداء الأسواق المالية العربية" www.amf.org.ae

⁸⁴ يمثل الإدخار المحلي نسبة ٣،٨ في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط خلال الفترة من عام ١٩٩٢ إلى عام ٢٠٠٢. كما تتذبذب الأهمية النسبية لكل من الاستثمار الكلي والإدخار المحلي في الناتج المحلي الإجمالي إرتفاعاً وانخفاضاً من سنة لأخرى ولا يشكل الاستثمار الكلي سوي ٢٧،٥ في المائة في المتوسط، من الناتج المحلي الإجمالي. ويدل هذا علي أن فجوة الموارد ما تزال مرتفعة حيث بلغت ٢٣،٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط خلال نفس الفترة، مما يستدعي مواصلة العمل بصورة حثيثة لتشجيع تعبئة المدخرات المحلية واستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية. انظر الإسكوا "الاستثمار الأجنبي المباشر والبيئي في منطقة الإسكوا"، ٢٠٠٣، جدول ٨، ص ٤٨

السياسة المالية

يعاني الاقتصاد في السنوات الأخيرة و بصفة شبة مزمنة من العجز المالي العام . فلقد إرتفع العجز في ٢٠٠٣ إرتفاعا حادا نتيجة للركود النسبي في النشاط الاقتصادي ، ونتيجة لزيادة النفقات نتيجة لحرب العراق. ولقد بلغ العجز الإجمالي في عام ٢٠٠٢ نسبة 8,2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي متخطيا المستوي المقر بالميزانية بنحو 7,4 في المائة^{٨٥}. ويعزي ذلك العجز إلى التغيرات في مستوي الإنفاق والإيرادات ، حيث تأثرت الإيرادات بشكل كبير بظروف المنطقة فانخفضت الإيرادات المحققة فعليا إلى 91,5 في المائة فقط من المقدّر بالميزانية في عام ٢٠٠٢ . وبلغ الإيراد الرئيسي من الضرائب علي المبيعات 86 في المائة مما كان متوقعا . وبالطبع تم تعويض هذا العجز جزئيا علي حساب الإنفاق الرأسمالي الذي بلغ 87,4 في المائة فقط من المقدّر.

وتهدف السياسة المالية إلى تخفيض عجز الموازنة العامة من خلال ترشيد هيكل النفقات العامة ، وتحسين مستوى الخدمات الحكومية بتقليص حجم الدعم والحد من التوظيف الحكومي ، فضلا عن تطوير هيكل الإيرادات العامة وتطبيق الضريبة العامة على المبيعات، ورفع كفاءة النظام الضريبي. هذا بالإضافة إلى تطوير إدارة الدين العام من خلال حصر الاقتراض الحكومي الداخلي في السندات الحكومية وأذونات الخزينة.

ورغم الجهود المبذولة لتشجيع الاستثمار المحلي وزيادة الاستثمار الأجنبي، فإن الجدول ٨ يبين أن قد تذبذبت بين ، حيث خلال الفترة ٢٠٠٢-١٩٩٢

الدين العام وإدارته

تعتبر الأردن من الدول ذات المديونية العالية والتي تعزي إلى السياسات الاقتصادية المتبعة خلال فترة الثمانينات . ويقدر إجمالي حجم الدين بنحو ١٠٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٠ ، وذلك علي الرغم من إنخفاضه بشكل كبير عن مستواه في عام ١٩٩١ والبالغ ١٨٠ في المائة الناتج المحلي الإجمالي. ويمثل الدين الخارجي نحو ٨٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٠ ، كما تقدر نسبة خدمة الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات بنحو ١٥ في المائة عام ١٩٩٩^{٨٦}.

ولا شك أن هذا الوضع قد تطلب اتباع سياسات اقتصادية متحفظة واتخاذ إجراءات متشددة فيما يتعلق بإدارة الدين نظرا لصعوبة إعادة الجدولة عند الحاجة إلى ذلك. ولقد ساعدت الاحتياطات المتراكمة وتقدر بنحو 2.6 بليون دولار (أو ما يكفي لتمويل ٧ أشهر من الواردات) من زيادة قدرة الاقتصاد علي تحمل الصدمات الخارجية . ونظرا لاستمرار هذا الوضع كما هو متوقع ولمدة لا يستهان بها لما تفرضه اتفاقيات الدين الخارجي من التزامات ، فقد تلجأ الدولة إلى الركون إلى الدين الداخلي لتلبية احتياجات التمويل الأمر الذي يشكل بدوره الدخول في برائن الحلقة المفرغة المعهودة .

⁸⁵ البنك الدولي ، " آخر المستجدات في المملكة الأردنية الهاشمية " ، نشرة فصلية تصدرها وحدة الأردن بالبنك الدولي ، الفصل الأول ٢٠٠٣ ، ص ١٣-١٤ .

⁸⁶ البنك الدولي ، "تقييم المساعدات القطرية" ، أكتوبر ٢٠٠٣ ، ص ٤ و ٥ .

سوق الأوراق المالية وبورصة عمان

يأتي سوق الأوراق المالية في المرتبة الثانية في هيكل القطاع المالي الأردني بقيمة رأسمالية بلغت في عام ٢٠٠٣ نحو ١١ مليار دولار وتمثل نسبة من الناتج المحلي الإجمالي تزيد قليلا عن ١٠٠ في المائة مما يدل علي أن السوق يشارك مشاركة فعالة في تكوين رؤوس الأموال التي تتدفق إلى الاستثمار من خلال الشركات التي يجري إنشائها. وسوق الأوراق المالية تسوده الأسهم بنسبة كبيرة في حين تمثل السندات نسبة قليلة للغاية . كما ويعتبر سوق السندات اقل تطورا.

التوصيات

١. علي الدول أن تعيد صياغة أولويات التنمية بها استرشادا بإستراتيجية التنمية الجديدة التي أقرها المجتمع الدولي في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠٠٠ والتزاما بالأهداف التي حددتها هذه الاستراتيجية . وتمثل الأولويات الدولية التي تم الاتفاق عليها في هذا الشأن إطارا عاما يقضي بضرورة التعاون بين الدول لمجابهة التحديات التي يواجهها العالم كله وعلي ضوء ما حققته إستراتيجيات التنمية في العقود السابقة من نتائج .
٢. ونظرا لان التجارة الدولية هي قاطرة التنمية والنمو ، فعلي الدول النامية والمتقدمة علي حد سواء تفعيل المشاركة في النظام التجاري الدولي وسرعة الاندماج في الاقتصاد العالمي بما يحقق سهولة إنتقال رؤوس الأموال وتدعيم النظم التي تعتمد علي إقتصاد السوق.
٣. علي الدول النامية اتباع السياسات الاقتصادية المناسبة واللازمة لتحقيق زيادة سنويا لا تقل عن ٣ في المائة في الناتج الفردي وبشكل متواصل .
٤. علي الدول النامية اتباع السياسات التي من شأنها إحداث التنمية الإجتماعية والبشرية المناسبة والقضاء على أشكال الصراعات ودعم جهود السلام ، والقضاء على الفقر ونقص الغذاء .
٥. علي الدول النامية اتباع السياسات واتخاذ الإجراءات اللازمة أولا لخلق المناخ والبيئة المواتيين لحفز للنشاط الاقتصادي والاستثمار الخاص حتي يمكن خلق فرص العمل وزيادة الإنتاجية . وثانيا لتمكين الطبقات الفقيرة من المشاركة في التنمية والاستفادة بنتائجها . ويشمل ذلك سياسات الاقتصاد الكلي والسياسة المالية ، والنقدية ، وأسعار الصرف ، وإدارة الدين الخارجي وخدماته كما وتشمل سياسة تنمية وتطوير التجارة الخارجية لزيادة فرص النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل ثم سياسة تشجيع وتنمية الاستثمار الأجنبي المباشر وهو من المصادر الهامة لتمويل التنمية من خلال خلق الأطر التشريعية والتنظيمية المناسبة والملائمة له .
٦. أن تقوم دول الاسكوا باتخاذ الإجراءات الرئيسية التي تم الاتفاق عليها في مؤتمر مونتيري وتشمل:
 - تعبئة الموارد المحلية من اجل التنمية وإتباع القواعد الرئيسية للحكم الرشيد لتحقيق التنمية المستدامة وإقامة قطاع مالي قوى و متطور .
 - تعبئة الموارد الدولية من أجل التنمية من خلال تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار في الأوراق المالية
 - توسيع تجارتها الدولية لدعم تمويل التنمية.
 - الاشتراك بفاعلية في التجارة الدولية بوصفها محركا للتنمية وتحرير قطاعات التجارة في السلع والخدمات .
 - ترشيد الدين الخارجي والعمل علي حسن إدارته .
٧. علي الدول المتقدمة أن تقوم بدورها باتباع مجموعة من السياسات التي من شأنها تيسير التبادل التجاري وتسهيل نفاذ منتجات الدول النامية للأسواق العالمية ، والتي من شأنها دعم النمو المستقر لاقتصاديات الدول النامية لتشارك مشاركة فعالة فيما تحرزها الدول النامية من تقدم في تحقيق أهداف التنمية بها .

٨. أما في مجال الديون الخارجية وأعبائها ، فللدول المتقدمة دورا رئيسيا ومحوريا في زيادة قدرات الدول النامية على تحقيق أهداف استراتيجية التنمية من خلال تخفيض عبئ الديون وتيسير شروط الإقراض حتي تتمكن الدول النامية من تخصيص قدرا اكبرا من الموارد لتنفيذ برامج التنمية فيها
٩. وعلي الدول المتقدمة اتخاذ الإجراءات وتفعيل السياسات اللازمة لتطوير النظام المالي الدولي من خلال وسائل الحد من آثار الأزمات المالية ومنعها قبل حدوثها ، والعمل على عدم انتشارها عبر الحدود . ويعتبر ذلك من المتطلبات الرئيسية لإحداث الاستقرار المالي على مستوى العالم كله ومن ثم تعظيم الفائدة والعائد لكل من الدول النامية والمتقدمة على السواء
١٠. علي الدول المتقدمة زيادة المخصصات والموارد الموجهة للتعاون المالي والتقني الدولي لأغراض التنمية حيث تؤدي المساعدات الإنمائية الرسمية دورا أساسيا في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية باعتبارها مصدرا من مصادر التمويل اللازم لتلك البرامج في إطار شراكة قوية بين الموارد المحلية والدولية .
١١. علي الدول العربية ومن ضمنها دول الإسكوا ضرورة الإسراع بخطوات التكامل الاقتصادي فيما بينها لتوسيع قدرة أسواقها المالية علي استيعاب الاستثمارات وتوفير ما تحتاجه هذه الأموال الإقليمية من عناصر الأمان والثقة ومنحها المزايا الكافية والسماح بحرية تنقلها بسهولة ويسر.
١٢. وعلي هذه الدول الإسراع بالإصلاحات الهيكلية لاقتصادياتها والتي تساعد علي تنويع الإنتاج وتنويع مصادر الدخل وتتطلب تلك الأوضاع ضرورة اتباع سياسات مالية ونقدية متطورة لضمان حسن الإدارة الاقتصادية للموارد .
١٣. استمرار جهود الإصلاح الإقتصادي وإجراءات تطوير المؤسسات بهدف تشجيع وجذب الإستثمار الأجنبي المباشر مع تطوير الأطر التشريعية والإدارية المناسبة لعمل هذه الاستثمارات مع توفير سوقا مشتركة كبيره ومفتوحة تستطيع جذب الاستثمارات الباحثة عن الأسواق التي تستوعب إنتاجها .
١٤. إقامة سوق منظم للأوراق المالية مع دعم وتطوير البنية الأساسية والآليات التي تعمل علي جذب استثمارات المحفظة ، والعمل علي تكامل هذه الأسواق كسوق واحدة بدلا من كونها جزر منعزلة تفقر إلى المقومات الرئيسية بمفردها.
١٥. الاستمرار في تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري والقضاء على البيروقراطية والفساد المالي والإداري و الإسراع ببرامج الخصخصة ورفع كفاءة استخدام الموارد وعناصر الإنتاج
١٦. تقوية دعائم التكتل الإقليمي و تكثيف صيغ التعاون في ما بين الدول الأعضاء بالإسكوا العربية ، من جهة، وبينها وبقيّة دول العالم من جهة آخر في مجال تشجيع الاستثمارات المتبادلة وتطوير القدرات المعلوماتية والتكنولوجية .
١٧. علي دول الإسكوا وضع السياسات التي تمكنها من التوجه إلى التصدير وزيادة معدلات الاندماج في نظام التجارة الدولية كمصدر من مصادر الدخل.

المراجع

- الأمم المتحدة ، الجمعية العامة ، " تقرير فريق الجمعية العامة العامل المفتوح باب العضوية المخصص لتمويل التنمية" ، وثيقة رقم A/54/28

- الأمم المتحدة ، الجمعية العامة ، " نحن الشعوب: دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين ، تقرير الأمين العام " ، وثيقة رقم A/54/28 ، A/54/2000
- الأمم المتحدة ، الجمعية العامة ، " نحو نظام مالي دولي مستقر يستجيب لتحديات التنمية لاسيما في البلدان النامية، تقرير الأمين العام" ، وثيقة رقم A/55/187
- الأمم المتحدة ، الجمعية العامة ، " الأزمة المالية وتأثيرها علي النمو والتنمية، وخاصة في البلدان النامية" تقرير الأمين العام" وثيقة A/53/471
- الأمم المتحدة ، الجمعية العامة ، " المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: تمويل التنمية، بما في ذلك النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة، مذكرة من الأمين العام" وثيقة A/53/470
- الأمم المتحدة ، تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ، مونتيري ، المكسيك ، ١٨-٢٢ مارس ٢٠٠٢ وثيقة رقم A/conf.198/11
- الأمم المتحدة ، "إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية"، وثيقة A/RES/55/2
- الأمم المتحدة ، "تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية ، تقرير الأمين العام، وثيقة A/59/282
- الأمم المتحدة ، الجمعية العامة ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، "مشروع نص استراتيجية إنمائية دولية للعقد الأول من الألفية الجديدة ، تقرير الأمين العام ، وثيقة A/55/89-E/2000/80
- البنك الدولي ، " أخر المستجدات في المملكة الأردنية الهاشمية، مجموعة البنك الدولي"، نشرة فصلية تصدرها وحدة الأردن بالبنك الدولي ، الفصل الأول ٢٠٠٢
- البنك الدولي ، موضوعات حول التنمية ، الفقر www.worldbank.org/poverty
- البنك الدولي ، جمهورية مصر العربية، موجز قطري www.worldbank.org/countries
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ، " استجابة للعولمة: ربط أسواق الأوراق المالية من أجل تحقيق التكامل الإقليمي في منطقة الإسكوا
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ، "سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والبيئي في منطقة الإسكوا : تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر وتعبئة المدخرات المحلية مع دراسات حالات الأردن والبحرين واليمن"
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ، "نظرة أولية علي التطورات الاقتصادية في منطقة الإسكوا في عام ٢٠٠٠" ، الأمم المتحدة
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، " جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والبيئي في منطقة الإسكوا: تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر وتعبئة المدخرات المحلية مع دراسات حالات الأردن والبحرين واليمن"
- المؤتمر الدولي لتمويل التنمية " مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية" وثيقة A/CONF.198/3
- المؤتمر الدولي لتمويل التنمية " تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري ، المكسيك ١٨-٢٢ مارس ٢٠٠٢" ، وثيقة ١١ / A/CONF.198/
- المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ، تقارير الأمين العام للأمم المتحدة
- المؤتمر الدولي لتمويل التنمية <http://www.un.org/arabic/conferences/ffd/docs/>
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، " الموسوعة التشريعية للاستثمار في الدول العربية"
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار <http://www.iaigc.org/>
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، " تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠٠٣

- صندوق النقد العربي ، Development -Bridge ، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية:
- سياسات أسعار الصرف، العدد الثالث والعشرون، نوفمبر ٢٠٠٣
- الاستثمار الأجنبي المباشر -تعاريف وقضايا- ، ٢٠٠٤
- إدارة الديون الخارجية ، العدد الثلاثون ، ٢٠٠٤
- الأزمات المالية ، العدد التاسع والعشرون ، ٢٠٠٤
- تحليل الأسواق المالية ، العدد السابع والعشرون ، ٢٠٠٤
- صندوق النقد العربي ، أوراق صندوق النقد العربي ، عدد ٦ ، " الإستثمارات الاجنبية المباشرة ، التطور المالي ، والنمو الاقتصادي، شواهد من البلدان العربية ١٩٧٥-١٩٩٩ ، معهد السياسات الاقتصادية، مايو ٢٠٠٣
- صندوق النقد العربي ، التطور المالي والنمو الاقتصادي حالة مصر ، ١٩٧٤-٢٠٠٢ ، معهد السياسات الاقتصادية ، أبريل ٢٠٠٤
- صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، السنوات ، ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٤
- فريز . ز. ، "التطور المالي والنمو الاقتصادي : حالة الأردن" ، ندوة التطور المالي والنمو الاقتصادي ، الفصل السادس، صندوق النقد العربي ، ديسمبر ٢٠٠٣
- صندوق النقد العربي ، أسواق المال العربية ، قاعدة البيانات
- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)
- <http://www.escwa.org.lb/arabic/index.asp>
- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ، مطبوعات شعبة قضايا التنمية وسياساتها ١٩٩٩-٢٠٠٢
- " مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا ٢٠٠٣-٢٠٠٤ "
- " مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا " ٢٠٠١-٢٠٠٢ ، ملخص
- " مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا ٢٠٠٥ "
- "تقرير فني: اجتماع فريق الخبراء بشأن التتويج الاقتصادي في البلدان العربية" ، سبتمبر ٢٠٠١ .
- "نظرة أولية علي التطورات الاقتصادية في منطقة الإسكوا في عام ٢٠٠٠"
- <http://www.escwa.org.lb/arabic/divisions/ead/main.html>
- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، "سياسات جذب الاستثمار المباشر والبيئي في منطقة الإسكوا: تحسن مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر وتعبئة المدخرات المحلية مع دراسات حالات الأردن والبحرين واليمن
- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، "تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الإسكوا: تحليل النتائج
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، تقرير التجارة والتنمية ٢٠٠١ ، استعراض عام
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، تقرير التجارة والتنمية ٢٠٠٣ ، استعراض عام ، وثيقة UNCTAD/TDR/2003/(Overview)
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، تقرير التجارة والتنمية ٢٠٠٤ ، استعراض عام ، وثيقة UNCTAD/TDR/2004/(Overview)
- وزارة التخطيط ، الأمم المتحدة ، " تقرير الأهداف التنموية للألفية، التقرير القطري الثاني، مصر

References

- **Cravalho. S.**, World Bank Operations Evaluation Department (OED), “ 2002 Annual Review of Development Effectiveness, Achieving Development Outcomes: The Millennium Challenge, 2003.
- **Economic Research Forum**, “ Economic Trends in the MENA Region, 2002”, website <http://www.erf.org.eg/html/trends02.asp>
- **Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA)**, “External Debt in the ESCWA Region”
- **Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA)**, “Comparative Study on National Strategies and Policies with Regard to Foreign Direct Investment in the ESCWA Region” October, 2001, (E/ESCWA/ED/2001/12)
- **Economic and Social Commission for Western Asia**, “ Report , Regional Seminar on Foreign Direct Investment , National Strategies and Policies in the ESCWA Region” Beirut, 12-13, June 2001, Document E/ESCWA/ED/2001/8
- **Economic and Social Commission for Western Asia**, “Survey of Economic and Social Developments in the ESCWA Region, 2005, Summary”
- **ESCWA**, “World Economic Situation and Prospectus 2005: Analysis and Forecast for Western Asia, Paper presented to the Project LINK Meeting by the Economic Commission for Western Asia, New York 22-24 November 2004
- **International Monetary Fund**, “Global Financial Stability Report” 2005 website: <http://www.imf.org/external/pubs/>
- **International Monetary Fund**, “World Economic Outlook, The Information Technology Revolution, October 2001, website: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2001>
- **IMF and World Bank**, Development Committee, “ Achieving the MDGs and Related Outcomes: A Framework for Monitoring Policies and Actions, DC2003-2003/Add.1, March 2003
- **International Monetary Fund**, “World Economic Outlook, Globalization and External Imbalances” , April 2005 website: <http://www.imf.org/external/pubs/>
- **Sadik, A., Bolbol, A.**, “Mobilizing International Capital for Arab Economic Development: With Special Reference to the Role of FDI, Paper prepared for the Regional Meeting on Finance for Development organized by ESCWA , November 2000.
- **Shamseldin, A.** “ Comparative Analysis of the Role of Private Sector in ESCWA Member Countries: Case Study of Egypt” ESCWA, 2002
- **The World Bank Group**, “ Prospects for the Global Economy, Overview”, website: <http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL>

- **The World Bank**, “Global Development Finance, Striving for Stability in Development Finance”, 2003
<http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL>
 - **World Bank**, “Global Development Finance, Mobilizing Finance and Management Vulnerability”, 2005
<http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL>
 - **World Bank**, “The Hashemite Kingdom of Jordan, Country Assessment Evaluation”, Report No. 26875-JO, October 2003
 - **UNCTAD**, United Nations Conference on Trade and Development
<http://www.unctad.org/Templates/WebFlyer.asp?intlItemID=3367>
 - **UNCTAD**, United Nations Conference on Trade and Development, “World Investment Report, 2004, The Shift Towards Services”
<http://www.unctad.org/>
 - **UNCTAD**, “Trade and Development Report, 2004” Overview (UNCTAD/TDR/2004 (overview))
 - **UNDP**, The Millennium Development Goals in the Arab Countries< Towards 2015: Achievements and Aspirations, December 2003
 - **United Nations**, General Assembly and Economic and Social Council, “Draft text of an international development strategy for the first decade of the new millennium, Report of the Secretary General”, Document A/55/89-E/2000/80
 - **United Nations**, General Assembly, “Road map towards the implementation of the United Nations Millennium Declaration, Report of the Secretary General”, Document A/55/326
 - **United Nations**, United Nations Millennium Development Goals, Data and Trends, 2002, Report of the Inter-agency and Expert Group on MDG Indicators, New York, April 2002
 - **United Nations**, General Assembly, “United Nations Millennium Declaration, Resolution adopted by the General Assembly”, Document A/RES/55/2
 - **United Nations**, “Report of the High-Level Panel on Development Finance, Executive Summary”
website: [http:// www.un.org/documents/reports/financing/TOC.htm](http://www.un.org/documents/reports/financing/TOC.htm)
 - **United Nations**, “Indicators for Monitoring the Millennium Development Goals”
- United Nations Statistics Division, United Nations Development Program,**
” Inter-agency and Expert Group Meeting on Millennium Development Goals Indicators” Geneva, 10-13 November 2003.
- **United Nations**, “Getting Serious about Meeting Millennium Development Goals: A comprehensive development framework progress report”
The CDF Secretariat.

- **UNDP**, Choices, supplement “ New Millennium, New Agenda, International Conference on Financing for Development, Monterrey , Mexico, 18-22 March 2002.
